# الحرية





جمال البنا

# الحرية

## جمال البنا

# طبقا لقوانين الملكية الفكرية

# الحـــرية

الكتب عن الحرية كثيرة، ولكن معظمها يكتب بطريقـة أكاديمية ويتحدث عنها بشكل عام. وفى هذا "الـدفتر" الأول من دفاتر الإحياء، تقدم دعوة الإحيـاء الإسـلامى تصـوراً مركزاً وشاملاً للحرية. فهى تبدأ بتعريـف القـارئ علـى "المفردات" التى تتكون منها الحرية وتفرد فقرة لكل واحـدة مثل حرية الفكر والاعتقاد. وحرية التعبير. وحرية الصحافة. وحرية التنظيم النقابى وحرية الأحزاب وحريـة المنظمـات المهنية وأخيراً تحرير المرأة.

ويعالج الباب الثانى "تفاعلات الحريـة مـع المجتمـع" فيناقش مشكلات الحرية والديمقراطية، والحريـة والعدالـة، ومسئولية الحرية عن البلبلة والاختلاف والتعدد..

وفى الباب الثالث يعرض الدفتر "معسكر أعداء الحرية" أى الأعداء الذين هم بحكم طبعهم ووضعهم لابد وأن يعادوا الحرية فهم كالسجان الذى يكون جـوهر وظيفتـه إغـلاق الأبواب، وهم "العسكريون وفقهـاء التقليـد ودعـاة الحكـم الشمولى" ويفرد الدفتر لكل فئة فقرة.

وأخيراً يعرض الدفتر حلاً حاسـما أمـام التراكمـات والدساتير المقيدة التى صدرت منذ ٥٢ حتى الآن هو العودة إلى دستور ٢٣، وهو أول دستور ليبرالى بعد حذف مـادتين أو ثلاثة تتعلق بملكية أسرة محمد على أو مجلـس الشـيوخ الخ... وإضافة مادتين أو ثلاثة عن محاكمة الوزراء.

وقد يستشعر البعض ممن جمعت الظروف بينهم وإحدى قوى أعداء الحرية نوعاً مـن الحـرج والحساسـية ونحـن نناشدهم أن يخلصوا من الماضى وأن يجعلوا ولاءهم للحرية، وللإنسان فليس ما يعيب الإنسان هو أن يخطئ فى الاجتهاد، ولكن أن يتمسك بالخطأ عندما يظهر الصواب..

**جمال البنا**

# لماذا الحرية ؟

**إذا سئلنا :**

لماذا يكون مطلبنا – كإسلاميين – هو الحريـة ولـيس "الإسلام" أو "تطبيق الشريعة "أو حتى" أن تكون كلمة ا هى العليـا" أو أى شعار من الشعارات الشائعة ...

**لكان الرد :**

أننا نطالب الحرية لأنها هى التى تمّكِنا من المطالبة بمـا نريد. وهى التى تحول دون وقوع عدوان عليها بحيث تـظل المطالبة مسموعة وباقية ..

لأنها هى التى تحمى ممارساتنا من السـرف والشـطط ومن النظرة الأحادية ومن الانحراف وأخطاء التطبيق وهـى مزالق تنزلق إليها كل المطالبات – إسلامية أو غير إسلامية – ما لم توجد الحرية التى يمكن بها كشف هذه الأخطاء أولاً بأول وتصحيحها ..

لأن الحرية تؤدى إلى تفعيـل العقـل للتوصـل إلـى القـرارات السليمة وبدونها تسيطر الخرافة أو يستبد الحاكم.

وأخيراً فأن الحرية هى القيمة التى يحتاجهـا الشـعب المصرى قبل أى قيمه أخرى. إن ثلاثة آلاف سنة من الحكم

الاستبدادى المركزى كادت أن تذهب بالشخصية المصـرية، وأوهنت فيها صفات العزيمة والإرادة. والعـزة والكرامـة. ومن حق هذا الشعب – الأول في العالم ألا يحرم مما يتمتـع به أخر العالم ..

# الباب الأول

## مفردات الحرية

المفردات التى تُكّون فى مجموعها الحرية عديدة، وقـد يتسم بعضها بطابع فردى، كما يتسم البعض الآخـر بطـابع جماعى، ولكن هذا التقسيم ليس حـاداً أو دقيقـاً لأن هنـاك درجات من التداخل بينهما، كما أن هناك حريات تجمع بينهما كحرية الصحافة، التى يمكن أن تكون فردية كما يمكـن أن تكون جماعية.

**وفيما يلى عرض لهذه المفردات .**

**أولا : حرية الفكر والاعتقاد ..**

هذه هي أولى الحريات وهى تشمل حرية كل فرد فـي الإيمان بما يشاء من أراء وأفكار أو عقائد طبقاً لتفكيره الذي يعود بدوره إلى ظروفه وثقافته الخ ...

وأى تقييد لهذه الحرية يعد انتهاكا لحرية الإنسـان فـي أخص خصائصه، وعدوانا على ابرز الصفات التى يتميز بها الإنسان على الحيوان أو بقية الكائنات. وبنـاء علـى هـذه الحرية تقوم كل الحريات الأخرى. فإذا لم تكن قائمة لا يكون

لكل الحريات الأخرى وجود أو قيام. وإذا وجدت أنفتح الباب أمامها.

وأى محاولة لكبت حرية الفكر لا يمكـن تفسـيرها إلا بالرغبة فى استعباد الإنسان وتسخيره تبعاً لإرادة الحاكم، لأن معناها هو إفقاد الإنسان القدرة على اتخاذ قـرار أو تحديـد موقف أو الإيمان بمبدأ .

وفى الوقت نفسه فإن حرية الفكر والاعتقـاد تتطلـب، ضرورة، توفير حرية الوصول إلى الأفكار من الصحافة، أو الكتابات أو الإذاعة الخ... لأن الإنسان لا يبلور أفكـاره إلا بفضل اطلاعاته وثقافاته وتوفير الكتابات بكل أنواعها، بـل وتوفير حريات كالاجتماعات التى تلقى فيها المحاضرات أو المعاهد والهيئات التى تعرض أو تدرس أفكاراً بعينهـا. وأن تكون حرية الفكـر هى قاعدة الحريات الأخـرى لا ينفـى ارتباطها بالحريات الأخرى. فهى تفتح الباب لها. ولكنها فى الوقت نفسه لا يمكن أن توجد فى مجتمع الانغلاق. وهذا أمر طبيعى، فالحريات تتفاعل بعضها مع بعض وكل واحدة منها تأخذ، وتضيف، تؤثر وتتأثر، بالحريات الأخرى .

ويدخل فى حرية الفكر حرية الاعتقاد، وبالطبع حرية تغيير المعتقد، بما فى ذلك الدين، وقد ادعى بعض الإسلاميين إيمانهم بحرية الفكر، ولكنهم يرفضون حرية تغيير المعتقد ويتمحكون بمختلف الاعتبارات التى يرتفقون بها على هذه الحرية ويعطلونها بها، وكائنة ما كانت هذه الاعتبارات التى يسوقونها، فلا يمكن أبداً أن تسامى المبدأ المقدس: مبدأ الحرية أو تبرر أى مساس بها .

ولما كان الأئمة الأربعة، وبعض الصحابة، وحتى الشيعة وأئمة المذاهب الإسلامية الأخرى قد اجمعوا على وجوب معاقبة المرتد بعد استتابته، فإن لم يتب فالقتل هو عقوبته ويقتل "كفراً لآحداً، أى لا يصلى عليه، ولا يكفن أو يغسل أو يدفن فى مقابر المسلمين. وتصبح أمواله فيئاً للمسلمين " الخ ...

نقول لما كان الأمر هكذا، فلم يوجد حتى الآن مفكر مسلم يصرح بأن هذا الإجماع لا يعد إجماعا للأسباب التى استبعد من اجلها أبن حنبل الإجماع، ولو كان إجماعا فهو خطأ، وأن الذين وضعوه وإن توخوا به حماية العقيدة، فقد خانهم التوفيق فى تقرير الوسيلة المثلى لذلك وأنهم فى

الحقيقة كانوا يعبرون عن روح عصرهم المغلق الذى تحكمه الجهالة من ناحية والاستبداد من ناحية أخرى. وأنـه لـيس هناك من حرج من أن يخطأ هؤلاء جميعاً لأنهم ليسوا أنبياء، أو معصومين. وما دام الخطأ يجوز على كل واحد منهم فأين العجب فى أن يخطئوا جميعاً.. وبحق قال ابن حنبـل "مـن أدعى الإجماع فقد كذب" .

لقد سقطت أغلبية المفكرين الإسلاميين المعاصرين فى هذا الامتحان، كأن أحداً منهم لم يقرأ ﴿أفأنت تكـره النـاس حتى يكونوا مؤمنين﴾ **٩٩** يونس. وقد عرضنا لهذه النقطـة بإفاضة فى كتابنا "الإسلام وحرية الاعتقاد" واستعرضنا أراء أكثرهم حرية وانفتاحاً وأنهم مع هـ ـذا يتمسـكون بعقوبـة الردة [١] ..

وهناك واقعة أخرى أكثر دلاله فيما نحن بصدده ..

فقد روّع المجتمع المصرى عام **١٩٦٦** بصدور حكـم من محكمة الاستئناف بالتفريق ما بين الدكتور نصر أبو زيد وزوجته السيدة ابتهال يونس على أساس أنه مرتد، ولما كان هذا حكما "استئنافيا" فقد تكتلت كل القوى المناصرة لحريـة

---

[١] أنظر أيضا كتاب "الإسلام وحرية الفكر" جمال البنا – دار الفكر الإسلامى .

الرأى من محامين، أو قضاه، أو كتـاب أو مسـئولين فـى جمعيات حقوق الإنسان لمجابهـة هـذه الكارثـة ومحاولـة استدراكها أمام الملاذ الوحيد الباقى "النقض" .

"الشاهد" كما يقولون أن جهود عباقرة الكتاب ومـدرهى المحاماة وأساطين القضاة تركزت فى محاولة إثبات إن مـا كتبه نصر أبو زيد لا يعد ردة طبقاً لما قرره أئمة المـذاهب وما وضعوه من أصول وضمانات، ولم يخطر ببال أحدهم إن من حق المفكر أن يشذ حتى عن الثوابت، وأن له الحق فـى الكفر والإيمان. لأننا إذا وضعنا أى حد، بأى أسم أمام حرية الفكر غرسنا بذرة التدخل التى يمكن أن تقضى على الحرية. لم تدر هذه الفكرة فى ذهن أحدهم فيدفع بها لأنها كانت ممـا تقشعر لها جلودهم، كما لم يدر بخاطر أحدهم أن ينتقل مـن إطار الفقهاء ليصل إلى إطار القرآن.. وكنا قد اقترحنا على بعض أفراد هيئة الدفاع أن ينقلوا المعركة فى المحكمة مـن الفقهاء إلى القرآن وأن يدفعوا بالآيات التـى تقـرر حريـة العقيدة ﴿فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر..﴾ الخ... ولكنهم لم يستسيغوا الفكرة، مع أنها هى الأمل الوحيد، فضلاً عـن أنها تجعل لمطالبتهم بحرية الفكر سنداً قرآنيا. يـدفع عـنهم

الاتهام ويكسب لهم الموقف لأنهم تلقوا تأسيسهم الثقافى عـن الشريعة الإسلامية فى كليات الحقوق على أيدى فقهاء، أو من مقررات فقهية. فهم فى الحقيقة كالفقهاء الذين يعيبون علـيهم تمسكهم بالمذاهب، وقد انتقد أحدهم أخذ المحكمـة بـأرجح الأقوال فى مذهب أبى حنيفة ودفع ذلك بدفوع قانونية، ولـم يخطر له ببال أنه لم يعد ضروريا أن نأخذ اليوم بما جاء به أبو حنيفة وأن علينا أن نعيد النظر فى أقوال أئمة الفقه فـى ضوء التطورات، وما جاد به العصر من ثقافات وما تفتحت عنه الاختراعات والاكتشافات عن وسائل بحث ..

وهناك عامل آخر لعله كان كامناً فـى أطـواء نفـوس اليساريين منهم وأعماق عقلهم الباطل. وهـو أنهـم -علـى نقيض ما يظن- لا يؤمنون بالحرية وإنما بالماديـة الجدليـة التى تخضع الحرية للضرورة .

وهكذا يتضح لنا أنه فى حميا معمعة من أكبر معـارك الحرية تكتل فيها كل أقطاب الحرية لم يكـن هنـاك إيمـان حقيقى بحرية الفكر، ولم يكن لدى أحد الشجاعة ليقول إن من حق المفكر أن يؤمن أو يكفر دون أن يحكم عليه بالموت أو يعامل معاملة المرتدين بما وضعه الفقهاء. من أحكام، وكان

من الممكن أن يقيموا هذا على أساس مـن آيـات القـرآن الكريم. فيكسبوا الحرية.. والأصالة ..

❁ ❁ ❁

ويفترض بالطبع مع حرية الفكر والاعتقاد أن تُستأصل شافه التكفير وتجريم أى مذهب أو فكرة أو عقيدة. فالأفكـار ليست حلالاً أو حراماً ولكنها صحيحة أو خاطئة.. ولا يعـد الخطأ مبرراً لوقف الحرية، فقد يكون الخطأ طريق الصواب. والخطأ بعد، اعتبارى وما يراه البعض خطأ يراه الآخـرون صوابا. ولهذا فليس من حل إلا ترك الآراء تشتجر، وتتعالى وتتناظر. لأن هذا هو ما يلقى بالأضواء الكاشـفة والأبعـاد العديدة للقضية.. وأن ما يؤدى فى معظم الحالات إلى الخطأ إنما هو فى الحقيقة إبراز بعد واحد وتجاهل الأبعاد الأخرى. وهو ما لا يتضح إلا بحرية عرض كل الآراء ..

**ثانيا : حريـة التعبير ..**

كنا حتى فترة قصيرة لا نفرق بين حرية الفكر، وحرية التعبير حتى تطوع محامى إسلامي ضليع ففرق بحكم ثقافته القانونية، واتجاهه الإسلامي ما بين حرية الاعتقاد وحريـة التعبير. واعتبر أن الأولى حرية فردية خاصة بالفرد ذاتـه. وان لهذا الفرد أن يؤمن بما يشاء ويفكر- فيمـا بينـه مـن

نفسه- بما يشاء. { وأن استثنوا دون أن يصـرحوا- حريـة تغيير المعتقد- واعتبارها رده يعاقب عليها بالموت على مـا ذكرنا آنفا } .

أما حرية التعبير فهى أن يعبر عن فكره الخاص، وينقله من مجاله الفردى والشخصى- إلى المجال العام- مسـتخدما وسائل التعبير كالكتابة والصحافة، والإذاعـة والاجتماعـات الخ... فإن هذه الحرية تخضع كما قال المحـامى الضـليع للقوانين والدستور ...

فهل فات مدره المحاماة أن القوانين والدساتير ما كانت لتظهر وما كانت لتكفل حرية وما كانت لتعطى الشعوب حقاً فى حكم نفسها.. لولا الحرب المقدسة التى شنها أحرار الفكر على كل أنواع الاستبداد والطغيان وعلى الدساتير والقـوانين السائدة وقتئذ فى بلادهم، وتعرضوا فى سبيل ذلـك للسـجن والتعذيب والمصادرة والموت.. وانه بفضل هذا الكفاح وحده ظفرت الشعوب بحق مشاركة الحكام، ثم إخضـاع هـؤلاء الحكام لإرادة الشعب.. وعرفت الدساتير ..

وما فائدة القوانين والدساتير دون حرية نقدها وتنقيحهـا وتقويمها. وكل واحد يعلم قدرة الحكام ومن فى أيديهم السلطة

على استثمار مالا يخلو منه أى قانون من ثغرات لحسـابها بحيث تحارب القوانين والدساتير باسم القوانين والدسـاتير.. وأى ضمانه لوجود هذه القوانين والدساتير إذا انعدمت حرية التعبير.. من يبكى عليها.. ومن يعمل لاستعادتها ..

لقد كانت حرية التعبير هى التى قادت البشرية إلى التقدم فى كل المجالات. وكان سداها ولحمتهـا انتقـاد الأوضـاع المقررة والأحكام السائدة.. فظهر الأحرار المجددون الـذين اصلحوا نظم القضاء والقانون وأفكار الجريمـة والعقوبـة، وظهر المصلحون فى مجالات التعليم الذين أنقذوه من التلقين وأشاعوه بين الناس جميعاً بعد أن كان حكراً للقلة المميـزة. وظهر ثوار الفكر الذين ثاروا على الاستبداد وطغيان الملوك والحكام واستئثارهم بالأمر ونادوا بحق الشعوب فى أن تحكم نفسها بنفسها .

لقد عنينا فى كتابات سابقة لنا عن الحرية بإبراز نقطـة أن الثوابت- التى يمكن أن يعد الدستور أحدها- مهما كانـت مقدسة فلا يمكن أن تقف أمام حرية التعبير وقلنـا بـالحرف الواحد ..

"إن أهم ما يفترض أن تتجه إليه الحرية هو هذه الثوابت بالذات التى وإن كانت تقوم بالحفاظ والاستقرار للمجتمع، وتمسكه من الانزلاق أو التحلل، إلا أن عدم مناقشتها يجعلها تتجمد، بل وتتوثن وتأخذ قداسة الوثن المعبود. هذا كله بفرض أن الثوابت هى دائما صالحة ولازمة، ولكنها لا تكون كذلك دائما. وقد جلى القرآن صيحة عجب المشركين من الرسول الذى يريد أن يجعل الآلهة إلاها واحدا ﴿إن هذا لشىء عجاب﴾، فضلا عن أن الثوابت تعبير مطاط فيمكن أن تنتقل من ا إلى الرسول، ومن الرسول إلى الصحابة، ومن الصحابة إلى السلف الصالح، كما هى الحال فى فكر الكثيرين، وتجربة البشرية أنه ما أن يسمح المشرع باستثناء فى الحريات، ولو كثقب إبرة، حتى يصبح ثغرة تتسع للجمل وما حمل" [1].

وقد يسأل سائل هل معنى أن نستخذى أمام الهجوم على المقدسات والثوابت؟ فنقول كلا.. إن الحرية التى سمحت للناقدين بالنقد هى نفسها التى تسمح للمؤيدين بالتأييد.. وإذا كانت تعطى الناقدين حق نقد المقدسات.. فهل تقف أمام نقد

---

(١) رسالة "الإسلام والحرية والعلمانية" وهى الرسالة الثانية من رسائل مؤسسة فوزية وجمال البنا. ص ٤ .

الناقدين أنفسهم ؟ وهجوم الناقدين على المقدسات مهما كـان سيئاً فأنه لا يخلو من مزايا. فهو يستثير الحرية للدفاع، وهو يبعث على النظر فيما أورده النقاد وهو يقدم وجهه نظر عن الثوابت لا باعتبارها ثوابت تستحق البقاء والتخليد بالأقدميـة ومضى المدة والعراقة، ولكن بحكم الصلاحية الموضوعية ..

إننا لا نحرم هذا، بل إننا ندعو إليه بقوة، ونكفل لانصار الثوابت الحق فى إعلان وجهه نظرهم والدفاع عنها وتفنيـد وجهه نظر خصومهم. وأن يضـعوا الحجـة أمـام الحجـة والبرهان أمام البرهان .

أن ما نرفضه هو تجريم الناقدين، أو تكفيرهم أو إلحاق أى أذى بهم أو مصادرة ما يكتبون.. لأن هذا كله فى الحقيقة فرار من المعركة. فالقضية فى جوهرها هى أن هناك رأيـا مختلفاً، أو متناقضاً. والوسيلة الفعالة للقضاء على هذا الرأى هى تفنيده وإبطال كل ما ذهب إليه من أدلة. وبهذه الطريقـة تبطل الدعوى ويسقط النقد.. أمـا إذا سـمحنا لعواطفنـا أن تنتصر على دواعى العقل ونزواتنا أن تستأثر بالحكم وتنفرد بالقضاء ... ...

وأما إذا حولنا قضية الاختلاف فى الرأى إلى خروج أو زندقة وهرطقة أول ما تستهدف توقيع العقوبات على شخص الناقد أو كتبه. فإن هذا سيدع الدعوى التـى أثارهـا الناقـد قائمة.. فضلاً عن أن اضطهاد صاحبها سيكسبه تأييد فريـق من الناس وتعاطفهم معه.. وحتى لو استبعدنا عاطفة الانتقام من المخالف فإننا من ناحية أخرى جعلنا منه بطلا... وتركنا دعواه قائمة ..

**وهـــذا هو الخسران المبين ...**

مرة أخرى قد يسأل سائل هل معنـى هـذا أن نتـرك لبعض الناس حرية انتهاك الأعـراض، وسـب الأشـخاص والسخرية والهزء بالمقدسات.. وقذف الأبرياء.. فنقول إننا لا يمكن أن ندافع عن حرية القذف والسب والسخرية والهـزء لأن هذه لا علاقة لها بالفكر أو الموضوع، وإنما هو انتقـال إلى مجال العاطفة الجامحة ومثل هذا يجب أن يحـال إلـى القضاء ليحكم عليه بمقتضى قانون القذف. وبقدر مـا كـان الإسلام حريصاً على أن لا يسد الطريق أمام البحـث عـن الحقيقة وابتغاء الحكمة، فإنه كان حريصـاً علـى صـيانة

الأعراض وحماية الكرامات وعقوبات القذف فـى الشـريعة الإسلامية تعد من أقسى العقوبات فى بابها .

❁ ❁ ❁

وفتح باب حرية التعبير يقتضى عملياً إلغاء كل القوانين والأوضاع التى تفرض تحريماً أو تقييداً على كافه وسـائل التعبير- كتابة- وصحافة- وإذاعة الخ... بأى صورة مـن الصور وتركها حرة تماماً لتقوم بدورها المقدس فى حمايـة الحرية الإنسانية وقيادة قطار البشرية على طريـق التقـدم. واعتبار كل هذه القيود مخالفة للحقوق الأساسية للإنسان .

على أن تحريم إصدار الصحف أو تـأليف الكتـب أو كتابة الروايات أو تصوير الأفلام لا يكفـى إذا وجـدت أى رقابة على ممارسة هذه الأجهزة لعملها. ونحن لا نستثنى من استبعاد الرقابة شيئاً، لأن لو فرضنا جدلاً سلامة الرقابة فـى بعض الحالات (ممارسات جنسية فى الأفلام مثلاً الخ...) فإن المبدأ فى حد ذاته غير سليم. وهو ما يتضـمن بالضـرورة احتمالات إساءة الاستخدام، فضـلاً عـن أن وجـود هـذه الممارسات الشاذة له دلالة. فما كان يمكن أن توجد لـولا أن هناك جمهوراً غفيراً يتطلبها، وما كان هذا الجمهور ليوجد لو كانت الأوضاع الجنسية والعاطفية مستقرة. فوجود جمهـور

كبير لمشاهد العرى والجنس دليل على وجود مجاعة عاطفية وجنسية، وتكون هذه الأفلام تعبيـراً عـن وجـود ظـاهرة اجتماعية يجب أن تعالج. وبدون أن تعالج (ومن ذا يتصـدى لمعالجتها !) فإما أن يعيش قسم كبير من الناس فـى كبـت محرق، وهو لا يعد الموقف الأمثل. وإما أن يلتجئـوا إلـى طرق منحرفة لإشباع غرائزهم أو التنفيس عنها. وقد يقولون لماذا لا تسلكون السبيل الأمثل فتعفـوا أنفسـكم بـالزواج.. ونقول إن غشاوات الجهالة والتقاليد صعبت الزواج وجعلتـه فى حكم المستحيل فى سنوات الشباب الأولى التى تستعر فيها العاطفة والغريزة .

إذا كان الأمر كذلك، فإن نقمتنا لن تشتد على مـا قـد يوجد فى بعض الأفلام من مشاهد عرى وجنس لأنها ليسـت إلا الرد على مناخ الكبت والحرمان، ومحاولة التغلب عليـه. ولعلها على سوئها أفضل من غيرها مما يحتمل اللجوء إليه. والحل الحقيقى لهذه الأزمـة لا يكـون بالرقابـة أو حـذف المشاهد الجنسية، ولكن بالتوصل إلى الطريقة السليمة لإشباع أقوى الغرائز فى الإنسان فعندئذ ستفقد هذه الأفلام الجنسـية جاذبيتها، لأنه ما أحد يعنى بإطعام الشبعان..، ولا الشـبعان

نفسه يريد مزيداً من الطعام.. وإنما الذى يريده ويقاتل عليـه الجائع ومن حق هذا الجائع أن يشبع. وهذه هى المشكلة ولا يكون حلها بلطم الخدود والتنديد بالفجور مما لا يغير واقعـاً ولا يقدم طائلاً .

وقد نهج وييسر الإسلام وسائل إشباع الغريـزة وأثـاب عليها عندما تمارس بالطرق المشروعة، ووصل فى ذلك إلى درجة إباحة الزواج المؤقت (وهو أيسر الوسائل قاطبة) عند الضرورة. فإذا كان هذا هو مسلكه، فـأن المزايـدة عليـه بدعوى التقوى والورع مرفوضة، ولا مكان لها .

**ثالثا : حريـة الصحافة ..**

**قال شوقى ...**

لكل زمان مضى آية .. وآية هذه الزمان الصحف .

وأعتقد انه لم يغال. فمع أن آيات هذه الزمـان عديـدة وجسيمة يمثل بعضها الأعجاز الذى حلمت به البشرية مـن طائرات تسير بسرعة الصوت فوق السحاب إلى غواصـات تشق العباب تحت الماء إلى قنوات فضائية تنقـل الصـوت والصورة من أوربا وأمريكا إلى أدغال الأمازون أو أحراش أفريقيا الخ... فإن الصـحافة- باعتبارهـا تنهـيج وتنظـيم

واستمرارية وإشاعة- حرية التعبير هى من العوامـل التـى أدت إلى كل منجزات العصر. وتعمل للحفاظ عليها .

ولا جدال فى أنها فكرة عبقرية أن يصدر أحد الأفـراد جريدة أو مجلة، يومية أو شهرية أو أسبوعية يكتب فيها مـا يشاء ثم يفتح صفحاتها للقراء والكتاب لكى يعرضوا وجهات نظرهم، وقد تكون هـذه الصـحيفة دينيـة فتنـاقش كـل موضوعات الدين وقد تكون علميـة (هندسـة- رياضـة- طبيعة- كيمياء) فتعرض أخر الأبحاث التى توصـل إليهـا العلماء فى هذه المجالات بحيث يلم من يعيش فى الجنوب بما توصل إليه من يعيش فى الشمال. ويتعرف الصـينى علـى المغربى والمصرى على الأمريكى الخ... وما وضعه هؤلاء جميعا من دراسات وتجارب وخبرات.. وقد تكون الصحيفة سياسية فتقف بالمرصاد لتصرفات الحكام وسياسات السلطة، وما يمارس فى الأحزاب والـوزارات والمجـالس النيابيـة الخ... وقد تكشف وجوها للفساد والاستغلال أو خطـأ فـى تطبيق الشركات القومية الكبرى. أما المجـلات والصـحف الفنية والأدبية فحدث عنها ولا حرج فإنها ليست فحسب تمكن الناس من مطالعة النماذج الأدبية المختلفة، بل إنهـا أيضـاً

تشجع الذين لديهم القابلية على تنمية قابليتهم بما تنشره لهـم، وبما تعرضه من نقد يعينهم على استدراك ما فى أعمالهم من نقص.

وقد تكون الصحيفة أخبارية فتطلع قراءها على أخبـار مجتمعهم المحلى والمجتمعات الدولية الأخرى. وما يحـدث من أخبار سياسية أو علمية أو اجتماعية. ودلاله ومضـمون هذه الأخبار وانعكاساتها على حيـاة النـاس فـى الـداخل والخارج.

إن عبقرية الصحافة أنها وسيلة شعبية، مباشرة، وعامه فإن أى واحد يمكن أن يأخذ القلم ويخط بضعة سطور ينتقـد بها تصرف أحد الوزراء. وبذلك يسـتطيع المشـاركة فـى طريقة وضع القرار، وتكفل الصحافة لرأيه هذا أن ينشر فى عشرات الألوف من النسخ .

وقد يكشف أحد القراء، بفضل موقعه أو ما وصل إلـى علمه عن أحد مصادر الفساد فيمكن للدولة مقاومته من البداية والحيلولة دون أن يستشرى لولا ملاحقه الدولة ..

وإذا قدرنا أن النائب فى المجلس النيابى قد تمر الدورة دون أن تسنح له فرصة الكلام. وأنه عندما يتحدث محكـوم

بضرورات الوقت وسياسة رئيس المجلس الذى يسـتطيع أن يلزمه الاختصار المخل.. نقول إذا قدرنا هذا، وقارناه بقدرة أى قارئ أو كاتب على نقد التصرفات والسياسات يوماً بعـد يوم وبإسهاب وتفصيل لأتضح لنا الدور الكبير الذى تقوم به الصحافة فى إفساح المجال للمواطنين كافه فى النقد والتعليق على سياسات الحكام دون تعقيدات بيروقراطية أو إدارية أو كلفة مالية .. ولهذا فإن دور الصحافة فى مراقبة، ومتابعـة، ونقد سياسات الحكومة هو أهم بكثير من الدور الذى تقوم به المجالس النيابية التى لها الحق فى نقد الدولة ..

على أن الدور الوقائى للصحافة لا يقـل عـن دورهـا العلاجى. فمعرفة المسئولين أن هناك صـحافة، وأن هنـاك أعداداً كبيرة من الصحفيين ينقبون وراء الأخبار ويعملـون للتوصل إلى الأسرار أمر يجعلهم يحجمون عن أسوأ ما يمكن أن يقربوه.. وبهذا ينسد الباب أمام الكثيـر مـن تجـاوزات الطمع والأثرة والطموح التى تقوم على التهريب والتحايـل الخ... ويفضل أصـحاب مثـل هـذه المشـروعات أن لا يتعرضوا للفضيحة التى توقعهم تحت طائلة القانون. وتجعلهم يقنعون بما وصلوا إليه بالفعل من ثروات أو مراكز .

ولأن مهمة الصحافة فى المتابعة والمراقبـة حساسـة، ولأن مجالها يتسع للسياسة والاقتصاد والاجتماع فيحـدث أن تقع الصحافة فى مآزق، أو تسلك سبيلاً يثيـر عليهـا نقمـة المتضررين منه. وقد تجاوز الخط الأخضر الذى تسمح بـه الأوضاع فينقلب النقد إلى تجريح أو تشهير أو قذف. ولمـا كانت التعبيرات القانونية فى قوانين القذف مطاطة، وتحمـل الكثير فيغلب أن يقدم أكثر الصحفيين جرأة إلـى المحـاكم. ومع تسليمنا بأن من الخير الابتعاد عن الإثـارة والتشـهير. فهناك اعتبارات تتعلق بمهنة الصـحافة توجـب أن يكـون الموقف منها مختلفاً عن الموقف الذى يكون عنـدما يصـدر القذف والتشهير بين فـردين. فمـن هـذه الاعتبـارات أن الصحافة تتناول شخصيات عامه. مـن وزراء مسـئولين أو موظفين أو مديرين لشركات قومية وعامة.. ومجرد شـغل شخص ما لمثل هذه المناصب يجعله مستهدفاً من البداية كما يمكن القول أن مسئولية الموظف العام أثقـل، وأن تبعاتهـا يمكن أن تجر الشقاء والتعاسة على مئات الألوف. وكما أنـه فى حالة القيام الأمثل يستحق التكريم فأنه فى حالـة القيـام الأسوأ يستحق التقريع. ويكون التقريع أقسى مما يتبـع إزاء

تصرف شخصى. وقد أجاز القـرآن الكـريم أن تضـاعف العقوبة على شخصيات بعينها بحكم تمايزها عندما قال ﴿يـا نساء النبى من يأت منكن بفاحشـة مبينـة يضـاعف لهـا العذاب﴾، وكان عمر بن الخطاب يحاسب أهله اقسـى ممـا يحاسب غيرهم. ويستخدم مع عماله (ولاة الأمصار) أساليب دقيقة وقاسية للمحاسبة التى قد تحيف على الوالى، وهو يتأول أن هذا أخف من أن يقع الحيف على الناس أو يضـار بـه الجمهور .

ويجب أن لا ننسى أن الصحافة هى أقوى عامـل فـى "الحراك" الاجتماعى والاقتصادى والسياسى. وأن دورها أن تدفع المجتمع دوما إلى الأمام وأن تتصدى لكل ما يقف فـى هذا السبيل. ومن هنا فقد يكون للغلواء التـى تسـلكها مـا يبررها. وعندما كانت مجلة الاشتراكية فى الخمسينات تصدر وقد حملت صفحتها الأولى "مانشتا" عريضاً باللون الأحمـر "الثورة.. الثورة.. الثورة.." أو عندما وضع الدكتور محمـد عباس عنوان مقاله الذى هاجم فيه رواية "وليمـة لأعشـاب البحر" "من يبايعنى على الموت" فإنهم كانوا مدفوعين بإيمان. ويريدون به تحقيق ما يرون أنه الخير. ولعلهم اخطأوا ولكن

من يعطى نفسه حق الفصل فى مسالك الآخرين.. إن الـذى يملك ذلك هو "القاضى الطبيعى" أى المحكمة التـى تطبـق القانون ومن العسير أن نجد فى نصوص القانون ما يجـرم مثل هذه العناوين حتى وان أخذت طابعاً ديماجوجيا مثيراً ..

وقد كان النقد فى الصحافة المصرية خـلال مرحلتهـا الليبرالية يمكن أن يصل إلى حد القذف، بل وأسـوأ صـور القذف ومع ذلك كان الالتجاء إلى القضاء هو الاستثناء وليس الأصل .

إن السجل الحافل للصحافة فى الحراك السياسى، وإقالة الوزراء وتغيير النظم وكشف الفضائح، والتنديد بالسياسـات التى جرت الهزائم والإفلاس الخ.. نقول إن هذا السجل الذى لا يماثله سجل آخر. يغفر لها ما قد ارتكبته فى هذا السـبيل من سرف أو شطط أو غلواء ...

❁ ❁ ❁

وإذا ذكرنا الصحافة ودورها. فلا يمكن إغفـال الـدور الثقافى الذى قامت به الصحافة لإشاعة الثقافة والمعرفة. وقد كان الطابع الغالب على الصحافة فى مسـتهل حياتهـا هـو الطابع الثقافى. وقد قامت بهذا الدور بجدارة بحكم انتشارها، وسلاسة ما تنشره ورخصها الخ... يستوى فى هذا الصحافة

فى أوربا، والصحافة فى مصر. ففى مصر أشـاعت مجلـة الرسالة فى الأربعينات الوعى بالأدب العربى ومكنت الشباب من أن يلم بأساليبه، وشعره وفنه وأن يطلع علـى كتابـات الكبار قديماً وحـديثاً. وأن يقـرأ لأحمـد حسـن الزيـات، ومصطفى صادق الرافعى، وتوفيـق الحكـيم، والمـازنى، والعقاد وطه حسين وسيد قطب وأنـور المعـداوى الـخ.. وأجرت وقتئذ إحـدى الصـحف مسـابقة لمعرفـة أشـهر الشخصيات العامة فكان الأول هو شوقى بك الشاعر الـذى كانت تنشر جريدة الأهرام قصائده فى الصفحة الأولى. ومـا كان هذا ليحدث لولا الأثر الثقافى الكبير للصـحافة . كمـا اخترقت مجلة المنار الحدود ووصلت إلـى آسـيا وماليزيـا وإندونيسيا وعرفت شعوب هذه المناطق على تفسير الشـيخ محمد عبده واجتهادات الشيخ رشيد رضـا وأبـرز كتـاب الشرق. وخلاصات أهم الكتب الإسلامية، ككتاب مصـارع الاستعباد. وكتاب "أم القرى" الخ ...

وتحدث كاتب مصرى عن أثر الصحافة الفرنسية علـى دراسته فى العشرينات فقال :

"وانتهزت فرصة زيارتى المكتبات واطلعت على مجلة "مر كوردى فرانس"، ولم أكن قد سمعت بهـا ولا قرأتهـا، فكان اهتدائى إليها ظفرا لى ومصدر معرفة واسعة بـالأدب والفنون الحديثة، فأقبلت على المجلة فهى تنشـر للأسـاتذة الراسخين والنوابغ البادئين وتميل إلى التجديد فى كـل شـئ وتلخص الكتب والمجلات الأوربية وتصدر مرتين فى الشهر وتطبع كل مرة أكثر من مائتى صـفحة بفرنـك ونصـف، فبادرت إلى الاشتراك فيها وما زلت مشتركا إلى عام **١٩٣٨** **أو ١٩٣٩** وعاملت مكتبتها فأمدتنى بالكتب الجديدة، وفيهـا اطلعت على الحركة الجديدة فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا وحتى إنجلترا والمدارس الأدبية نثراً وشعرا وتعرفت فى صفحاتها إلى أكابر النقاد وتسلسلهم كابرا عن كابر، وكانـت جريـدتا "الطان" و "الفيجارو" ومجلة "مر كوردى فرانس" تغذى نهمى فى الأدب وتربط الماضى بالحاضر، فكم قرأت لبول فـرلين وآرتور ريمبو وجان ريشبان وفرنسيس جـام وريمـى دى جورمون صاحب الشهريات الباهرة وهى مزيج من الفلسـفة والأدب والعلم، أما نقد الكتب والحركـة العقليـة وتلخـيص الرسائل والبحوث الممتعة المسهبة فحدث ولا حرج" .

وما استفاده محمد لطفى جمعه من الصحافة الفرنسـية، فعله معظم الذين أرسلوا إلى أوروبا والولايات المتحدة [1] ..

وقد عدت العوادى على الصحافة وهيمنت عليها أحاديث السينما والفنون والأزياء والقصص والأخبار المثيرة، وحدث هذا كله على حساب الثقافة بوجه خاص ..

ولكن رغم كل شئ يظل الـدور الثقـافى هامـاً، وأى صحافة تتخلى عنه فإنها تفرط فى جانب حيوى من رسالتها.

خلاصة القول إن الصحافة هى الوسيلة الوحيـدة التـى يتفق لها أنها عامه، ومباشرة فى الوقت نفسه بحيـث يمكـن لكل قارئ أو كاتب أن يكون مثل نائب مجلس الأمـة. بـل ولديه حرية أكثر مما لدى النائب المحترم. وأن نقد الصحيفة قد يكون أكثر فعالية من نقد أعضاء المجلس النيابى. لأن نقد الصحافة يعرض يوماً بعد يوم، ولأن من يطلع عليـه أكثـر ممن يطلع على كلام النائب المحترم وبهذا تكون أكثر فعالية فى النقد، والمتابعة، واقتراح الحلول من المجلـس النيـابى نفسه. وتعددها يكفل تعدد وجهـات النظـر بحيـث ينتفـى الاستبداد بالرأى والنظرة الأحادية ..

---

(1) شاهد على العصر – مذكرات محمد لطفـى جمعـه ص ٢٣٦-٢٣٧ - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

۞ ۞ ۞

كانت الصحافة عندما بدأت وسـيلة لإشـاعة الثقافـة والمعرفة، كانت الكتاب الجماهيرى الذى يوجد بـين يـدى الجماهير ونتعلم منه، وعليه، الجماهير، ولكـن التطـورات جعلت الصحافة تعنى بالأخبار من ناحية والمتابعة السياسـية من ناحية أخرى (مع عدم إغفال وجود الصحف النوعية فى كل مجال) .

كما أدى التطور لأن تعتمد الصحافة شيئا فشـيئاً علـى الإعلان، وانتهى الأمر بان أصبح الإعـلان هـو المـورد الأعظم. وأن سعة انتشار الجريدة قـد يـؤدى إلـى زيـادة خسارتها لأنها تقدم للقارئ بأقل من تكلفتها، فإذا زاد التوزيع زادت الخسارة. ولكن الإعلان يعوض ذلك. وبقـدر زيـادة التوزيع وسعة الانتشار بقدر مـا ترتفـع قيمـة المسـاحة الإعلانية. وبهذه الوسيلة عوضـت الصـحافة خسـائرها. واستطاعت أن تقدم للعاملين فيها أجـوراً سـخية وأن تقـيم المبانى الضخمة ...

والجانب السيئ فى هذا هو أنها أصبحت صناعه أكثـر مما كانت "رسالة" وخضعت لكل ما تخضع لها الصـناعات من ضرورات .

إن القيم والاتجاهات التى تنشأ عن المهنة، كمهنة، أعنى الوسيلة لكسب المال والجاه والشهرة الخ... قد لا تكون دائماً أفضل القيم. حتى وإن أدت إلى النهضـة بمسـتويات الأداء وفنية المهنة، ويغلب أن تسلك مسلكاً يخـالف الموضـوعية والاعتبارات الأخرى التى يكون على المهنة أن تلحظها بحكم أنها تقوم فى مجتمع معين ووسط أناس لهم، وله حق عليهم، دع عنك القيم العامة التى تعزف عن القـيم الفرديـة ووازع الربح.. وهذه النزعة موجودة فى كل المناشط التى يمارسها الإنسان وبوجه خاص التجارة والصـناعة... وقـد تكـون مفهومة- وإن لم تكن مبررة- فيها، ولكنها لا تكون مفهومه أو مبرره فى مهن كالصحافة، والطب، على سبيل المثال. لها جوانبها الإنسانية والمبدئية التى لا يجوز للاعتبارات المهنية من كسب أو مزايا، أن تحيف عليها .

ولن نسهب القول فى انعكاسات ذلك على مدى انطلاق الصحافة وتحررها من المؤثرات والضـغوط. سياسـية أو مالية، لأن هذا حديث يطول، ولكننا سنشير إلى نقطة تتعلـق بالعاملين فى "خدمه صاحبه الجلالة" فبقدر مـا يكـون هـذا العمل "مهنة" تخضع لمقتضيات المهنة. بقدر ما تظل "رسالة"

لها الطابع الخاص المتحرر للرسالات. وقد غلـب الطـابع الأول المهنى على الطابع الرسـالى بحيـث جـاءت نقابـة الصحفيين على غرار نقابة الأطباء والمهندسـين واسـتتبع الانضمام إليها ما يتطلب فى هذه النقابات عامه من الحصول على شهادة أو إمضاء مده خدمة الخ... وفى نظرنا أن هـذا يحيف على دور الصحافة كرسالة حرة يجب- دائماً وأبـدا- أن تظل حره وأن لا تخضع العضوية فى النقابة لأى شـرط سوى ممارسة المهنة بالفعل ...

على أن "حرفنه" المهنية حافت على حق عدد كبير مـن الصحفيين العاملين بالفعل فى الصحافة، والذين يقدمون ثلاثة أخماس المادة الصحفية بحيث لم يستطيعوا الالتحاق بالنقابة .

وهذا الوضع بشقيه- أى تجاهل أن الصحافة رسالة كما هى صناعة، وبالتالى فلا يفترض أن يوضع أى قيـد علـى عضوية النقابة سوى الاشتغال بالمهنـة، ووجـود أغلبيـة الصحفيين بالفعل خارج إطار النقابة يكشف عن أزمة نقابـة الصحفيين التى لن تحل إلا بأحد حلين **الأول** "جعل العضوية حرة لكل من يمارس المهنة دون أى قيـد آخـر". **والثـانى** "الأخذ بمبدأ التعدد النقابى". وهو الأصل فى التنظيم النقـابى

على ما سنشير إليه عند الحديث عن النقابات. فيكون هنـاك أكثر من نقابة واحدة للصحفيين توزن كـل واحـدة بحجـم العضوية وفعالية الخدمة.. وهو وضـع وإن كـان سـيحرم النقابة الوحيدة القائمة مما تتمتع به من سلطة احتكارية، وما تسبغه على أعضائها من مزايا وما يمكن أن تصل إليه مـع السلطة من معونات الخ... إلا أنها تحقق الحريـة النقابيـة وتعلى جانب "الرسالية" فى المهنة كما تفـتح البـاب لكـل العناصر الشابة والطموحة والتى من حقهـا أن تتـاح لهـا الفرصة فى العضوية النقابية .

❁ ❁ ❁

وهكذا يتضح لنا أن حرية الصحافة هـى مـن أعظـم الحريات أثراً **وابلغها خطراً وأنها قد تفـوق فـى الأهميـة المجلس النيابى فضلا عما تقوم به فى المجالات الثقافية أو الفنية أو العلمية الأخرى.** ومن هنا فيجب أن تكون الصحافة حره من كل قيد، فلا يشترط الحصول على رخصه، وإنمـا يكون من حق كل فرد أن يصدر صحيفة إذا آنس فى نفسـه القدرة على ذلك. وما الذى يمنع ذلك ما دامت التجربة تثبت صدقه أو كذبه، فإذا كان لديه القدرة فسيمضى قدما ويحقـق كسبا وإضافة، وإذا كان عاجزا فسيفشل ويموت مشـروعه..

كما يجب أن ترفع كل القيود على حريـة التعبيـر والنقـد والمتابعة الخ... وأن تستبعد كل صور الرقابات كائنـه مـا كانت. ومهما كان المبرر المزعوم لها. بحيث لا يكون هناك قيد إلا ما تفرضه القوانين كافـه عـن تجـريم للقـذف أو الاستهزاء أو السخرية. وحتى مع هـذا، فيجـب أن يلحـظ الوضع الفريد للصحافة، وأنها إنما تتابع شخصـيات عامـه مسئولة. وأن نقدها إنما ينصـب علـى سياسـات هـؤلاء الأشخاص وليس على ذواتهم أو تصرفاتهم الخاصة. وأنه من الخير أن يشعر الشـخص العـام أنـه عرضـة للمحاسـبة والمؤاخذة حتى لا يخضع لأغراء الانحراف... وهـو فـى الحقيقة ما يعد إلى حد ما حماية له ويفترض كذلك أن تتحرر نقابة الصحفيين من اشتراط أى شروط غير ممارسة المهنة. ومن المرفوض اشتراط أن يكون رئيس تحريـر مجلـة، أو محرروها أعضاء فى النقابة، فهذا احتكار لرسـالة حريـة التعبير وإخضاعها لاعتبارات مهنية، أو فئوية يجـب عـدم السماح بها حتى لا تضار حرية التعبير. وكائنة مـا كانـت الصحافة فهى ليست إلا وسيلة لغاية، ولا يجوز للوسـيلة أن تشل، أو تجمد الغاية التى قامت من أجلها .

ويعد كل ما كتبناه، فمن البديهى استبعاد كل صور الرقابة على الصحابة واطراح ما يدعيه الرقيب فى المعسكر الشيوعى. وفى المسجد السلفى وفى المكتب البيروقراطى عن "رعاية المصلحة العامة" أو "الحرص على الأمن والقانون والنظام" أو "الحفاظ على المقدسات" فهذا كله لا يعدو فى الحقيقة المساس بمصالح النظام القائم .

لقد نشرت مجلة الشعب عده مقالات ضد طبع مسرحية "وليمة لأعشاب البحر" فاعتبرتها بعض الدوائر "إرهابا" وقامت السلطات بإغلاقها. فهل هناك إرهاب أكثر من هذا ؟ إغلاق مجلة لها تاريخ صحفى عريق وتشريد صحفييها .

**رابعا : حرية التنظيم النقابى ..**

بدأنا هذه الرسالة بحرية الفكر، ثم بحرية التعبير باعتبارها حريات فردية من حق كل واحد رجلاً أو امرأة. أن يتمتع بهما، ولأنهما جزء لا يتجزأ من كرامة الإنسان فى العصر الحديث وضمان تفاعله مع مجتمعه .

ثم تحدثنا عن حرية الصحافة لأنها تقف ما بين الحرية الفردية والحرية الجماعية، بمعنى إن من حق كل فرد أن يصدر صحيفة أو يكتب فيها. ولأنها من ناحية أخرى لسان

حال الهيئات والجماعات. وأخيراً فـلأن الأهميـة العظيمـة لحرية الصحافة التى حكمنا بأنها قد تفوق أهميـة المجلـس التشريعى المنتخب تجعلها تستحق هذه المنزلة .

ونتحدث الآن عن حرية تعالج جانبا من النشاط العـام وهو "العمل"، وما يعنيه العمل من بنـاء المجتمـع، وشـغل مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات.. وكل مـا يوفر للناس أكلهم وشربهم وسكنهم ولبسهم ووسائل انتقـالهم ومعنى هذا كله بالنسبة للمجتمع، وبالنسبة للذين يقومون بـه سواء كمورد عيش. أو كمجال لإشـباع القابليـات وصـقل الشخصيات وتقديم الإضافات واثبات الذات .

وقد ظلمت الحرية النقابية فـى المجتمعـات العربيـة والإسلامية للجهل الأصولى بها وعجز القيادات العمالية عن تعريف المجتمع بها لأن قادة العمال ليسوا كتاباً.. والكتـاب ليسوا عمالاً فى حين أن الحركة النقابية من أكبر الحركـات الإنسانية فى العصر الحديث. وقد رأينا فى رسالتنا "الحركـة النقابية حركة إنسانية" أنها تأتى بعد الأديان مباشـرة وقبـل الديمقراطية والاشتراكية فى النهضة بالجمـاهير، لأنـه إذا كانت الديمقراطية قد مكنت الشعوب من أن يكون لها نصيب

فى إدارة سياساتها، فإن الحركة النقابية حققت بصفة مباشرة الديمقراطية على مستوى مكان العمل، وبالنسبة لكل يوم، فى حين أن الديمقراطية السياسية لا تمارس إلا بطريقـة غيـر مباشرة (عن طريق نواب ينوبون عن الشعب) وأن آلياتها لا تعمل كل يوم ولا تعنى بكل شئ. ومن **هنا فإن الديمقراطية الصناعية كانت** أبعد أثراً فى تكوين المواطن الديمقراطى من الديمقراطية السياسية، لأنها جعلت للعامل صـوتا فـى إدارة الصناعة وتحديد شروط وظروف العمل. يمارسه كـل يـوم وبصورة مباشرة. وإذا كانت الاشتراكية قد استهدفت العدالة، فإن الحركة النقابية حققت العدالة للجماهير بوسائلها الخاصة أكثر مما توصلت إليه النظم الاشتراكية. فالنظم الاشـتراكية لأنها تأخذ شكل حكومات تتـورط فـى مشـكلات الدولـة وتخصص مواردها للجيش والبوليس وقد تتورط فى تعزيـز الحركات الاشتراكية فى مختلف دول العالم فترهن لها مبالغ ضخمة وأخيراً فما دام التطبيق الاشتراكى يتم عـن طريـق حكومات فإن هذه الحكومات لابـد وأن تصـاب بسـوءات السلطة. خاصة وأنها تقوم على حزب واحد يحتكر السـلطة.

ولهذا فشلت الدول الاشتراكية فى تحقيق هدفها الأسمى وهو العدالة، إلا إذا كانت قد جعلت الجميع فقراء ..

ويذكر للحركة النقابية أنها ابدعت وسائل جديدة تمامـاً لمعالجة أعصى المشكلات الاجتماعية- مشكلة الأجور- وأن هذه الوسائل أخذت شكلا حضارياً فريداً يختلف عن وسـائل الحرب أو صور القسر والإجبار أو أسـلوب البيروقراطيـة المعرقلة قدر مـا يحقـق التفـاوض والتشـارك والتعـاون والشورى. وأبرز هذه الوسائل هى "**المفاوضـة الجماعيـة**" التى هى الوسيلة النقابية للتوصل إلى القرار فى كل ما يتعلق بظروف وعلاقات العمل. وفيها يجلس العمـال وأصـحاب الأعمال على مائدة المفاوضات للتفاوض فى الوصول إلـى الحل الذى يقبله الفريقان فى ضوء العوامـل العديـدة التـى تتحكم فيه .

ولما كانت تجربة البشرية قد أثبتت أن "الظلم من شـيم النفوس" وأن أصحاب الأعمال لا يتنازلون طواعيـة عمـا يرونه حقوقاً خاصة بهم بحكم أنهم المديرون أو الملاك، حتى وإن حافت على حقوق العمال، فقد كـان لابـد أن تتسـلح المفاوضة الجماعية بسلاح قوى يحمل أصحاب الأعمال على

النزول من أبراجهم العالية ومقابلة العمـال فـى منتصـف الطريق. وقد أبدعت الحركة النقابيـة هـذا السـلاح **وهـو الإضراب وهو سلاح يعد أرحم الأسـلحة لأن لـه طبيعـة سلبية، سلمية، وليست إيجابيـة عدوانيـة.** فـإذا رفـض أصحاب الأعمال الاتفاق مع العمال على مائدة المفاوضات. فليس أمام العمال إلا أن يلوذوا بالإضـراب فيمتنـع جميـع العمال عن العمل وتتوقف المصانع، فـلا يصـبح صـاحب العمل قادراً على الوفاء بالتزاماته للتجار وغيرهم، ويمتنـع تيار الربح الذى كان يتدفق عليه مع عمل العمال ..

صحيح، إن الإضراب لا يخلو من سوءات. وقد يـؤدى إلى متاعب كبيرة لفئات عديدة من المواطنين الأبرياء الـذين لا علاقة لهم بقضية العمال وأصحاب الأعمال. فضلاً عن أن أول المتضررين منه هم العمال أنفسـهم الـذين يخسـرون أجرهم وهو مورد معيشتهم الوحيد، ولكن ليس من سبيل آخر أمام التعقيد الاجتماعى وأمام حـرص الرأسـماليين علـى أرباحهم.. والإضراب بعد لا يريق دما ولا يـدمر بنـاء ولا يعيث فساداً كما تفعل الحروب. فهى حرب "مدنية" تسـتخدم الضغط السلبى .

وخلال تاريخ الكفاح النقابى، أبدعت الحركـة النقابيـة الوسائل التى تحافظ بها للعمال على حقوقهم المشروعة مثل النص فى الاتفاقية الجماعية على رفع الأجور تلقائيا بـنفس نسبة زيادة أثمان السلع الأساسية، والتأمينـات الاجتماعيـة والصحة المهنية الخ ...

وقد تبين العمال فى الدولة الصـناعية المتقدمـة. كمـا سلمت بذلك مواثيق الأمم المتحدة أن حق العمال فى التنظـيم النقابى الحر هو الضمانة الوحيدة التى تحول دون أن يكونوا فريسة سهلة أمام الاستغلال الرأسمالى. لأن من البدائـه أن العامل كفرد لا يستطيع أن يقف أمام الإدارة . فالإدارة لديها أجهزة ومستشارون. ومع أنها فى حاجة لعمل العامل، فـإن حاجة العامل إلى الوظيفة التى تقدمها الإدارة- أشد إلحاحاً- وأخيراً فلأن قانون العرض والطلب يغلب أن لا يكون فـى مصلحة العامل. بحيث يتنافس عدد من العمال على وظيفـة واحدة فيؤدى هذا إلى سقوط الأجور ويمكن لو سمح لقـانون العرض والطلب أن يسير قدما أن يتحقـق قـانون الأجـور الحديدى "أى أن تصبح الأجور فى مستوى الكفـاف الـذى يحول ما بين العامل والموت جوعاً"، وعندئذ فحسب يتوقـف

القانون لأنه لو مضى لأكثر من ذلك لمات عدد من العمـال جوعاً، ولو حدث لقل عددهم ولتحسن قانون العرض والطلب فى مصلحتهم بحيث ترتفع الأجور ...

أن الدارسين للتاريخ الاقتصـادى وسياسـات الإدارات الرأسمالية وكفاح الحركة النقابية يلمون بهذا كله لأنه جزء لا يتجزأ من تاريخ التطور الاقتصادى الحـديث. ولهـذا فـإن المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان اعتبرت حق العامل فى حرية التنظيم النقابى هو أحد الحقوق الأساسية للإنسـان. وجاء ذلك فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فـى ديسمبر سنه **٤٨** من الجمعيـة العامـة للأمـم أو الاتفاقيـة الاجتماعية والاقتصادية التى أصدرتها الأمم المتحـدة فـى الستينات فضلاً عن الاتفاقيات التى أصدرتها منظمة العمـل الدولية وأبرزها الاتفاقية **٨٧** لسنه **٤٨** الخاصـة بالحريـة النقابية والاتفاقية **٩٨** لسنة **٤٩** الخاصة بالاتفاقيات الجماعية.

❖ ❖ ❖

كما ذكرنا، فإن الحرية النقابية كانت من أقل الحريات حظاً فى المجتمع المصرى ولم تعتـرف الدولـة- مجـرد اعتراف- إلا فى سنه **٤٨** عندما كانت المرحلة الليبرالية تبدأ فى الغروب.. وكان القانون الذى أصدرته (القانون **٨٢** لسنه

٤٨) بسلب الحرية النقابية مقابل الاعتراف بهـا. ثـم جـاء الانقلاب العسكرى فى ٢٣ يوليو واسـتهل تاريخـه بشـنق قائدين نقابيين وإقامة محكمة دنشواى عمالية وبدأت عمليـة عسكرة النقابات واستلحاقها للتنظيم السياسى الوحيد- الاتحاد الاشتراكى- بعد أن عجزت عن القضـاء عليهـا وإحـلال "الروابط القومية محلها" واعتبرت العضـوية فـى الاتحـاد الاشتراكى شرطا يجب أن يتوفر فيمن يرشح نفسـه لكـل مستويات القيادة النقابية. فإذا غضبت الحكومة على أحـدهم فصلته من الاتحاد الاشتراكى فيفقد بالتبعية صفته فى القيـادة النقابية. ومع الزمن تعمقت التبعية حتى فقدت الحركة النقابية آية استقلالية. ثم جاءت القوانين النقابيـة المتتاليـة تسـلب التنظيمات القاعدية (على مستوى المصنع أو موقع العمـل) كل سلطة وتركزها فى النقابة العامة، أو الاتحاد العام التـى ترتبط قيادتها بالعضوية فى الحزب الحاكم. ففقدت الحركـة النقابية المصرية الحرية والديمقراطية معاً. وأصبحت تـدار إدارة مركزية يهيمن عليها الحزب الحاكم ..

وكان موقف المجموعتين اللتين يفترض فيها التعـاطف مع الحركة النقابية وهما المجموعة الإسـلامية والمجموعـة

الاشتراكية- من أسوأ المواقـف- فقـد اعتبرتهـا بعـض الجماعات الإسلامية ﴿رجسا من عمل الشـيطان!!﴾ وأنهـا تخالف روح الإسلام ومبادئه وغير ذلك من الدعاوى التى تتم من الجهالة وضيق الأفق. أما المجموعة الاشـتراكية فإنهـا رغم تعاطفها الظاهرى لا تفسح مجالاً فى التنظير الماركسى لها، بل هى تضيق بها لأنها تلاطف من العداوة ما بين العمال وأصحاب الأعمال وتسوى المشكلات بالاتفاقيات الجماعيـة. وهى- أى هذه الجماعات الاشـتراكية- تـؤمن بالتنـاقض الطبقى وأن العمل المجزى هو إسقاط الرأسمالية، لا التعامل معها.. وأنها بتمشيها مع الرأسـمالية تعطـل قيـام الثـورة البرويتارية التى تستأصل الرأسمالية

وهكذا فقدت الحركة النقابية المصرية تأييد الإسـلاميين والاشتراكيين معا. وتركت لتلقى مصـيرها دون وعـى أو إيمان أو ثقافة. ولم يصعب على النظام الحاكم أن يسـتقطب قيادات النقابات العامة، وأن يجعل منهم نواباً فـى مجلـس الأمة وأعضاء فى الحزب وبهذا شلت فعالية العمل النقـابى تماماً. وأصبحت الحركة النقابية عقيمة. وعنـدما استشـرت حركة الخصخصة التى شردت عشرات الألوف من العمـال

ومورست فى كثير من الحالات بطرق بعيـدة عـن الدقـة والفطنة والحرص على المال العام والمصلحة الوطنيـة لـم يستطع العمال أن يعبروا عن سـخطهم أو يحـافظوا علـى حقوقهم لأن قياداتهم سارت بلا حياء، ودون أى خجـل فـى أذيال الحزب الحاكم .

وهناك فصيل نقابى هام- وإن لم يكـن عماليـا يضـم النقابات المهنية- أى نقابات الأطباء والمهندسين والمحـامين والمعلمين الخ... وقد استؤنست هذه النقابات بمختلف طـرق الاستئناس بحيث لم تعد تمثل قلقاً للنظام. ولكن فى الثمانينات زحف المد الإسلامى على عدد من النقابات المهنية وبوجـه خاص نقابة الأطباء والمهندسين بحيث أصبحت معظم قيـادة هذه النقابات تمت بصله فى الإخـوان المسـلمين. وعنـدما امتدت الموجه فغطت نقابة المحامين وأصبح الأستاذ سـيف الإسلام حسن البنا الأمين العام كان هذا أكثـر ممـا تطيقـه الحكومة فوضعت النظم وسن قانون هو القانون **١٠٠** لسـنة **٩٣** الذى فرض قيوداً ثقيلة على الانتخابات ثم عين حراسات عليها بحيث شل العمل النقابى فعلاً فى هذه النقابـات رغـم المحاولات المتكررة أمام مطاولات وتـأجيلات وتحـيلات

المسئولين، وقد فشلت كل الجهـود البطوليـة التـى بـذلها المحامون لاستنقاذ نقابتهم رغم إنهم أعلنوا الإضـراب عـن العمل. وعن النظام وقاموا بمسيرات .

ولنا أن نتصور جريمة تجميد أكبر حركة جماهيرية فى البلاد (تضم نقاباتها العمالية ثلاثة ملايين وتضـم النقابـات المهنية ثلاثة ملايين أخرى) والفراغ الـذى توجـده سـلبية هؤلاء العاملين سواء بالنسبة لقضاياهم الخاصة أو بالنسـبة للقضايا القومية ..

فإذا أريد تحقيق الحرية النقابية، التى هى فى أصل تقدم الجماهير والقوى العاملة فيجب إلغاء كل القـوانين النقابيـة وترك قضايا التنظيم والتكوين وما إلى ذلك للعمال والمهنيين أنفسهم- أصحاب النقابة- وهو المبدأ الذى نصت عليه اتفاقية الحرية النقابية لمنظمة العمل الدولية (الاتفاق **٨٧** لسنه **٤٨**) وتنص أولى موادها "للعمال وأصـحاب الأعمـال تكـوين النقابات بمحض اختيارهم دون أخطار سابق" وتوجب المواد التى تلى ذلك عدم تدخل السلطات أو أصحاب الأعمال فـى تفاصيل التكوين والتنظيم النقابى، كما تحرم الحـل الإدارى

للنقابات وتعطيها حق الانضمام إلى الاتحـادات- دوليـه أو غير دوليه- التى تراها ..

ومصر مصدقة على هذه الاتفاقية كما أنها مصدقة على اتفاقية **٩٨** لسنه **٤٩** الخاصة بالمفاوضة الجماعية .

أما فكرة ترقيع القوانين الحالية عن التنظيم النقابى فـلا فائدة مطلقاً. لأن قوانين النقابات بدء من القانون **٦٢** لسـنه **٦٤** تبلور فلسفة نظام شمولى يحكم فيـه الحـزب الواحـد وتكون النقابات هيئات مساعدة، أو بالتشبيه اللينينى "السـير ناقل القوى" من الحزب- الـذى هـو الـدينامو والمحـرك وصاحب القرار إلى الجماهير فى الورش والمصانع الـخ... ولما كان الحزب لا يتسع وقته للتعامل مع عدد كبيـر مـن النقابات فإنه أخذ بمبدأ النقابة العامة العملاقة التـى تتـولى بنفسها وبفضل خبرتها تسوية شئونها مع القواعـد العماليـة دون أن تثقل على الحزب بذلك. وفى الوقت نفسه فإن وجود عدد قليل من النقابات العامة سيجعل عدد القيادات محـدوداً مما يسهل على الحزب اصطناعهم .

وفى هذا التنظيم النقابى الذى وضع فكرته الجوهريـة لينين- رغم معارضة عاصفة من النقابين الذين كانوا أعضاء

فى الحزب الشيوعى- تتركز السلطة فى النقابة العامة وتجرد الهيئات القاعدية من أى سلطة .مع أن هذه الهيئات هى التى تمثل العمال بالفعل، وقيـاداتهم هـى القيـادات الملتحمـة بالجماهير. وهى منبع العمل النقابى ولكن لما كانت الفكـرة وراء كل هذا هى السيطرة علـى الجمـاهير فقـد ركـزت السلطات فى الهيئات الأعلى وجردت منها القواعد وأطلـق لينين على هذا النظام "المركزية الديمقراطية" وهى مركزيـة بنسبة ٩٠% (وربما أكثر)، وديمقراطية بالباقى .

وقد أخذت مصر بهذا النظام عندما أخذت بنظام "الاتحاد الاشتراكى" الذى كان هو الحزب الوحيد الحاكم وأصـبحت العضوية فى الاتحاد شرطاً لإمكان الترشيح للقيادة النقابيـة. وبهذا تم الربط التنظيمى بين الجهاز السياسى وبين التنظـيم النقابى .

ومن العجيب أن لا يزال التنظيم النقابى اليوم على مـا كان عليه أيام الاتحاد الاشتراكى بعد أن مات ودفن الاتحـاد الاشتراكى. ولكن يبدو أن شبحه لا يزال يحلق على الحركة النقابية. ويجد المناصرة له من القيادات العلياً التى ظلت تحكم

الحركة النقابية حكم لوردات الإقطاع أو باشـوات التـرك.. دون حسيب أو رقيب لقرابة أربعين عاماً .

وفى كتابنا "نحو تعددية نقابية دون تفتـت أو احتكـار" أوضحنا مضار هذا الوضع الذى شل الحركة النقابية وحـال دون أن تقوم بدورها بالنسبة للعمال أو بالنسبة للبلاد ككـل. كما عرضنا صوراً للحلول. كتكوين نقابتين بدلاً مـن نقابـة واحدة لكل صناعة كسراً للاحتكار أو جعل عمال المصـنع وحدة التنظيم وانضمامهم إلى أمثالهم على مستوى المحافظة لتكوين نقابة عامة على مستوى المحافظة وتتلاقى مع بعض لتكوين اتحاد للصناعة أو الحرفة على مستوى القطر ينضـم بدورة إلى الاتحاد العام أو ضـم الوحـدات النقابيـة علـى اختلافها فى مستوى جغرافى أو إدارى واحد لتكون وحـده نقابية تتلاقى مع مثيلاتها فى بقية المستويات الجغرافيـة أو الإدارية لتكوين الاتحاد الخ ... [1] .

وقد كان المبرر الوحيد لإصدار قانون عن النقابات هو نيلها الشخصية الاعتبارية التى تمكنها من رفع القضايا باسم العمال. ولكن هذا **الحق- أعنى اكتساب النقابات الشخصـية**

---

(١) أنظر كتابنا "نحو تعددية نقابية دون تفتت أو احتكار" جمال البنا- الاتحـاد الإسلامى الدولى للعمل-

**الاعتبارية- اصبح من المبادئ المسلم بهـا والمنصـوص عليها فى الاتفاقيات الدولية المصدق عليها مـن** مصـر..

ولهذا فحتى القانون ذى المادة الوحيدة أصبح لا داعى لـه... فإذا كانت البيروقراطية المصرية لا يمكن أن تتحمل أو تطيق هذا، فليكن القانون من مادة واحدة تعطى المنظمـة النقابيـة الشخصية الاعتبارية بمجرد تكوينها وتحيل إلى مواد اتفاقيـة الحرية النقابية لمنظمة العمل الدولية (**٨٧** لسنه **٤٨**) وهـى من أشد الاتفاقيات تركيزاً، واختصاراً، واسـتيعاب المـواد الجوهرية فيها لا يتطلب أكثر من عشرة سـطور.. وبهـذا يفسح المجال لكل ما ذكرناه من اقتراحات .

**خامسا : حرية تكوين الأحزاب ..**

خضعت البشرية أغلب تاريخها لأحكام القادة العسكريين والأسر المالكة التى كانت تحكم بإرادتها، وتستمد شـرعيتها من القوة أو من الحق الإلهى المزعوم.. وكان على الشعوب والجماهير أن تدخل فى صراع مرير مع حكامها ليكون لهـا صوت فى إدارة الأمور.. وصـور ذلـك كفـاح الرومـان للتوصل إلى "التربيون" وكانت عامة الناس فى أوربا بأسرها تخضع لسادتها طوال القرون الوسطى. واعتبـر الفلاحـون

"أقنانا" بالنسبة للنبيل- مالك الأرض- فلا يستطيعون تـرك أرضهم، وعليهم أن يعملوا فى خدمة النبيـل أيامـا عديـدة الخ... وبالمثل كانت علاقة النبلاء بالملك تفرض عدداً مـن الالتزامات عليهم نحوه.. وما كان يخطر فى بـال أحـد أن يشارك الملك الحكم إلا فى أحوال استثنائيا تغرى بذلك .

وعندما أراد أحد ملوك إنجلترا فرض ضـرائب علـى النبلاء أنتهز هؤلاء الفرصة، فابتهلوا للملـك أن يـتم ذلـك بموافقة مندوبين منهم أخذوا- مع الزمن- "شكل مجلس" وبدأ هذا المجلس يزحف ببطأ شديد نحو مشـاركة الملـك فـى الحكم..

وسار التطور خطوة أخرى عندما جمعـت المصـالح والمستويات الطبقية هؤلاء الأعضاء إلى تكتلات كانت هـى الأحزاب التى أخذت تنظم عملها شيئاً فشيئاً وتكسب لنفسـها مره بعد أخرى سلطه من سلطات الملك ...

وبهذا ظهرت الأحزاب ليمثل كل حزب مجموعة مـن السكان بصورة طبيعية وان دخلت فى تأليفها عناصر الـدين أو الجنس أو التقسيم الجغرافى أو المصلحة قبل أن تأخذ فى النهاية الصفة القومية.. التى تجعلها تحكم باسـم الشـعب أو

على الأقل باسم مجموعات تمثلها.. وفقد الملـوك سـلطاتهم المطلقة التى كانت قد وصلت إلى الحد الذى يقول فيه الملك لويس الرابع عشر "الدولة أنا !" .

وأطلق على هذا النظام- الذى يحكم فيه الشعب نفسـه- عن طريق نوابه وأحزابه- الديمقراطية ..

إن نقل السلطة من أيدى الملوك إلى الشعوب لم يقتصر على تغيير فى وسيلة الحكم، بل أيضاً انقلاب الحكم فقبلاً كان الحكم يعنى السيادة ولكنه أصبح يعنى الرعاية .

ولا جدال فى أن للديمقراطية، ولنظام الأحزاب مآخـذ، ولكنها فى النهاية الأفضل حتى يظهر بديل أقرب إلى الكمال، لأن البديل الموجود هو الحكم الديكتاتورى الذى يقوم علـى الإرادة الفردية للحاكم، سواء كان ملكا أو قائداً عسكرياً أسوأ. فحتى لو افترضنا العبقرية فى هذا الحـاكم فـإن الانفـراد بالسلطة **لابد وأن يفسده بحيث يصبح فى النهايـة طاغيـة وهذا هو درس التاريخ الذى لا استثناء فيه. فكـل الطغـاة بدأو ملائكة وانتهوا شياطين وحققوا فـى أوائـل عهـدهم انتصارات وختموها بهزيمة ساحقة تذهب بكل انتصـاراتهم الماضية.**

من أجل هذا فإن حرية تكوين وعمل الأحـزاب هـى إحدى الحريات الضرورية، والتى لا غناء عنهـا لمشـاركة الشعوب وما يعنيه هذا من نجاح وتحقيق إرادة الجماهير وفى الوقت نفسه فإنه يحول دون وقوعها فى قبضة الطغاة ومـا يعنيه هذا من استبداد، وإذلال، وتحكم، وفى النهايـة الفشـل الذريع.

فتاريخ الأحزاب هو إلى حد ما تاريخ الحرية السياسـية وشعبية الحكم للأمة ...

وحرية هذه الأحزاب. فى العمل هو الظـرف الوحيـد الذى يسمح لها بأن تؤتى أكلها وتحقق ثمارها، وأى تقييد لها يحول بالطبع دون الوصول إلى هذه النتيجة، ويعـد انتهاكـا للحرية... لأن الأحزاب هى كبقية هيئات المجتمع تقوم على مبادءة الأفراد لتحقيق أهداف سياسية بالوسائل المشـروعة- ومن ثم فليس هناك حاجه أصولية لأى نـوع مـن أنـواع التقييد- مهما حمل من أسماء أو تلبس بضرورات مـدعاة. وقد كونت شخصياً حزبـاً باسـم (**حـزب العمـل الـوطنى الاجتماعى**) "عام **١٩٤٦**" ووزع منشورات فى ذكرى ضرب الأسطول البريطانى للإسـكندرية. وقـبض علـى بعـض

أعضائه، كما اصدر الحزب بعض الكتيبـات باسـمه، ولـم يتعرض له أحد .

ونتيجة للاستبداد وحكم الفرد الذى تعرضت مصر لـه ابتداء من سنه **٥٢،** نشأ جيل فى "جب الناصرية" لا يعـرف شيئاً عن مناخ الحرية التى كانت تتمتع به مصـر بمقتضـى دستور سنه **١٩٢٣**، خاصة وأن الناصرية اصطنعت لتبرير استبدادها الرطانة الاشتراكية وفكرة الحزب الواحـد التـى أبدعها لينين، وبهذا فقدت الحرية أنصارها. ومع أن مصـر دفعت غالباً ثمن الاستبداد، ولا تزال حتى الآن تعـانى مـن ثماره المرة، فإن بقايا الناصرية وذيولها لا تزال تحول دون تحقيق حرية الأحزاب حتى يفلتوا من المحاسبة الجماهيريـة لها، وكان قصارى ما وصلت إليه جهود الأحرار هو صدور قوانين تعطى لجنة حكومية حق التصريح بتكوين حزب ومن الطبيعى **أن الوظيفة الحقيقية للجنة الأحزاب ليسـت هـى التصريح بتكوين الأحـزاب ولكـن الحيلولـة دون تكـوين الأحزاب إلا لمن تطمئن إليه، أو يعمل بشروطها .**

وقد ظهر للنظم الاستبدادية أن مما يحسـن صـورتها ويسدل قناعاً على طبيعتها أن تسمح أو حتـى تسـعى إلـى

تكوين أحزاب بشروط مقيدة، وتبقيها أقزاما ثـم تـدعى أن هناك حرية و "تعددية" حزبية وتلوم الأحزاب لأنها لم تكسب الشارع وكيف يمكن أن تنطلق وهى مكبلة اليدين والقـدمين بالأغلال ..

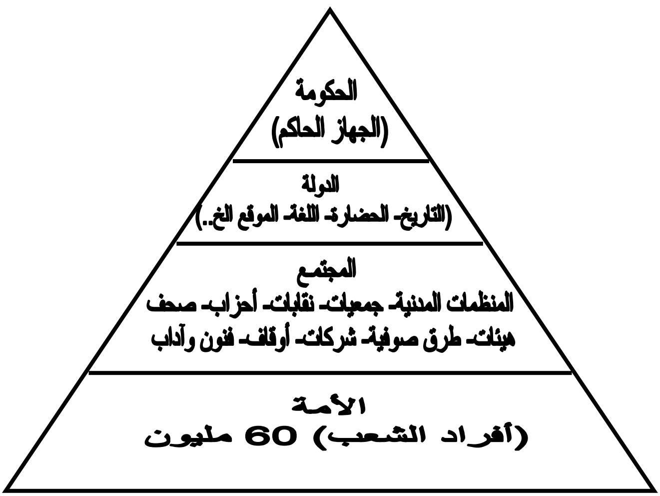
## سادسا : حرية تكوين المنظمات المدنية ..

نعنى بالمنظمات المدنية كل الهيئات والمؤسسات التـى يكونها أفراد من الناس مدفوعين بإيمـانهم، فـى المجـالات المختلفة التى تنـتظم المجتمـع مثـل الجمعيـات الخيريـة والجمعيات الأدبية والفنية، والمنظمات الصـحية والطبيـة. وهيئات الإصلاح الاجتماعى والجمعيات الثقافية والتعليميـة، كما يدخل فيها النقابـات والصـحف واتحـادات الطـلاب والجمعيات التعاونية، والنوادى الرياضية والجمعيات النسائية والشبابية والطرق الصوفية وهيئـات الأوقـاف والأحـزاب السياسية والبنوك والشركات التجارية ..

**ومجموع هذه الهيئات يكـون "المجتمـع" أى الشـكل المنهجى والنظامى الذى يكونه الأفراد الذين يكونـون فـى مجموعهم الأمة عبر الهيئات التى تبلور رغبـات الأمـة-**

**على اختلاف أفرادها- فى ممارسة نشاطها بطرق نظاميـة ومنهجية تغطى كافة المجالات .**

ولكى نتعرف على منزلة وأهمية المنظمات المدنيـة يمكن أن نتصور بناء هرميا ضخما تكون قاعدته العريضـة الأمة أى ملايين الأفراد الذين يكونونها وفوق هـذه القاعـدة قاعـدة أصغر منها نطلق عليها "المجتمع" وهى تـضم كل



الهيئات التى يكونها أفراد الأمة ليمارسوا دورهم بصفة جماعية، وفوق هـذه القاعدة الثانية قاعدة ثالثة أصغر هـى التى نقول عنها الدولة وهى عاده تمثل الموقع الجغرافى الذى تسكنه الأمة وتاريخها وحضارتها ولغتها ودينها الخ.. وأخيراً تمثل القمة المدببة الحكومة وهى الجهاز التشريعى، والتنفيذى والقضائى للدولة .

فى هذا الرسم نجد أن الهيئات والمنظمات المدنية هـى التى تبلور- بصورة مباشرة- نشاط أفراد الأمة فى مختلـف المحاولات وهى التى تقف ما بين "الأمة" كـأفراد، والدولـة التى تمثل الرمز، أو الحضارة، أو التاريخ، أو الدين دون أن تكون فيها هيئات أو أجهزة.. فإذا انتفى وجود القاعدة الثانية التى تكون المجتمع، أو وهنت، فستنتفى أو تهن العلاقة مـا بين الأمة- كأفراد مشتتين دون تنظيم، والحكومة التى هـى الجهاز الإدارى والتنفيذى والتشـريعى والقضـائى- ولـن تستطيع الحكومة- لو أرادت- أن تتعامل مع الأمة بطريقـة جماعية، منهجية، منظمة، ويغرى هذا الحكومة (حتى لو لـم يكن هذا الأغراء كامنا فيها) بالاستبداد بالأمر .

وليس من المبالغة فى شئ القول إن تقدم الأمـم إنمـا يكون بقدر تقدم المنظمات المدنية فى عملهـا، لأن التـاريخ يدلنا على أن التقدم إنما رفعت راياته الهيئات التـى كونهـا المجتمع للإصلاح فى كل مجال. فدعت هيئـات الإصـلاح الاجتماعى لإصلاح السـجون ودور الرعايـة الاجتماعيـة والدعوة للتأمينات الاجتماعية وأصلحت حركـة التمـريض المدنية نظم التمريض. وعلـى أسـاس منظمـات الوقـف والجمعيات الخيرية بنيت المساجد والمدارس والمستشـفيات، وكان من المستحيل أن تُمحى أمية الشعوب لولا الدعاة الذين آمنوا بضرورة ذلك ودعوا إلى التعليم الإلزامى، كما قامـت النقابات بحماية العمال ورفع المستوى المادى والفكرى فـى الوقت الذى قامت الجمعيات العلمية لدعم البحوث والدراسات التى تنهض بالصناعة والزراعة. أما فى الفنون والآداب من شعر أو موسيقى، أو تمثيل فما كان يمكن أن ترتقـى لـولا المعاهد والجمعيات والفرق التى قامت لذلك وتعهدته وصقلت موهبة الموهوبين بالثقافة والمعرفة ..

أن الشركة التجارية/ الصـناعية، والنقابـة العماليـة/ المهنية، والحزب السياسـى، والطـرق الصـوفية والفـرق

التمثيلية تدخل كلها فى إطار المنظمات المدنية لأنها جميعـاً تتكون من أفراد أو متطـوعين للعمـل بحكـم إيمـانهم أو نشاطاتهم، وتستهدف النهضة بالمجالات التى قامت من أجلها والتى تصب فى النهاية فى بحيرة المجتمع، فهى تنبـع مـن الأمة، ولكنها تصب فى المجتمع .

من هنا نعلم أنه بقدر نشاط وفعالية هذه المنظمات بقدر ما يكون تقدم، وحيوية، وفعالية المجتمع. وبقدر ما تضـعف أو تتلاشى بقدر ما تنعدم هذه الحيوية، وبقدر ما يتفسح الحال لاستبداد الحكومة والتحكم بالأمة. كأفراد مشتتين .

۞ ۞ ۞

وفى الفترة المعاصرة اكتسبت هيئات ومنظمات المجتمع المدنى أهمية خاصة، لأن التطورات التى تعرض لها العـالم أخيراً، وأبرزها ثورة الاتصالات وربـط كـل دول العـالم بعضها ببعض بالقنوات الفضائية وما تبثه أجهزة التلفزيـون فى كل دولة، والطابع المجرد لعالم "الكمبيـوتر" أدت إلـى لظهور موجة عاتية هى العولمة. وكان أبرز ما أدت إليه هذه الموجه انحسار سلطة الدولة المركزية نتيجـة تعـاظم دور الشركات العملاقة- عابرة القارات- وبفعل الاتفاقيات الدولية

التى تحرم على الدولة فرض الضرائب أمـام الـواردات أو فرض قيود على الاستثمار الخ ...

نتيجة لهذا زاد دور المنظمات المدنية وأصبح عليها أن تقوم بما كانت تقوم به بعض أجهزة الدولـة وأن تسـتوعب الاتجاهات التى تأتى بها العولمة، ومعظمهـا غريـب عـن أوضاعها ومفاهيمها، وفى الوقت نفسه يكون عليها أن تحمى خصوصية الأمة ومقوماتها الرئيسية التى تمثـل شخصـيتها وذاتيتها. وبدون ذلك تكون العولمة طوفانا كطوفان نـوح لا يمكن أن يقف أمامه شئ بما فى ذلك سيادة الدولـة، وهـو المبدأ العتيد الذى قامت عليه كل السياسات، الخارجية حتـى الآن .

وحرية المنظمات المدنية تقتضى أن لا تكون هناك قيود على تكوينها أو أدارتها أو نشاطها، وأن لا يكون لأى جهاز حكومى كوزارة الشئون الاجتماعية أو الأوقاف أو غيرهمـا حق فى التدخل أو حتى المراقبة المالية. فكل هذا يجـب أن يترك للذين يؤسسونها والذين هم أصحابها الشرعيون ومـا تدخل الوزارة إلا صورة من الافتيات على حرية الناس فيما يملكون وما ينشئون. وكما ذكرنا فى مكان سابق مـن هـذا

البحث، فإن المبرر القديم لتدخل الحكومة كان هو أن الهيئـة لا تحصل على الشخصية الاعتبارية إلا عندما يضفى عليهـا القانون ذلك، ومن ثم يجوز لهذا القانون التدخل ولكن القانون الدولى الذى يعلو القوانين القومية، والـذى يمثـل الحقـوق الأساسية للإنسان، يعطى كـل هـذه الهيئـات الشخصـية الاعتبارية ويحررها من كل صور التدخلات والقيود التـى تريد الأجهزة الحكومية أن تفرضها بحجة التنظيم والحمايـة الخ.. فحتى الرقابة المالية التى يقال إنها تسـتهدف حمايـة أموال المنظمة حتى لا يستغلها أفراد من مجلس الإدارة فـى غير ما خصصت له، حتى هذا الحق يمكن أن يكـون تعلـه لتدخل الحكومة لا لحماية الأموال، ولكن لضيقها بهذه الهيئة، والصورة الطبيعية أنه مـا دام مجلـس الإدارة والجمعيـة العمومية لكل هيئة وهما مستوى التكوين ومسـتوى الإدارة قابلاً وراضيا بسير الجمعية فلا مجال لتدخل حكومى كائنا ما كان لأن أصحاب الهيئات راضون. فإذا كان ثمة خطأ فـإن أى عضو من أعضاء الجمعية العمومية أو مجلـس الإدارة يمكن أن يعمل لتصحيح الوضع بالطريقة التى يطبقها النظام الأساسى فإذا لم يصلح هذا، فما من قوة تمنعـه -باعتبـاره

عضواً فى الهيئة- من أن يرفع الأمـر للقضـاء ويطالـب بالتصحيح ...

وأبرز مثال على سوءات التدخل بزعم الحمايـة هـو تدخل الدولة فى شركات توظيف الأموال. فقد كانت- رغـم كل ما نسب إليها من سوءات- تسير وتمضى قدماً وتـوزع عوائد والجميع راضون. وعندما تدخلات الحكومة نهبت عمليا كل أموالها واحتفظت بها لنفسها ولم تعط المودعين "الغلابة" الذين أصبحوا فى قبضة الحكومة وروتينها إلا ١٠% وبعـد عشرة أعوام ١٠% مره أخرى فى حـين أن أصـول هـذه الهيئات تضاعفت أضعافاً خلال الأعوام العشرة

فأين الإصلاح فى هذا ؟ ولمن يلتجأ المودعـون وقـد أصبحت الحكومة خصماً وحكماً .

ويمكننا القول دون تحفظ أنه إذا كان التدخل الحكـومى حسناً فى حالة، فإنه سيئ فى ألف حالة. وقد عانينا وعشـنا بأنفسنا هذه التجربة عندما أسسنا سنه ٥٣ "الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم" ونجحت بفضل ظروف استثنائية فى تحقيق ثورة إصلاح السجون بما فى ذلك وضع الأسرة، وتخفيف القيود وإباحة السجائر وعدم إعمال السابقة الأولـى

الخ... وعندما تغيرت الظروف الاستثنائية التى سمحت للجمعية بهذا، وفى الوقت نفسه عندما أرادت الحكومة أن تضم كل الهيئات والجمعيات إليها- حيكت مؤامرة قذرة للجمعية، واستطاعت وزارة الشئون استبعاد مجلس الإدارة بأسره وإحلال مجلس إدارة من ضباط وموظفى السجون. وبهذا أصبحت هذه الجمعية التى بدأت ثورة إصلاحية وتولى قيادتها مفكرون ومصلحون وسيدات من المجتمع- جمعية مدجنة يكون دعاة الإصلاح فيها هم زبانية السجون أنفسهم[١]..

**سابعا : تحرير المرأة ..**

لئن كنا قد غطينا بالحديث "مفردات الحرية" فهناك أمر آخر لا يقل أهمية عما قدمنا. ومن غير المعقول أن نتحدث عن مفردات الحرية، سواء كانت فى الفكر والتعبير والصحافة الخ... ونتجاهل أن نصف الأمة أو يزيد لا يتمتع بحرية ممارسة هذه المفردات، أو حتى بحرية تصرفاته الشخصية .

---

[١] لمن يريد المزيد عن تلك الصفحة المجهولة من حياة "الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم " يمكن الاطلاع على الكتاب الذى أصدرناه عنها. "صفحة مجهولة من الخدمة الاجتماعية" دار الفكر الإسلامى .

إن المرأة ليست فحسب نصف الأمة، ولكنها النصـف الهام الذى يربى الجيل المقبل أى الأمة كلها.. رجالاً ونسـاء وتطبعه بطابعها. فإذا غرسـت فيـه الصـدق والشـجاعة والأمانة.. شب عليها.. وهى حقيقـة لا تماثلهـا أى حقيقـة أخرى، لأن ما تغرسه الأم فى الجيل سنوات طفولته الأولـى يبقى فى نفسه أبد الدهر ..

وقد لا توجد قوانين تحرم المرأة من الحقوق والحريات الأساسية. فلها أن تتم الدراسـات، وأن تمـارس الأعمـال والوظائف وأن تأخذ مثل أجر ومرتب زميلها دون تفرقـه، وهو أمر قلماً تظفر به المرأة فى الخارج.. ولها أن تؤسـس وتشترك فى الجمعيات والنقابات والأحزاب الخ ...

ولكن الأمر ليس أمر قوانين فحسب.. إن المناخ الـذى يحيط بالمرأة أهم من القوانين لأنه يصل إلـى مـا تعجـز القوانين عن الوصول إليه تحليلاً أو تحريمـاً، وقـد يبـيح القانون، ولكن المناخ لا يسمح، لأنه حصيلة العادات والتقاليد والأعراف والأوهام وما يتطرق إلى النفـوس مـن مفـاهيم مغلوطة، أو حساسيات مرهفة ...

فالمرأة العربية والإسلامية حتى فى دولة مثـل تـونس التى كانت الأولى التى حققت المساواة القانونية- تعجز عـن أن تمارس مفردات الحرية بالصورة التى يؤديها الرجل .

وهناك عرف عميق متغلغل يوجد حساسية بالنسبة لكل شئ يتعلق بالمرأة ويجعل له وزنا خاصا ومعالجـه مسـتقلة ويحسب على المرأة خطواتها ويعد عليها أنفاسها ويتحكم فى زيها، ومشيها، وخروجها ويمكن أن يؤول كل ما يصـدر عنها تبعاً له ...

وإذا كان الأخ الأصغر فى الأسرة ينظر لنفسه حاميـا لأخته الأكبر سنا، والأعلى تأهيلا. وصيا عليهـا وإذا كـان الأب يتمنى أن يعهد بابنته إلى زوج تكون "فـى عصـمته" ويكون مسئولا عنها، فلا عجب إذا كانت المرأة فى المجتمع الكبير، كما هى فى الأسرة الصغيرة. تبيعه لا مستقلة ..

ومما يدخل فى باب التضليل الاكتفاء بالقول إن الإسلام انصف المرأة ومنحها حقوقاً لم تبلغها المـرأة الأوربيـة إلا حديثاً، لأنه ليس له أى مردود عملى على الإطـلاق. فقـد عطل الفقهاء نصوص القرآن وممارسات الرسـول وأحلـوا

محلها أحكاما تقرر القهر وتضع المرأة فى عقر دارهـا.. لا تخرج منه إلا لضرورة قاهرة ..

وكيف يمكن أن يكون هناك مساواة، ومصافحة المـرأة تعد مشكلة مستعصية على الفقهاء حتى المتفتحـين مـنهم- والزى والاختلاط- وهما أمس الحقوق الشخصـية للإنسـان وأكثرها خصوصية، محل كر وفر، تحليل وتحريم والـذين يطالبون بالنقاب الذى يخفى وجهها. ويطمس شخصـيتها لا يقلون عن الذين يكتفون بحجب الشعر وإبداء الوجه والكفـين وإذا كانت قوى التطور القاهرة قد زجت بالمرأة فى مجالات العمل وأصبح حتما عليهـا أن تخـالط الرجـال (باسـتثناء السعودية التى تجعل للمرأة العاملة أمكنة خاصة لا يـدخلها الرجال) فإن الأزواج والأباء فرضوا نوعاً من الرقابة الدقيقة على المرأة العاملة لحصر اختلاطها بالزملاء، كمـا حـرم الاختلاط خارج إطار العمل والدراسة. ولا تملك المـرأة أن تفتح الباب أو ترد على السائلين. وحتى لو كانت صـحفية، فإنها تكتب وترسل ما تكتبه من "وراء ثقب الباب" على حـد تعبير إحدى الصحفيات الكويتيات- قبل أن يسـمح بتشـغيل عدد من الصحفيات بالمجلة. والمرأة محرومة حتى مـن أن

تشترك فى تحرير عقد زواجها الذى سيربطها بزوجها طول الحياة، وينوب عنها وكيل قد يكون أبوها أو أخوها ..

إن تأصل هذه الممارسات توضح أن المساواة ما بـين النساء والرجال، أو حرية المرأة، قضية مستبعدة من الفكـر المسيطر على المسلمين. وأن التفاسير المغرضة والأحاديث الموضوعة قد إنغرست عميقا فى جذور المجتمع الإسـلامى والفكر الإسلامى وحالت دون أى تقدم فى هذه المسألة .

إن أى شائعة تشيع عن امرأة بعلاقة ما، تسـتتبع ذبـح المرأة حتى يطهر "شرف العائلة" الذى لا يطهر إلا بعـد أن يراق على جوانبه الدم ! ويغلب دائمـا أن تكـون الشـائعة كاذبة..

وأين هذا الفهم الجاهلى الأصم ممن قال للرسـول إنـه رأى بعينه، وسمع بأذنه، فقال له شاهداك أو يجلد ظهـرك، ومما قرره القرآن إذا ادعى زوج على زوجته بالزنا ولم يكن له شاهد آخر. أن يشهد أربع شهادات با إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة ا عليه إن كان مـن المكـذبين. ويبـرأ ساحتها {أى زوجته} العذاب أن تشهد أربع شهادات با إنـه لمن الكاذبين، وأن لعنة ا عليها إن كان من الصادقين ...

فأنظر إلى هذا الحل الحضارى الـذى لا يقـوم علـى الانتقام ولا يؤدى إلى إراقة دماء، بل ولا يثيـر جلبـة، ثـم يتفرقان ويتولى ا كل منهما بعدله ورحمته ..

عجز المجتمع الإسلامى عن أن يسيغ هذا، وأن يسـمو فوق غرائزه وأنانيته، وآثر أن يعود إلى العـرف الجـاهلى. وآزرته فى هذا القوانين الوضعية التى تخفف العقوبـة فـى "جرائم الشرف" المزعومة ..

نحن نحتاج إلى جهود معمقه ومكثفة ومتوالية لا حصر لها حتى يمكن أن يستسيغ الرجل العربى والمسـلم جـوهر حرية الإنسان، رجلا أو امرأة وأن هـذا إذا أنصـب علـى حقوقه السياسية والعامة، فإنه أحرى أن ينصـب أولا علـى التصرفات الشخصية كالزى، والاختلاط والخروج والدخول للمرأة كما للرجل وأن الحقوق والواجبات ما بين الـزوجين يجب أن تقوم على رضاء وقبول وحب وعاطفة ليتحقق مـا أراده ا بين الزوجين من مودة ورحمة وحب وسكينة .

متى يفهم المسلمون أن الأصل فى الأشـياء والأفعـال الحل والإباحة. وأن التحرر أفضل من التقيـد، وأن العـدل أفضل من الظلم وأن الإيثار أسمى من الأثرة.. وأن الجوهر

أعلى من المظهر. وأن الشعب الذى يقيد نصفه لا يمكـن أن يتقدم.. لأن نصفه المقيد يثقل على نصفه المحرر فلا يستطيع أن يسير وبهذا يشل الشعب بأسره.

متى يتفهم ما قاله الرسول عن العنصرية إنهـا منتنـة، وأنها تشبه الخرء الذى يدهده الجعل بأنفه.. هل هناك تصوير أبشع من هذا لما كانت تظنه الجاهلية فخراً، ومجـداً ؟ فـلا فضل لقرشى على عربى ولا لعربى على أعجمى، ولا لرجل على امرأة ولا لغنى على فقير، إنهـا ليسـت الأحسـاب أو الأنساب، الذكورة أو الأنوثة التى ترفع وتضـع .. ولكنهـا الأعمال والتقوى ..

لابد للمسلمين أن يتخلصوا من الحساسية التى تصل إلى حد المرض إزاء المرأة وأن يؤمنوا لا بالفعـل والجـوارح فحسب ولكن بالقلب والعاطفة أيضاً بما قاله الرسول "النسـاء شقائق الرجال" .

أن المرأة المتعددة الأبعاد، التى تكون حيناً أنثى، وحينا أماً هى أولاً إنسان شأنها فى هذا شأن الرجل تماماً، ويفترض أن تنال كافة الحقوق الإنسانية، ولا يجوز الافتئات على هذه الحقوق بأى دعوى، وإذا كانت صفتها الخاصـة كـأنثى وأم

تحملها مسئوليات لا يحملها الرجل وترتب عليها واجبات لا يتقيد بها الرجل. فإن هذا الوضع أحرى أن يجعل المجتمـع ينظر إليها بعين التقدير والإكبار والاحترام، وأن يقدم إليهـا التسهيلات التى تمكنها من القيام بمهامها المتعددة [1] ...

[1] للمزيد أنظر كتابنا "المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييـد الفقهـاء" دار الفكر الإسلامى .

# الباب الثانى

# الحرية

# وتفاعلاتها مع المجتمع

كائنا ما كان تقديسنا للحرية، فإن هذا لا ينفى أن الحرية التى نتحدث عنها ليست هى حرية المنفرد فى جزيرة منعزلة غير مأهولة لا يوجد فيها سواه. إنها الحرية فى مجتمع يحفل بالأفراد والمجموعات له تاريخ وعادات وتقاليـد ومصـالح الخ... ويكون على الحرية أن تحسب حسابها وتتعامل معها، لأنها ببساطة لا يمكن أن تتجاهلها .

وحتى من منطلق الفرد- وليس المجتمع، فإننا نجـد أن تجليات النفس البشرية لا يمكن أن تتجاوز ثلاث صور .

**الأولى : فكر** : فالفرد يفكر، أى يعمـل عقلـه وقلبـه وملكاته فى كل ما حوله من أوضـاع ويعبـر بـذلك عمـا يتصوره، أو يهفو إليه.. بحكم قدراته وأهوائه الخ ...

هذا الفكر هو المجال الأول والأصيل للحرية. إنه عرين الحرية وعرشها الذى لا ينازعها فيه منازع وهو الأصل فى معظم ما وصلت إليه البشرية من تقـدم، ومـا ظـل فكـراً

وتصوراً وتنظيراً وعقلاً فيجب أن لا يقف فى سـبيله قـوة أخرى.. ليس فحسب لأن هذا يحول دون ظهـور الأفكـار الجديدة والتصورات الخلاقة والمبادرات المنشئة، ولكن أيضاً لأنه عمليا غير ممكن، فلا تستطيع أى قوة أن تتصدى له ما دام فكراً، فالفكر لا يمكن أن يقبض عليه، أو يحبس، أو يقتل والطريقة الوحيدة لمعالجته هى الفكر نفسه، وبهذا نعود إلـى الحرية.. وهذه الصفة الفريدة، والأهمية العظمى لحرية الفكر هى التى جعلتنا نقول إن الحرية- وأن كانت تنبع فى الإسلام من **الحق**، فإن حرية الفكر هى مما لا يكون للحق وصـاية عليها لأنها هى السبيل إلى تعرف الحق نفسه والإيمان بـه.. وهذه الحقيقة هى السر فى إطلاق القـرآن الكـريم لحريـة الاعتقاد على مصراعيها. ﴿فمن شاء فليـؤمن ومـن شـاء فليكفر﴾، وهى كذلك السر فى قرن القرآن لها بالفرد. ﴿مـن اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها﴾ .

وكان القرآن الكريم فى هذا اهدى سبيلاً، مـن الفقهـاء الذين حاولوا الافتيات عليه وتحيفه بما وضعوه من قيود على حرية الاعتقاد .

**الثانية : حـق :** فالفرد يجد أن من حقه، نتيجة لحريـة الفكر أن يعبر عما يفكر فيه. فينشأ حق التعبير. ويرى مـن حقه أن يتعاون مع زملائه فى العمل لتكوين نقابة فينشأ حق التنظيم النقابى. أو يريد أن يؤسس مع مواطنين لـه حزبـاً فتنشأ حرية تكوين الأحزاب الخ... إلى آخر ما عرضنا لـه فى الفصل السابق تحت عنوان "مفردات الحرية.." .

وكل ما ينشأ للفرد من حقوق. وما يترتب عليهـا مـن حريات يخضع لقاعدة رئيسية من مفاخر الشريعة الإسلامية هى قاعدة **عدم إساءة استخدام الحق** فحتـى أخـص هـذه الحقوق حق الفرد فى التصرف فى ماله. فإن هـذا الحـق- كبقية الحقوق- يخضع لقاعدة عدم إساءة استخدام الحق. فلا يجوز له أن يوصى بماله للكلاب والحيوانات بينمـا يوجـد آدميون جوعى، ولا يجوز له أن يحرم أحد أبنائه دون آخـر بلا مبرر ووضع الإسلام المعادلات اللازمة ما بين حق الفرد الخاص. وحق المجتمع، وحق أبنائه ".

فإذا كانت صلاحيات قاعدة "عدم إساءة استخدام الحـق" تصل إلى هذا المدى فى حق من أخص الحقـوق، فلنـا أن

نتصور أنها يمكن أن تذهب إلى أبعد من ذلك بالنسبة لحقوق أقل خصوصية ..

وقد يظن البعض أن هذه القاعدة يمكن أن تـأتى علـى الحرية نفسها وبهذا نهدم فى هذا الفصل ما أقمناه فى الفصل السابق ولكن هذا غير صحيح. لأننا وقد خرجنا مـن إطـار التفكير المجرد. ودخلنا فى إطار الحقوق "شبة العملية" فإننـا بداهة دخلنا ميدان حقوق الآخرين، أو بمعنى مـا حريـات الآخرين. ومن ثم نتبين أن قاعدة عدم إساءة استخدام الحـق إنما أريد بها حماية حريات الآخرين من أن تعصـف بهـا حريات أنفسنا فهى حماية للحرية ولا يمكن أن تـتهم بتقييـد الحرية، إلا ممن يفهم أن حرية فرد ما هى حريته فى ظلـم الآخرين والأضرار بهم والقضاء على حرياتهم. وهذا مـا لا يقول به منصف أو عاقل.. وكل ما يقال عنه هو أن حريات الحقوق تكشف عن الطبيعة المركبة لها التى تقتضى حمايـة أو ضمانه، لا تكون لها حاجة بالنسبة لحرية الفكر البسـيطة بطبيعتها .

على أنه حتى فى حرية الفكر، فإنها أن جاوزت إطـار الفكر المجرد، النظرى الذى يعالج المبادئ والأوضاع إلـى

إطار الذات والأشخاص، كما يحدث عند الانتقال مـن نقـد الأوضاع إلى نقد الأشخاص القائمين عليهـا كأشـخاص أو التنديد بتصرفات خاصة لهم الخ... والالتجاء إلى القذف فإنها تكون قد جاوزت إطار صلاحياتها ودخلت إطاراً يمكـن أن يخضعها لقاعدة "إساءة استخدام الحق" أو أنها تجاوزت هـذا الحق، ومن ثم يحق محاسبتها ومعاقبتها ..

**الثالثة : عمل :** فالفرد يريـد أن ينشـئ مصـنعا وأن يستأجر عمالاً، أو أن يبنى منزلاً، أو أن يتخذ زوجة، أو أن يتملك أرضاً ويزرعها إلى أخر ما يجاوز إطار الحـق إلـى إطار العمل والممارسة. وهنا فإن الإسلام يخضـعه لقاعـدة رئيسية هى **العدل**. وهى صـورة أكثـر تكثيفـا وشـمولية وأصولية من قاعدة "عدم إساءة استخدام الحق" لأن العدل هو الحق مطبقاً. فإن طبيعة الحق هى التجريد وطبيعة العدل هى التطبيق ومن أجل هذا جاز أن يكون الحق اسما من أسـماء ا . أما العدل فلا يكون إلا صفه من صفات ا ..

من هنا فإن حرية الفرد فى أن ينشـئ مصـنعاً ويقـيم علاقات مع العمال أو حرية الحاكم فـى أن يصـبح رئيسـاً للدولة ويقيم علاقات مع الجمهور.. أو حرية الفـرد فـى أن

يتزوج وما ينشأ عنه من علاقة بالزوجة والأبناء... كل هذا يخضع للعدل وليس فيه من حرية للفرد إلا المبدأ فحسب، أما الممارسة فتخضع كلها للعدل. والذى **لا يمكن أن يعـد قيـداً على الحرية، ولكن تنظيماً لها أو هو بالأحرى حماية حرية الآخرين – عادة الضعفاء والفقراء- من حماية الآخرين – عادة الأقوياء. والأثرياء.. وطبيعى أن يضيق به هـؤلاء... وطبيعى أيضاً أن لا نأبه لهذا الضيق ..**

ويجب أن نقول إن الطبيعة المركبة والمعقدة للمجتمـع التى أوجبت قيام ضمانات تبقى على الحرية وتحول دون أن تقضى الحرية على نفسها إنما هى جزء من طبيعة الأشـياء. فحتى لو كان فرد ما منعزلاً لا يسكن فرد آخر معه.. فـإن حرياته محكومة بقدراته فهو لا يستطيع أن يخرق الأرض أو يبلغ الجبال طولا ...

من أجل هذا نجد أنه باستثناء حرية الفكر التى هى هواء متجدد لا يمكن القبض عليه، أو التحكم فيه، فإن كل الحريات الأخرى تتفاعل بدرجات متفاوتة مع الضرورات التى تنشـأ من المجتمع ..

وسنعرض فيما يلى لبعض هذه التفاعلات ...

## أولا : الحرية والقانون والأعراف ..

يقولون أن "جحا" جلس يوماً هو وزوجته أمام قدر الطعام. وبعد أن ذاقه قال "ما أطيب الطعام لولا الزحام !" فقالت زوجته وأى زحام وليس إلا أنت وأنا فقال "لوددت لو أنى وحدى ...!" .

وليس جحا هو الوحيد فى هذه الأمنية، فهناك كثيرون يتمنون لو لم يكن سواهم. حتى وأن كان "سواهم" هم الذين أعدوا الطعام ...

ولكن طبيعة المجتمع لم تهيئ لجحا وأمثاله "الأنانيين" أمنيتهم، فما أن يجتمع اثنان حتى تنشأ "القضية الاجتماعية" أعنى تحديد حقوق كل فرد بحيث لا تتنافى أو تتعارض مع حق الآخر.. وبقدر ما يكثر العدد بقدر ما يزداد التعقيد وقبل أن يظهر القانون الذى يضع الحدود ظهر العرف الذى يقوم بذلك. وينقله الابن عن الأب والبنت عن الأم.. وأصبح نوعاً من القانون يحدد الحقوق والواجبات. وأين تكون الحرية. و"كم" تكون هذه الحرية الخ ...

وتأثل العرف فى المراحل الطويلة والسحيقة لظهور المجتمعات الإنسانية حتى أصبح نوعاً من الدين يلتزم به ويخضع له الجميع .

ومع أن العرف لم يعد، فى المراحل التالية للبشرية هو الوحيد الذى يحكم المجتمع، كما سنرى ذلك فى الفقرة التالية. فإن أصوله الغائرة فى أعماق تاريخ المجتمع جعلت له قوة يمكن أن تقف فى وجه أعاصير التطور أو حتى الضرورات التى يمليها العقل السليم. ونرى صورة لهذا العرف ومدى تغلغله وقوته فى مجالات عديدة لعلها أكثرها ظهوراً العرف عن المرأة. فالتقاليد التى هى العرف المبلور. هى التى تحكم هذا المجتمع وتقف فى وجه الإسلام نفسه تدعيه وتتستر وراءه- وأن كانت عمليا تعارضه وكل الحلول الأخرى السليمة- التى تأخذ بها المجتمعات الأخرى، وقضت هذه الأعراف والتقاليد على حريات المرأة وحقوقها وقدمت مثالاً عن مدى سطوة هذه الأعراف وعجز الأفراد والجماعات والدعوات الإصلاحية عن زعزعتها.. وحالة الكويت تضع النقط على الحروف بهذه الدولة التى تعد أكبر مناطق الخليج تأثراً بالأسلوب الأمريكى، وأخذا بأسباب الحياة الحديثة

رفضت بإصرار منح المرأة حق الانتخابات- فضلاً عن الترشيح- ولم يكن لهذا أساس إسلامى رشيد لأن معظم الدول العربية والإسلامية أخذت بالمبدأ ولأنه بالطبع لا يتنافى مع الإسلام. والفرق الوحيد بين الدول الإسلامية التى سمحت بالمبدأ والدول الإسلامية الأخرى التى رفضته كالكويت هو أن هذه الدول الأخيرة لا تزال أسيرة الوضع القبلى الذى يقوم على العرق. حتى عندما يتستر العرف بالإسلام، وهكذا أصبح العرف مثل "جلمود صخر حطه الماضى فى طريق المستقبل فسده ..

ومع أن العرف والتقاليد احتفظت بسلطاتها فى مجالات معينة، فإن التطور كان يحل القانون محلها فى المجالات الأخرى وحدث هذا عندما لم يعد الناس ينشأون فى بقعة ما من الأرض كما تنمو الأشجار، ويظلون فيها جيلاً بعد جيل وينقل الأب ما أخذه إلى أبنه، والبنت ما تعلمته من أمها، ولم يعد المجتمع محتفظا بطابعة القبلى القديم. وإنما إنثال الناس من مختلف الأنحاء على بقعة ما لحسن موقعها أو لاحتواء تربتها على مناجم. وأخذ يقطنون فيها ويوجدون مجتمعهم "المدنى" الجديد ومن هذا الوجود ظهر القانون ..

وشيئاً فشيئاً، ومع تطور المجتمع بدرجة كبيـرة مـن التعقد، ظهرت الحاجة إلى القانون، وبقدر ما يـزداد تقـدم وتعقيد المجتمع بقدر ما تزيد الحاجة إلى القانون .

وأنظر مثلاً إلى حالة الطرق والشوارع. ففى القرية لـم يكن هناك حاجه لأكثر من أزقة ضيقة لا يزيد عرضها عما يسمح للفلاح وحماره بالسير.. وحتى عندما أصـبحت هـذه القرية مدينة، ومدينة كبيرة مثل روما- بجلالة قدرها- فلـم تكن طرقاتها تسمح بالمركبات التى كانـت امتيـازاً لفئـات محدودة جداً من علية المجتمع بينما تجـرى فيهـا الخيـول ويحمل السادة والنبلاء على محفات يحملها العبيد ..

فى هذا المجتمع كانت الحاجة إلى القانون ضئيلة، ولكن تأمل "الشارع" فى المدينة الحديثة وما يحتشد فيه من عربات وسيارات ووسائل نقل وركوب وما اقتضاه هذا من تخصيص جانبى الشارع للسيارات فى اتجاه معين، والآخر فى الاتجاه المضاد. ووضع إشارات لتقاطع الطرق أو التقاء الشـوارع الفرعية بالشوارع الرئيسية مما دعا إلـى وضـع "قـوانين المرور" التى تنظم المرور وتجعله سيالا متحركـا لا تقـف سيارة فى وسط الطريق فتعطل سير كل السيارات وراءها..

أو تنطلق واحدة بسرعة فتعرض السيارات الأخرى للمخاطر الخ ..

وفى الشارع الذى أسكن فيه بالقاهرة وهو شارع الجيش (وكان يدعى قبلاً شـارع فـاروق) تحتشـد كـل وسـائل المواصلات. فهناك الترام الضخم الذى يشبه القطار وهنـاك العربات التى تجرها الخيل أو الحمير، وهنـاك الأتوبيسـات الضخمة والمينى باص والميكروباص.. فضلاً عن العربـات الخاصة "الملاكى" والتاكسيات وشاحنات النقل فلو غُفل عـن تطبيق إشارات المرور فى مثل هذا الشـارع لحظـة عـين لحدثت كوارث وربما قامت ثورات !

وأصبحت المدينة الحديثة أشـبه بآلـة ضـخمة تضـم المرافق بأسرها. من نقل أو صـرف صـحى، أو إضـاءة والمؤسسات المقامـة فيهـا مـن مصـالح أو مـدارس أو مستشفيات، والناس من رجال ونساء وأطفال.. وتسير هـذه الآلة بمقتضى القوانين التى تسير الآلات بحيث لـو تعطـل "ترس" صغير لأصاب الآلة عطل، وربما توقفت عن السـير ..

فى مثل هذا الوضع لا يكون هناك مجال لحرية الفـرد ليس فحسب لأن حريته تلك قد تعطل الآلة الضخمة، ولكـن لأن مناخ التنظيم - وليس الحرية- أصبح هو النسق، وهـو ما يتفق مع الطبيعة الآلية للمجتمع. التى تجعل الفرد ترسـا صغيراً فى الآلة يجد نفسه مسيراً بها ولا يستطيع عنها حولاً أو فكاكاً حتى فى التصرفات التى يبدو أن ليس فيهـا خطـر كبير فهو لا يستطيع أن يقطف زهرة من شـجرة بـالطريق العام ولا يستطيع أن يرمى بوريقة وعليه بالطبع أن يلتـزم بالمواعيد والأوقات المحددة، ولا يتصور أن يسير الهوينا فى أى وقت ليذهب إلى مصنعه أو مكتبه، فهناك وقـت محـدد بالدقيقة والثانية وعليه أن يجرى ليلحق بالترام أو العربة التى تبلغه محل عمله فى الوقت المحدد... فـإذا دخـل فهـو لا يستطع الخروج إلا فى الوقت المحدد ..

وقد تغلغل التنظيم لدى الأوربيين فى كل شـئ، حتـى ليبدو أن أطفالهم الرضع، وكلابهم، وقططهم يلتزمون بهـذا التنظيم، فلا يصرخون، ولا يتبولون، ولا يشذون عن النظام المقرر ..

وعندما ظهر مصنع النسـيج الميكـانيكى فـى ريـف بريطانيا فى الفترة التى أعقبت مباشرة الثورة الصناعية فإن هذا المصنع ظهر للعمال كسجن فالدخول إليه فى وقت محدد بصفارة، والخروج منه كذلك. وفيما بين صـفارة الـدخول وصفارة الخروج لا يسـتطيع العامـل أن يتـرك الماكينـة الجديدة. أو يجلس ليدخن سيجارة، فـأين هـذا مـن النـول الخشبى فى باحة منزله، الذى كان يأوى إليه كل ما أحس من نفسه نشاطاً لينسج ما يريد ..

من أجل هذا كانت نقمة عمـال بريطانيـا علـى هـذا المصنع مزدوجة، فقد حرمهم من حريتهم، كمـا أنـه دمـر وسيلة عيشتهم، وانتظم العمال فـى حركـة تـدمير الآلات وتحطيمها حتى جعلت الحكومة عقوبتها الإعدام !

ولا يتسع المجال لإسهاب أكثـر.. المهـم أن طبيعـة المجتمع الحديث التى تتسم بالتعقيد الشديد.. والآلية أدت إلى سن قوانين عديدة تنتقص من حرية الأفراد.. وتملى علـيهم الالتزام بها واحترامها ولم يكن مناص عنها لأنـه لا يمكـن دونها الاستمتاع بطيبات الحياة التى يقدمها العصر ..

ولكن مما يعطى هذه الحقيقة صورة أخرى أن الإنسان الحديث فى المجتمع الأوربى قد أشرب احترام القانون حتـى كاد أن يصبح طبيعة ثابتة، ولم يعد يرى فى ذلك غضاضـة أو انتقاصاً لحريته. وإنما قياماً بواجبات والتزامات المواطن. والنظر إلى الواجبات- قبل- أو مثل- النظر إلـى الحقـوق وبهذا يحقق التوازن بينهما. وعنـد الإخـلال بـه لغـرض الاستئثار، فإن هذا يكون اتجاها فى طريق "جحـا" الأنـانى الذى لا يستحق احتراما ...

بل قد رأى الجمهور فى القانون ملاذاً يلتجأون إليه لكبح الجماح وحل الاختلاف، ورأى علماء النظم السياسية أن "حكم القانون" هو أفضل النظم، وأنه يفضل "الحكم بالأصوات" فى المجتمعات الأوربية ولا يطعن فى هذه الفكرة إلا أن القانون فى المجتمعات الأوربية يسن بالأصوات. وما أراده أرسـطو وأفلاطون عندما تحدثا عن "حكم القانون" وعجزا عنه هو ما جاء به الإسلام عندما أعتبر أن القـرآن باعتبـاره القـانون الموضوعى الذى لا تضعه الأصوات هو أساس الحكم [1] ..

---

(1) لا يتسع المجال لتفصيل أكثر، وقد عالجنا الموضوع فـى كتابنـا "رؤيـة للحكم بالقانون" . دار الفكر...

**ثانيا : "إشكالية" الحرية والعدالة ..**

ظن البعض أن هناك تعارضاً ما بين الحرية والعدالـة وأن على الشعوب إما أن تأخذ بالحرية وتخسر العدالة، وإما أن تأخذ العدالة وتخسر الحرية. وهذا فهم سـقيم أدت إليـه ظواهر بعض تجارب الحكم السياسى التى تكون حرة إلى حد الانتقاص من العدالة أو عادله ولكـن دون حـرص علـى الحرية.

والحقيقة أنه ليس هناك تعارض أصيل ما بين الحريـة والعدالة، ولكن هناك تميز يميز كل واحدة عـن الأخـرى.. فالحرية هواء، وفكر، والعدل غذاء وعمل، والغذاء يؤثر سلبا وإيجابا على الصحة، ولكن الهواء هو الشرط الرئيسى الذى لا غناء عنه للحياة وإن لم يكن وحده هو الذى يكفل الحياة ..

وفى كتابنا "نظرية العدل فى الفكر الإسـلامى والفكـر الأوربى" أثبتنا أن الحرية الطليقة يمكن فعـلاً فـى بعـض الحالات أن تفتات على العدل بالنسبة لفئات أخـرى كحريـة استغلال أصحاب الأعمال للعمال، أو حرية استبداد بعـض الحكام للمحكومين أو حرية استعلاء الرجال علـى النسـاء الخ.. ولكننا أثبتنا بحكم المنطق، والوقائع. أن هـذه الحريـة

نفسها تفسح المجـال لهـؤلاء المظلـومين جميعـاً للعمـل للانتصاف، وللقضاء على الاستغلال. فهذه الحريـة مكنـت العمال من تكـوين النقابـات التـى اسـتطاعت أن توقـف الاستغلال الرأسمالى، ومكنت الشعب المجرد مـن السـلطة ومن حق الانتخابات والترشيح أن ينـال هـذا الحـق، وأن ينتخب نوابه فى المجلس. وأن يضـع علـى رأس السـلطة التنفيذية فى بلد كإنجلترا يمثل التقليد والحفاظ امـرأة ولـيس رجلاً [1]. وهذه المرأة، أبوها بقال وأمها خياطة ثـم تـرأس حزب المحافظين العتيد رمز الاستقراطيه الوراثية، وتصـبح هى نفسها بعد تركها للسلطة عضواً فى مجلس اللوردات... ثم لا تكون استثناء لأن الذى خلفهـا فـى رآسـة الحـزب المعارض- (العمال) كان من عامة الشعب، ومن أفقر فئاته، وقبل هذا، فإن حزب العمال فاز فى انتخابات عـام **١٩٤٥** على تشرشل الذى قاد بريطانيا إلـى الانتصـار فـى أشـد معاركها بأسا، وقسوة، وحقق حزب العمال للمـرة الأولـى "**دولة الرعاية**" ووضع نظم التأمينات التى هى مفخرة العهـد الحديث.. كما مكنت الحرية بحارة الأسطول البريطـانى أن

---

(١) المقصود بالطبع مسز تاتشر .

يتمرد على قباطنته، ومكنت شعب فرنسا أن يعلن ثورته التى ترفع راية المساواة وتذهب بملكية آل البوريـون.. وتحطـم سجن الباستيل ..

والأمثلة أكثر من أن يتسع لها هذا الموجز .

**ومن ناحية ثانية، فإننا لاحظنا أن فكـرة العـدل هـى القيمة الحاكمة فى القرآن الكريم، وأنه لـو كـان للأديـان بصمة لكانت العدالة بصمة الإسلام، ومع هذا فـإن انعـدام الحرية، سمح بظهور الملك العضوض على يدى معاوية بن أبى سفيان- وحال هذا دون تحقيق العدالة ...**

أن العدل.. والحرية وجهان لأصل واحـد هـو الحـق وليس هناك ما هو اسمى من الحق الذى قامت به السـموات والأرض وانزل ا به كتبه ورسله، والحرية هـى وسـيلة الإنسانية للتعرف على الحق. ومن هنا كان احتفاء الإسـلام بحرية الفكر، وإعطائه "كارت بلانش" لها وعدم وضـعه أى حدود عليها، لأن هذه الحرية هى التى تعرف الحق، وهـى التى تميز ما بين الحق والباطل ...

وهذه هى أهمية الحرية، وأنها هى التى تفـتح البـاب للعدالة. وقد خدع بعض الحكام شعوبهم عندما أوهمـوهم أن

العامل والكادح والفلاح الخ.. ليس فى حاجه إلـى الحريـة، وإنما هم بحاجة إلى العدالة، فقدموا لهم شـيئا مـن العدالـة وحرموهم الحرية.. وكانت الصفقة خاسرة تماماً لأن الحرية ليست هى التى تفتح الباب للعدالة فحسب، وإنما هى أيضـا التى تحمى العدالة نفسها وبدون الحرية يمكـن للحـاكم أن يرجع عما أعطاه لشعبه من عدالة. ومن ثم فإن عدالـة دون حرية لا يمكن أن تكون عدالة حقه. ودائمة.. فالحرية هـى التى تجعلها كذلك.. **فإذا لم تكن هناك حرية فلن تكون هناك عدالة ومأساة المجتمع الإسلامى على مدار تاريخه هى أكبر مأساة تؤكد هذا المبدأ.**

على أننا لاحظنا عند وضع أصول دعـوة الإحيـاء أن الكلام السابق وأن كان صحيحاً بلا جـدال، إلا أن الفئـات المضطهدة والمظلومة، وإن مكنتها الحريـة مـن اسـتعادة حقوقها المسلوبة وتحقيق العدالة. فإن هذا قد يتطلـب وقتـاً يمكن معه لجيل كامل أن يقضى حياته قبل أن يظفر بحقـه، ولا يظفر به إلا الجيل الثانى، وربما الثالث وتاريخ الحركـة النقابية يوضح ذلك. فإن عمال بريطانيا لم يستطيعوا لشراسة الاستغلال وقوة الرأسماليين، وجهالة العمال وفاقتهم وتمزقهم

التكتل، إلا بعد مضى قرابة مائة سنة، دارت رحى الاستغلال فيها على العمال. حتى استطاعت النقابـات أن تصـل مـن الفعالية الدرجة التى صدت فيها جائحه الاستغلال الرأسمالى.

ولأننا أيضا لاحظنا "أن الظلم من شيم النفوس" كما قال الشاعر وأن الإنسان دون الأديان التى تهدى قلبـه وتكـبح جماحه، يمكن أن يصبح أسوأ من الوحوش المفترسـة لهـذا فإننا أجرينا خطأ اعتباريا ما بين الحرية والعدالة. فكـل مـا يتصل بالفكر والفرد (أى سلوكه، بمـا فـى ذلـك الملكيـة الاستهلاكية التى تعد لصيقة بشخصه) تخضع للحرية وتكون لها حصانة من أى تقييد، ولكن عندما ينتقل الأمر إلى التعامل مع الآخرين فإنه يخضع لقواعد العدالة التى لا تعد مضـادة للحرية، ولكن إحسان استخدام الحرية. خاصة وأن الحريـة المطلقة التى لا يجوز المساس بها إنما هى حرية الفكر التى تدور حول المبادئ والأفكار.. والتى يمكـن- مـع هـذا- وتطبيقا لها- مقاومة الرأى بالرأى والفكر بالفكر. أمـا فـى مجال العمل وما يمس الأمن المادى للأشخاص والأفـراد- بكافة مجالاته من العيش والعمل والوظيفة وحقوق المـواطن فى الأمن والمشاركة فى القرار.. وحقوق الفئات المهضومة

أن تنتصف.. فهذه كلها لا يمكن أن تكون موضوعاً لحرية طليقة لأنه لا يمكن لضحاياها أن ينتصفوا كما هو الحال فى رد الكلمة بالكلمة والبرهان بالبرهان- وإنما يكون عليهم أن يتحملوا ظلم الأقوياء-حقبا طويلة حتى يمكن لهم أن يكسبوا قوة للمقاومة. وقد يفشلون فى هذا ومن ثم فيتعين أن يكون العدل هو الحكم والفيصل فى تقرير الأوضاع الاجتماعية والاقتصاد السياسى الخ ...

**ثالثا : بين الحرية والديمقراطية ..**

يحدث فى بعض الأحيان خلط بين الحرية والديمقراطية فى حين أنهما متميزان. فالحرية نظرية إنسانية والديمقراطية أسلوب عملى وفى الحرية ما فى التنظير من انطلاق وموضوعية وفى الديمقراطية ما فى العمل من ضرورات وذاتيات. وكما يفهم من المعنى اليونانى لكلمة الديمقراطية فإنها حكم العامة، وقد تحورت فى التطورات الحديثة إلى حكم الأغلبية ويقتضى حكم الأغلبية بداهة على الأقلية الخضوع للأغلبية والتسليم لإرادتها، حتى لو كانت هذه الإرادة غير سليمة، وليس هناك ما هو أدل على هذا من الحكم على سقراط بالموت نتيجة لرأى أغلبية قضاته، وقد

كان تسليم سقراط للحكم ورفض الفرار أو المقاومة مؤشـراً على التسليم لحكم الضرورات حسنة أو سيئه، بحكم كونهـا ضرورات. أو أنه احترام للقانون القـائم، والـذى إذا أريـد تعديله فبطريقة القانون نفسه، على كل حال إذا كـان حكـم الأغلبية على الأقلية شيئاً سيئاً فأسوا منه حكم الأقليـة علـى الأغلبية. وهكذا فلا مناص من التسليم فى النهايـة. وأثبـت سقراط أنه فيلسوف مطبوع .

والعلاج الوحيد لهذا النقص الذى تحمله الضرورة هو – ولو على المدى البعيد- الحرية. فمع الحرية يمكن للأقلية أن تغير الاتجاه، وأن تصبح هى الأكثرية، وتتكرر التجربة.. أو على الأقل تحول دون ظلم الأغلبية لها .

ولكن إذا استهدفت الأغلبية- بحكم أغلبيتهـا- تقلـيص الحريات لتستبد بالحكم، أو لتضيق على غيرها سبل الوصول إليه. فإنها فى هذه الحالة لا تصبح ديمقراطية، ولكنها تتحول إلى نوع من الديكتاتوريات.. واحتمال تحول الديمقراطية إلى ديكتاتورية أمر وارد، بـل هـو الأغلـب، وقـد ظهـرت الديكتاتوريات فى روسياً، وألمانيا، وإيطاليـا مـن عبـاءة الديمقراطية الفضفاضة والحائل الوحيد دون هذا التطور هو

الحرية. فإذا كانت قد سدت تماماً منافذ الحريـة، فلـيس إلا الثورة التى تذهب بالحكم الديكتاتورى للأغلبيـة، وتعـرض البلاد لما تحدثه الثورات من اضطراب .

وهكذا يتضح لنا التمييز ما بين الحريـة والديمقراطيـة ويتضح لنا أن الحرية هى حامية الديمقراطية، كما أنها حامية العدالة ومن هنا أيضا يظهر المبرر لأولوية الحرية ...

**رابعا : البلبلة والاختلاف والائتلاف ..**

من أكبر ما يدعى به ضد الحرية أنها تثيـر الفوضـى والقلق وتبعث على البلبلة والاختلاف وتؤدى إلـى التفتـت والتعدد فى الهيئات. وما يثيره هذا كله مـن تبديـد جهـود، وإهدار مال، وإضاعة الوقت الثمين ..

فإذا كان من حق كل "من هب ودب" كمـا يقولـون أن يصدر صحيفة أو أن يؤسس جمعية، أو حزبا فلابد أن تحدث البلبلة ويمكن أن تصدر مائه مجلة وأن يظهر مائـه حـزب ولهؤلاء نقول، ولنفرض هذا. فما هو المانع أو المحظور إن التطور سيحكم عليها بالبقاء أو الفناء تبعـاً لمـا فيهـا مـن عناصر قوة، أو ضعف .

وعلى كل حال فليست الحرية وحدها هى المسئولة عن الاختلاف فى شتى مظاهره لأن الاختلاف مطبوع فى النفس البشرية. وهو جزء لا يتجزأ من طبيعتها ولن نجـد حتـى أخوين تؤمين يتفقان كل الاتفاق فى كل شئ. وقد أقر الإسلام الاختلاف كأمر طبيعى مغروس فى نفوس الأفـراد وكـان حريا بالإسلام- كدين- أن يضيق بالأديـان الأخـرى أو أن يعمل ليكون كل الناس مسلمين، ولكن القرآن سـلك نقـيض ذلك. فقرر الاختلاف بطريقة لا يمكن أن يوجد ما هو أصرح منها وأكثر تأييداً وتقريراً للاختلاف إلى نهاية البشرية، وأن هذا الاختلاف هو من دواعى خلق البشرية.. ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم..﴾ **١١٨-١١٩** سورة هود . وقد رضى أن تظـل مجموعات الناس على أديانهم رغم أنه يرى أنها كفراً، وكما أن النبى لن يعبد ما يعبده الكافرون فإن الكافرين كذلك لـن يعبدوا ما يعبده النبى" ﴿ لكم دينكم ولى دين ﴾ .

فإذا كان الإسلام قد قبل الاختلاف والتعدد حتى فى أهم جانب- وهو العقيدة- فأحر به أن يقبل الاختلاف والتعدد فيما هو أقل شأننا من مأكل، أو مشرب، أو لباس أو سلوك الخ ...

ولو لم يكن الاختلاف أمر طبيعة فارضة نفسها بحكـم حقيقتها ووجودها لوجب أن يكون مما يعمل له ويسعى إليـه الناس لأن معنى الاختلاف هو إظهار جانب مـن جوانـب القضية لم يكشف عنه، ولما كانت الحقيقة متعـددة الأبعـاد والجوانب، فإن كشف كل جانب يساعد فى الوصـول إلـى الحقيقة.. وبهذا يكون الاختلاف عاملاً من عوامل التكامـل والتعرف على كل أبعاد الموضوع ..

جانب آخر ينساه الذين يضيقون بما يوجده الاخـتلاف من تعددية وبلبلة هو أن هذا الاختلاف ثمرة لإعمال العقـول ولما كانت العقول متفاوتة وهناك من يفهم أكثر من الآخـر، فإن النتائج التى يتُوصل إليها تكون مختلفة. وهذا الاخـتلاف أفضل من فرض الصواب على الناس فرضاً (إذا تصـورنا وصولنا إليه) لأن هذا الفرض وحده لن يؤدى إلـى إعمـال العقل. وإعمال العقل ميزه وهى ضرورة بحيـث لا يكـون الخطأ هو النقص الأكبر. ولكن النقص الأكبر هو عدم إعمال العقل. لأن الخطأ يمكن أن يؤدى إلى الصواب، بل إن أعرق وأقدم طرق المعرفة هى "التجربة والخطأ" لهذا كـان المبـدأ

النبوى عن استحقاق المجتهد المصيب لحسنتين والمجتهد المخطأ حسنة أمراً سليماً تماماً ..

الحرية إذن لم توجد الاختلاف إيجادا، على أنها لو أوجدته لما كان هذا مأخذاً عليها بل كان فخرا لها لأننا رأينا أن الاختلاف إنما هو عملية كشف الجوانب المسكوت عليها، و دور الحرية فى هذا المجال يشمل أمرين: **الأول** أنها ساعدت على ظهور الآراء المختلفة بحكم كونها حرية. تفسح المجال لكل رأى وترفض أى تضييق. والأمر **الثانى** وهو إلهام هوائه ما دام الوعى بالحرية والإيمان بها عميقاً فإن الاختلاف لن يؤدى إلى تمزق، وفرقة، لأنه إنما يكون ذلك إذا ساد التعصب. وهو نقيض الحرية.. أما إذا سادت الحرية فسينطبق بالفعل قول الشاعر "اختلاف الرأى لا يفسد للود قضية.." فالحرية عندئذ تكون هى المناخ الذى يستوعب كل هذه الاختلافات ويحولها إلى تكامليات... وقد يتطلب الأمر نوعاً من التنظيم والتفضيل واعتبار الأولويات. وهو مالا ترفضه الحرية بل هو التطور الطبيعى للتعددية ما دام هناك إيمان بالحرية. فإذا لم يكن هناك إيمان بالحرية فإن التعددية لابد وأن تنتهى إلى نوع من سيطرة رأى على الآراء

الأخرى أو يحدث ما حدث بالنسبة للمجتمع الإسلامى عندما أدت بلبلة حرية إصدار الأحكام إلى غلق باب الاجتهاد والـ و كان مناخ الحرية سائداً لتمت عملية "بلورة" أو "تنهيج" تحقق الاستفادة من التعددية .

# الباب الثالث

## معسكر أعداء الحرية

عندما سأل أحد الناس سقراط النصيحة قال له " أعرف نفسك " .

وهو توجيه يكفى على المستوى الشخصى، ولكن عندما يتعلق الأمر بقضية اجتماعية معقدة – متعـددة الأطـراف، متشابكة العلاقات فقد يكون الرد "أعرف عدوك".

للحرية أعداء مطبوعون، بمعنى إنهم لابد وأن يكونـوا أعداء بحكم وضعهم، فوضعهم يملى عليهم العداء للحريـة، حتى لو كانت مشاعرهم تخالف ذلك فهم كالسجان لابد فـى النهاية من أن يغلق الباب على السجين، لأن هذه هى مهمته..

**السلطة : عليها اللعنة ..**

والبيئة التى تجعل مـن يعـيش فيهـا عـدواً للحريـة بالضرورة هى ما أطلقنا عليه "السلطة" لأنها أشد ما يعطـى المعنى المطلوب وألفاظها وحدها تدل عليه. فإن "سلط عليهم" – مبنية للمجهول – أو تسلط عليهم – تعنى معنـى مضـاداً للحرية قلباً وقالبا ...

كما أن السلطة أخذت طابعاً مؤسسات بـأخص وأشـد دلالة من الألفاظ الأخرى المرادفة لها كالهيمنـة والسـيطرة على المجتمع .

وكيف نشأت هذه السلطة ؟ لقد نشأت نشأة ساذجة مـع اتسام بعض الناس بقوة جسدية أو بدهاء عقلى على الآخرين بحيث تمكن من إخافتهم بقوته أو خداعهم بدهائه. وفى النهاية تسلط عليهم ..

وأبسط الأمثلة على ذلك تسلط الرجل على المرأة .

ولكن هذا التسلط أخذ شكلاً منهجياً "شيطانيا" عندما عمد أحدهم إلى تخصيص مجموعة من الأفـراد لتقـوم بمهمـة السيطرة وتحقيق السلطة بطريقة منهجيـة تربويـة، ففـرغ هؤلاء من عملهم كفلاحين أو عمال الخ.. وتـولى الأنفـاق عليهم بما يجعلهم لا يحملون هم الأعاشه ثم أخذ يمرنهم على وممارسة التدريبات الرياضية والعسكرية وأساليب المـران والضبط والربط بدءاً من صفهم صفوفاً منتظمـة وسـيرهم بطريقة خاصة ثم وضع فى أيديهم أسلحة عصيا، أو رماحـاً أو سيوفاً... وأخيراً تولى رآستهم وزحف بهم على الفلاحين الآمنين الغافلين والتجار المسالمين الفاتحين محـالهم فنهـب

وسلب بيوتهم ومحالهم وقتل بعضهم ثم أتفـق معهـم علـى الخضوع له وتقديم ما يطلبه من مال الخ... وإلا عاد فتسلط زبانيته ولم يعد أمام الفلاحـين والتجـار مـن مخـرج إلا الاستسلام، لأنه لا يمكنهم أن يهجـروا أرضـهم أو يغلقـوا محالهم للتصدى له، فضلاً عن أنهم عزل ليس لديهم السلاح، ولا التدريب والمران على حمل السلاح وشن الحرب ..

وصور جورج أوريل مؤلف "عمال المزرعـة" نشـوء السلطة كما تخيلها فى عالم الحيوان- بصورة تتفق مع هـذا المجتمع دون أن تختلف فى الجوهر عمـا حـدث بالنسـبة للمجتمع الإنسانى- فبعد أن ثارت الحيوانات على صـاحبها حتى طردته وأعلنت جمهورية الحيوان ووضعت شـعاراتها "كل الحيوانات متساوون" "كل من يدب على أربع أو يطيـر بجناحين فهو صديق، وكل من يسير على قدمين فهو عـدو" "لا يجوز لحيوان أن يرتدى ثيابا أو ينام على فراش" الـخ... وانتخبوا الخنزير رئيسا ووضع هذا يده على الجراء السـتة التى ولدتها كلبة حراسة المزرعة ليربيهم لها، واستطاع فـى سرية أن يمرنهم على الطاعة العمياء وإتباع أوامره بما فـى ذلك الهجوم على من يغضب عليه عندما يشير إليهم بـذلك.

وتعود أن يخرج ووراءه الكلاب الستة. وعندما يجلس تحوطه وتبصبص له بذيولها ..

ولم تعلم الحيوانات بما وراء ذلك، إلا عندما ضاق الخنزير برفض أحد معارضيه عندئذ صاح بكلابه صيحة معينة فزمجرت هذه الكلاب وانطلقت تجرى وتعوى فى وحشية، وقد استيقظت فيها طبيعة الذئاب حتى كادت أن تعقر المعارض لو لم يفر ناجياً بجلده ...

عندئذ ظهرت السلطة وتأسس جهازها المنهجى، واستكملت سواء فى جمهورية الحيوان أو جمهورية الإنسان أخص قسماتها وهى إنها "أداة قمع" وإنها وحدها التى تملك السجون.. وتنفذ أحكام الإعدام .

وما لنا نذهب بعيداً أو نستشهد بجمهورية الحيوانات، والتاريخ المصرى شاهد شديد الشبه. فقد كان الأمراء يشترون "المماليك" أطفالاً ويربونهم- كما ربى الخنزير الجراء- ويفرغونهم تماماً للقتال وفنون الحرب. ويسيطرون بهم على شعب مصر المسالم الوديع. ومن هؤلاء المماليك ظهر أقوى وأكبر سلاطين مصر .

ومن الواضح إن النشأة البدائيـة للجـيش لا يمكـن أن تنفصل نشأة أى عصابة أو "منسر" للصوص يهتدى إليها شقى عريق فى دهائه وإن قوامهـا السـيطرة – عـن طريـق استخدام القوة فى نهب عمل وثروة الآخـرين أو ابتزازهـا بصورة منتظمة. نقول إن هذا الميلاد المهـين للعصـابة لا يختلف عن الميلاد للجيش، بل ولا يختلف عن الطبيعة التـى أخذتها الجيوش تحت قيـادة يوليـوس قيصـر وأغسـطس والاسكندر حتى نابليون.. فبقدر قدرة الجيش علـى القتـال بفضل الأسلحة من ناحية.. والضبط والربط من ناحية أخرى ومهارة القائد فى التوصل إلى أساليب وخدع الـخ... نقـول بقدر التقدم فى هذا بقدر ما تكون قوية فى اكتساح الممالـك والاستحواذ عليها بتلك الطريقة الوحشية التى نقرأهـا فـى التوراة : قتل الرجال واستحياء النسـاء والأطفـال وحـرق الممتلكات. أو قننتها قوانين الحرب الرومانية وكانت تقضى بالاستحواذ على الأراضى والممتلكات والرجال والنساء فـى البلاد المفتوح أو وضعتها نظم الاستعمار الأوربية الحديثة ..

وقد يعود انعدام الوحشية فى الجيوش الإسلامية فتـرة النبوة والخلافة الراشدة بالإضافة إلى ما كانت تؤمن به مـن

قيم تحرم الممارسات الوحشية، أنها لم تتكون مـن جيـوش نظامية لها طرق الضبط والربط والمران والرتب العسـكرية الخ.. وإنما كانت تتكون من متطوعين أو قبائل معروفـة... ومع هذا كله فيظل الجيش جيشاً يحمل فـى أحشـائه بـذرة التوحش ما دامت مهمته القتل وهو ما ظهـر فـى جيـوش معاوية ويزيد (معركة الحرة) وتعذيب ابن المقفع وغيره فى الدولة العباسية [1].

نعم إن الواجب الـدفاعى للجـيش، أى حمايـة أمـن واستقلال البلاد- هو أمر نبيل بلا جدال بل لعله أنبل الأفعال وأى شئ أنبل من التضحية بالنفس للإبقـاء علـى النفـوس الأخرى وحماية البلاد من العدوان ولكن هذا يمكن أن يؤدى دون جيش- عندما يتعاون السكان جميعاً للدفاع عن بلـدهم، وقد دافع أهل المدينة المنورة بتوجيه وذكاء "أبى بكر" عـن مدينتهم المقدسة بعد سفر الجيش الوحيد لديها- وهو جـيش أسامة، ونجح سكان مدينة السويس فى أن يحولوا دون دخول القوات الإسرائيلية الغازية عام **٧٣** فى أعقاب خديعة الثغرة

(١) ولكن يلحظ إن هذه الحالات كانت قله نادرة. كانت استثناء من القاعدة فى حين إن التعذيب والوحشية كانت القاعدة فى الجيوش الأوربية مـن اليونـان حتى الآن .

التى تسللوا منها إلى المدينة. ولكـن المدينـة وحالـت دون دخول المصفحات والدبابات المدينة. ونجحت فى أن تـوقفهم خارجها بعد أن استأصلت من كان قـد اسـتطاع الـدخول فضرب الجيش الإسرائيلى الحصار عليها لمده مائة يوم ظلت المدينة الباسلة صامدة حتى أنسحب الإسرائيليون.. وصد أهل عكا حصار نابليون، ونجح أهل رشيد فـى هـزم الجنـرال الإنجليزى "فريزر" مما أثار قلق محمد على وشكر الأهـالى ولكن أوضح لهم إن الدفاع عنهم هى مهمة الجيش ! وكـان فى الحقيقة يعرب عن مخاوفه إزاء ظهور الشـعب المسـلح الذى يمكن أن يقف فى مواجهة استبداده ...

**العسكريون . .**

من العرض السابق يتضح لنا إن الصورة الأولى التـى تجلت فيها "السلطة" كانت سلطة القـوة المعـززة بالسـلاح والمزود بنظم الضبط والربط التى حملت اسم الجيش. والذى أريد به حماية تراب البلاد وحدودها من عدوان الغزاة ولكنه عملياً وربما قبل أن يتعرف على هذه المهمة الدفاعية النبيلة. كان قد عنى بتركيز الحكم وإقامته على أساس القوة .

ولا جدال فى إن القادة الأوائل الذين وضـعوا أسـس وتقاليد المران العسكرى درسوا بعمق النفسية البشرية ونقـط الضعف والقوة فيها. بل لعلهم استفادوا مـن تجربـة تـدليل الحيوان المتوحش واستئناسه بإطعامه وتدريبه بعد ذلك (وقد كان لينين يراقب بدقه تجارب عالم النفس المشهور بـافلوف الكلاب والحيوانات وانعكاساتها على أجهزتها العصبية) وقد كان الدرس الأول هو إن علـى القائـد أن يـوفر لجنـوده الحاجات - أى المأكل والشرب وما إلى ذلك- حتى يسـلموا القياد له ويمكن استئناسهم ..

ولكن الإنسان يختلف عـن الحيـوان فـى إن إشـباع الماديات لا تنفى وجود إرادة، وعقل، ومن هنا كان لابد من التحكم فى هذه الإرادة والعقل. وكانت الخطوة الأولى هـى جعل "الطاعة" العمياء أى دون أى تفكير هى الفضيلة الأولى التى يقوم عليها كيان الجيش وعلاقاته، فحتى عندما يعتـرف بالوطنية، والإخلاص، والدقة الخ... فـإن الأولويـة تكـون للطاعة. وتنفيذ الأوامر. وهذا الصفة تنتظم الجميـع فعلـى الجندى أن يطيع الضابط، والضـابط الأصـغر أن يطيـع الضابط الأعلى الخ...

وعندما تصبح الطاعة هى قوام العلاقة والالتزام الأول في الجيش- فأن هذه الحقيقة التى لا استثناء فيها تحدث أكبر وهن فى الإرادة والذاتية والفكر لأنها إنما تتم على حسابها ..

ومما يمت إلى الطاعة بصله تقـديس الطبقيـة والـلا مساواة والتركيز على الرتبة والأقدمية، فالجندى يظل جنديا، يدخل الجيش جندى. ويموت فيه وهو جندى والضابط يبـدأ حياته بملازم ثان وحتى لو كان ابن الملك ثم يتـدرج طبقـاً لنظام صارم.

أما التدريبات التى تبدأ من الصباح ولا تنتهى إلا بالليل فقد أريد بها تطويع الإرادة والشخصية طبقاً للأوامر واستنفاد الطاقة البدنية والفكرية للمجند بحيث لا يتـرك لـه مجـال للتفكير، خاصة عندما تتسم بالتكرار الروتينى أو الصـيحات البلهاء. كما إنها تؤدى إلى معرفة المجند وشخصيته وما فيه من مقاومة أو استسلام. وهى كذلك مبرر لإيقـاع عقوبـات لإشاعة الخوف فى النفوس .

والخوف سلبياً، والطاعة إيجابياً، يعملان كحدى مقـص يقضيان على الإرادة ويطمسان الذاتية ويجعلان المجند قلبـاً وقالباً ملكاً للنظام .

وهناك أساليب أخرى فى الزى والمعيشة الجماعية والحمامات تهدر الخصوصية وتوهن الحياء قدر ما تضخم الفجاجة.. فضلاً عما هو أشد من وسائل الامتهان، ولقد كشفت قومه الأمن المركزى لمدينة القاهرة عن فنون الإذلال التى كانت تمارس بطريقة منهجية ويومية .

وهذه الوسائل كلها تؤدى إلى نوع من "غسيل العقل وشل القلب" وتحيل الإنسان إلى وحش أكثر وحشية من أى حيوان مفترس. لأن الحيوان المفترس إنما يفترس للجوع، فإذا شبع امتنع عن الافتراس أما المران ووسائل الضبط والربط والطاعة العمياء الخ... فإنها تقضى على الفطرة وعلى الاتزان الذى بنى ا   تعالى الطبيعة البشرية عليه. وبدون هذا المسخ للطبيعة البشرية لا يمكن أن تُفهم فنون التعذيب التى تقشعر لمجرد سماعها الجلود، والتى مورست فى سجون الدول الشمولية ومعسكرات العمل بحيث استهلكت الملايين الذين ذهبوا دون أن يعرف شئ عنهم .

فإذا سلمنا جدلاً، بان قد تكون هناك ضرورة لوجود مثل هذا الجيش لصد العدوان، فمن غير المعقول أن يكون هو المدرسة التى تخرج الساسة، والرؤساء ولأن أسلوب الطاعة

فى العلاقات لا يمكن أن يتسق مع الديمقراطية. فمن يتعـود الطاعة لا يقبل الشورى ..

ولا تقف جريرة الحكم العسكرى عند هذا، لمـا كـان المحور الذى يقوم عليه هو القوة فإنه لا يطيـق أن يـؤمن بفكرة الحق، أو إنه يرى إن "القوة هى الحق" وقـد غرسـت نظم الحكم العسكرى بذرة القوة عميقاً فى جـذور المجتمـع الأوربى بحيث صارت القـوة هـى الحـق **might is right** وأهدرت كل القيم والفضائل التى انتهى الفلاسفة ودعا إليهـا الأنبياء ونشروها بين الناس، وهذه هى فـى الحـق مأسـاة الحضارة الأوربية .

وأسوأ شئ فى هذا الموضوع السىء بطبيعته إن الحكم العسكرى هو أقدم صور الحكم. وقد غطى تاريخ العالم القديم تقريباً بما فى ذلك دولة كاليونان يظـن إنهـا بعيـده عـن العسكرية. أما بالنسبة لروما فقد كانت المحضـن الأصـيل للتقاليد العسكرية التى أثبتت فعاليتها وأخذت بها كـل الـنظم العسكرية فى العالم بدءاً من تقسيم الجنود إلى مجموعات تبدأ من عشرة وتنتهى بألف، ولكل وحدة قائد يطيعـه أعضـاء المجموعة ويطيع هو رئيس المجموعة الأعلى، ثم تسـليحهم

بالسيف القصير، والدروع والخوذات والرماح، وتخصـيص رتب وألقاب لرئيس كل مجموعة ثم وضع خطـط الزحـف التى تحرك هذه المجموعات كلها وطرق القتال الخ... كمـا يدخل فيها زى الجندى وما يكلف به من مهام خلال الحـرب والسلم.. ففى هذه كلها كانت روما أسـتاذة العـالم بأسـره ونهضت به إلى أعلى مستوى شهده العالم القديم ..

كما أنها هى التى نهجـت المسـايفات والمصـارعات ووصلت بها إلى درجـة لـم تلحـق، واعتبـرت إن هـذه المصارعات هى جزء لا يتجزأ من تربية الشعب والحصول على رضائه تطبيقاً للشعار "خبزاً وألعابا" ..

وعند مراجعة التاريخ الرومانى، فإننا لا نجـد فيـه إلا الحكم المطلق، وإلا تدمير الشعوب والاستحواذ على ثرواتها وإخضاعها للسلام الرومانى المزعوم والذى كان فى حقيقته "الإرهاب الرومانى" وإن القـانون الرومـانى كـان قـانون العنصرية، والتفرقة والتمييز بين النـاس. وأنـه إذا أعطـا ضمانات للعدد القليل من الرومانيين فإن الملايين فى آسـيا وأفريقيا كانت تعامل كالعبيد ولم تكن هنـاك مشـاركة فـى السلطة إلا لأعضاء السناتو وهم قمة الاستقراطيه الرومانية.

وكانوا يفقدون هذه المساهمة إذا كان الإمبراطـور شخصـا قوياً، فضلاً عن إن معظمهـم كـان ممـن قـادوا الجـيش وخـاضوا غمار المعارك والحروب .

وكانت العسكرية الرومانية هى المرجع والملهـم لكـل القادة العسكريين الأوربيين وعلى رأسهم نابليون الذى كانت تواريخ روما هى ملهمته الأولى ..

وتاريخ نابليون يقدم لنا أكثر القادة العسكريين استنارة، وثقافة، وتأثراً، وكيف أن الطبيعة العسكرية فيه غلبـت فـى النهاية.. فقد كان أبنا للثورة الفرنسية وجعلته عسكريته حافر قبرها، فما كان شخص آخر يمكن أن يوجه طلقات مدافعـه إلى الجماهير المتجمعة والتى ألفت أن تتجمهر طوال سنوات الثورة. ووضعت هذه الطلقات نهايـة لهـذا الأسـلوب،من التجمهر، وللثورة الفرنسية وآذنت ببدء الحكم العسكرى الذى يظفر بتأييد الجماهير بقدر انتصاراته ويفقدها بقدر هزائمه .

كان نابليون قائداً عبقرياً تتعادل فيه الملكات الإداريـة المدنية مع الملكات العسكرية والحربية، وقـد كـان رغـم انتصاراته فى المعارك. يؤثر أن يلقب نفسه "عضو المجمـع العلمى" الذى كونه وكان فخره بجلساته بين رجال القضـاء

عند وضع القانون الذى أصبح يحمل اسمه – لا يقـل عـن فخره بجلساته مع أركان حربه قبيل المعارك. ومن النادر أن نجد عسكرياً توفرت فيه هذه اللمسات. ومع هذا فلا جدال إن ما خلفه من أثار إنما كانت نتيجة للمعـارك الحربيـة التـى غيرت خريطة أوربـا، وأن الأمر المحقق هو قتل الملايـين وتشويه أمثالهم وتدمير البيوت والحقول والمصانع الخ.. فما دام عسكرياً فلابد أن ينتصر "العرف العسكرى" فى النهاية ..

ومع هذا فإن نابليون يعد استثناء لم يتكرر ولم يظهـر حتى الآن من يماثله فى توفر ملكة الإدارة المدنية جنبا إلـى جنب الملكة العسكرية والحربية الأمر الذى لطف حكمه شيئاً ما وجعله يصدر قانون نابليون الذى كـان قـانون الطبقـة البرجوازية الصاعدة. أما كل الذين ظهروا بعده فهـم قـادة عسكريون يحكمون بقانون السيف وقد جنوا جميعـاً علـى شعوبهم لأنهم كبتوا الحريات وفـى النهايـة أوقعوهـا فـى الهزائم.

ولما كانت القوة العسكرية وما يكتنفها من أساليب تقوم على الطاعة والمران وهى بعيده كـل البعـد عـن الحكـم الديمقراطى أو إشاعة الحرية، فلـيس هنـاك مبـرر علـى

الإطلاق يبرر وضع العسكريين فـى قمـة نظـام الحكـم، ويفترض أن يوجد فى الدول التـى تعـرف قيمـة الحريـة وتحرص عليها نص أو تقليد يحرم رآسة الدولـة علـى أى شخص عسكرى، وهو الأمر المطبق فى الدول التى تحرص ديمقراطيتها، والذى نجد وزير دفاعها رجلاً مدنياً أو رجـال الأعمال مثل "ماكنمارا" فى الولايات المتحدة .

**فقهاء التقليد ..**

أشرنا إلى أن الحرية ليست إلا صدى للإرادة الفرديـة التى قد تقوم على إعمال العقل، كما قد تنبعـث بالعاطفـة، ولكنها فى جميع الحالات تنبثق عن الفرد..، وهذه الصورة لا توجد عندما يملى على الفرد- إملاء – كل ما يكـون عليـه عمله. لأن هذا العمل- حتى لو كان صـوابا- لا يمكـن أن يكون حرية، إنه يكون تقليداً ولا يكون صاحبه هو الإنسـان الحر، ولكن القرد المقلد .

ومن القرن الرابع الهجرى وقد أغلـق الفقهـاء بـاب الاجتهاد. واصبح علـيهم الالتـزام بالمـذاهب المقـررة لا يتعدونها.. كما أصبح على الجماهير أن يقلـدوا شـيوخهم، والتقليد هو أداء الحكم دون السؤال عن الحكمة أو العلة ...

وكانت نتيجة إغلاق باب الاجتهاد أن حيل ما بين عامة الشعب والتفكير فصدئت عقولهم من ناحية وعقمت إرادتهـم وحرياتهم من ناحية ثانية .

ويعود تمسك الفقهاء بتقليد ما وضـعه الأئمـة دون أن يقدموا إضافتهم إلى أن ما قدمـه الائمـه يكتسـب عراقـة ومصداقية لا تتوفر للأراء الفردية، وإن مجموعة هذه الآراء هى التى تمسك "المؤسسة الدينية" وتوجد لها المحاور التـى تدور حولها وتضفى عليها قدراً من القداسة. فالعملية أكثـر تعقيداً مما يبدو ..

وفى العالم الإسلامى، كما فى العالم الأوربى، فإن تجمد المؤسسة الدينية وفرضها مفاهيمها على الفكر، كان من أكبر أسباب تأخر هذه المجتمعات، لأنها حـ ـالت دون انطلاقـه الفكر واستكشافه للأفاق العديدة .

ومن حسن حظ العالم الأوربى إن رزق مفكرون ثاروا على كهنوت الكنيسة وسلطانها على الفكر، ودخلوا معها فى معركة طويلة ومريرة، وقدموا شهداء.. ضحوا بحياتهم على المحرقة. ولكن كتب لهم الانتصار الذى كان بدايـة تحـرر المجتمع الأوربى وانطلاقه على طريق التقدم .

ولم يحدث هذا بالنسبة للعالم الإسلامى لأسباب عديـدة، ولم تقم سوى محاولات جزئية لإصلاح جانب من جوانـب العقيدة أو العبادة، ولكن لم يوجه نقـد للمؤسسـة الدينيـة باعتبارها حامية التراث التقليدى، ولا إلـى أصـول الفقـه وأساسياته التى اعتبرت من المسلمات، وربما يعتبر منكرها ممن يجحد معلوماً من الدين ويعد مرتداً .

ومنذ أن وضع الشافعى "الرسـالة" علـى رأس المائـة الثانية من الهجرة، ولم يظهر مفكر يدعو إلى النظر فيها. كما لم تتعرض مقاصد الشريعة التى وضعها الشاطبى فى القرن الثامن للدراسة الجادة فقد أخذ مأخذا التسليم .

إننا نعيد هنا ما سبق إن كتبناه فى "نحو فقه جديـد" إن تقليد المسلمين لمده ألف عام، أو أكثر معناه إن أمـة محمـد أعطت عقلها أجازه طول هذه المدة "**فلنحمد الله إننا لا نزال نسير على قدمين، وكان يمكن أن نسير علـى أربـع" لأن الفرق البارز بين الإنسان والحيوان هو العقل. فإذا أغفلـه فإنه يصبح حيوانا.. بل أضل ﴿ أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون ﴾** .

إن هذا الوضع المزرى المصيبة التى لا تعادلها مصيبة الذى يرفضه كل من لديه مسكة عقل يجد من يـدعو إليـه ويدافع عنه ويعتبران "اللا مذهبية" هى الكارثة العظمى وتقف المؤسسة الدينية بجلالة قدرها وراءه.. ويتشبث به الأزهر .

وفى غير مصر يقوم صراع مرير ما بين الإصلاحيين فى إيران وبين المحافظين من حملـة "آيـات ا " ورعـاة الحوزات فى قم المقدسة !

وهذا الصراع الذى تدور رحاه فى إيران جـدير بـأن يدفعنا ويستحثنا على العمل. لأن آيات ا فى إيران يتمتعون بنفوذ روحى عميق وتراث تاريخى عريق واستقلال مـادى واقتصادى مكين. فشن الإصلاحيين الحرب عليهم أمر يـنم عن شجاعة وجدير إن لا تقل شجاعة عنهم خاصة والعـرب هم أقدر من يدافع عن الإسلام بحكم إتقانهم لغة القـرآن. ولا تتمتع مؤسسة الأزهر بما يتمتع بـه آيـات ا مـن قـوة واستقلال. فلم يعد لنا عذر خاصة بعـد أن سـددنا ضـربة المعول الأول بكتابنا "نحو فقه جديد" بأجزائه الثلاثة ..

**دعاة الحكم الشمولى ..**

دعاة الحكم الشمولى هم أخطر أعداء الحرية لأننا نجـد عندهم التنظيم والتنظير الذى يقضى قضـاء مبرمـاً علـى الحرية. ولا تعد الأساليب العسكرية فى بطشها الفج بالأعداء، ولا المؤسسة الدينية فى تجميدها للأفكار.. شيئاً مذكوراً أمام ما جاء به دعاة الحكم الشمولى من نظم منهجية دقيقة ومـن تأويلات نظرية لوأد أو لتقييد الحرية وشل حركتها .

المفارقة المذهلة إن الذى أوجد هذا الموقـف المعـادى للحرية، واحكمه وأرسى أسسه وشد طنبه كانت الاشـتراكية التى أملت فيها الشعوب والجماهير كما لم تأمل فى أى دعوه – تعزيز كرامة الإنسان وإنقاذه من استغلال الرأسمالية ..

لقد آمن الملايين من الرجال والنساء من عمال ونقابيين وفنانين وأدباء الخ.. فى أربعة أركان الأرض بالمثاليات التى تصوروها فى الاشتراكية: العدل، المسـاواة، التحـرر مـن الفاقة، كرامة الإنسان، حكم الجماهير، مقاومـة الاسـتغلال الرأسمالى والاستعباد الإمبريالى الخ... وتعرضوا فى سـبيل هذا- على مدار قرن كامل- من منتصف القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشـرين لكـل صـور الاضـطهاد

والإرغام. وضحوا بحياتهم فى السجون الرهيبـة أو تحـت وطأة التعذيب فما استسلموا ولا استكانوا حتى نجحوا أخيـراً وبصورة فاقت أحلامهم عندما قامت "دولة العمال والفلاحين" فى روسيا- سدس العالم ورمـز الرجعيـة والأتوقراطيـة، وبزعامة شخصية أسطورية بلورت كـل أحـلام البطولـة ومثاليات الكفاح والتضحية ووصلت الثقة فيها والإيمان بهـا درجة التقديس .

ولنا أن نتصور الفجيعة التى أطبقت على الأجيال التـى قدر لها البقاء عندما رأت أن الأمل الوردى الذى كافحت فى سبيله وضحى الآباء والأجداد لتحقيقه أصبح كابوساً رهيبـاً أفظع وأشنع من الرأسمالية المستغلة، ومن يد هذا المنقذ نفسه الماركسية المعصوم تجرعوا كؤوس السم وغصص العـذاب وزج بهم فى السجون ...

فهل هناك "دراماً" أشد مأساوية من هذه... وما عسى أن تبلغ تراجيديا عن رجل وامرأة- حبيب وعشيقة أمـام هـذه الجائحة التى اجتاحت الملايين وقضت على آمال الأجيال .

كيف حدث أن تحول لينين الداعية الجماهيرى والعـدو اللدود للأتوقراطية القيصرية ووارث نظرية ذبـول الدولـة

والذى تصور أن كل طباخ يمكن أن يكون رجل دولـة وأن أى جندى- يمكن أن يكون جنرالا، وأنـه عنـدما يشـترك الشعب كله فى بيروقراطية الدولة لا تعد هناك بيروقراطيـة إلى أكبر طاغية عرفته البشـرية، طاغيـة تصـغر أمامـه الأتوقراطية القيصرية، وكيف وضع أسـاس أسـوأ جهـاز إرهابى عرفته البشرية وأطلق عليها " درع الثورة "

كيف تحولت ديكتاتورية البلوريتاريا إلـى ديكتاتوريـة على البلوريتاريا وأوجدت أضخم جيش سخرة عرفه التاريخ، وجعلت قادة النقابات جلادين للعمال يزجون بهم فى سـجون تقيمها النقابات نفسها وتبعث من الماضـى السـحيق "دفتـر العمل" الذى كان يقيد حركة "الأقنان" – أى عبيـد الأرض- فى القرون الوسطى لتطبقه على عمال روسيا فى أربعينـات القرن العشرين ...

كيف يتحول قلم تروتسكى الذى ألف المجلـدات ودبـج الصفحات إلى سيف بتار أو خنجر غدار يكتب تاريخ الثورة بالدماء لا بالمداد .

لقد حدثت هذه المأساة لأن ماركس بعد دفاعه الحار عن عمال بريطانيا وتعرية الاستغلال المتأصل فـى الرأسـمالية

وهو الموقف الذى اكتسب به قلوب الجماهير تخنـدق فـى مكتبة المتحف البريطانى وانغمس فى دراسات نظرية انتهت به إلى إن القوى المادية – ولتكن علاقات الإنتاج أو ملكيـة وسائل الإنتاج أو غيرها- وليس الوجدان الإنسانى بما فيـه من عواطف ومشاعر ومبادئ وقيم وأشواق وطموحات هـى التى تتحكم فى مصير الإنسان... فانتهى ماركس "العدالـة الإنسانية" وظهر ماركس "المادية الجدلية" .

وحدثت لأن لينين آمن إن السـلطة يمكـن أن تحقـق التغيير، إذا أوجد "حزباً" ثورياً لا يختلف فى شئ عن الجيش الذى يخضع للمران والضبط والربط ويلتزم بالطاعة والفرق الوحيد إنه لا يحارب بالبنادق والمدافع. ولا يصول فى ميدان القتال، ولكن فى كل مفارق أربعة من شوارع المدينة، أو فى مصانعها. إنه الجيش المدنى الحديدى الذى صنعه لينين على يديه وجعل قوامه "الصلابة" البلشفية وأعتبر إن أكبر جريمة هى "العاطفية" .

وما دام الإيمان اللينينى يتبلور حول السـلطة وقـدرتها على أحداث التغيير، فلا كلام بالطبع عن الحرية "تكلم السيف فاسكت بها القلم" وهكذا خرست كل الأصوات ولم يعد فـى

"القارة الروسية" إلا جريدتين إحداهما تحمل اسم الأخبار التى ليس فيها حقيقة... والأخرى تحمل اسم الحقيقـة ولا أخبـار فيها ! وحلت الأحزاب واستلحقت النقابات وكـل "الهيئـات الجماعية" بالحزب وأصبحت بمثابة "السير ناقل القوى مـن الحزب إلى الجماهير" ولفقت نظريه "المركزية الديمقراطيـة" واعتبرت كلمة الحرية من الكلمات الكريهة فى الفكر اللينينى وقضى لينين على صفة "الديمقراطية" التـى كانـت تلحـق بأسماء الأحزاب الاشتراكية وإن احتفظ بهـا لسـتر سـوأه المركزية .

وحاول لينين بكل ما رزق من جدل ولجاج تلويث فكرة الحرية نظرياً بعد أن قضى عليها عملياً .

وما من مأساة مثل مأساة لينين يمكن أن تبرز جريمـة السلطة وكيف تمسخ الإنسان مسخاً وكيف تقلب الحق باطلا والباطل حقاً، لأنه لا شك فى مقدرة، وإيمان، وزهد لينين فى المظاهر.. ومع هذا كله فقد جعله إيمانه بالسلطة أكبر عـدو للحرية فى العصر الحديث وبئس المصير .

إننى أناشد الاشتراكيين فى الوطن العربـى أن يكـون ولاءهم للحقيقة وللإنسان وليس لزيد أو عبيد، وأن يتحرروا

من عبادة الأوثان ومن تلك الـدعايات العريضـة الضـالة المضلة التى كان لابد أن تنسجها الأجهزة المعنية عن قائـد دولة هى سدس العالم ولديها من عدد السـكان.. وثـروات الطبيعة ما يجعلها أكبر وأقوى دولة فى العالم .

لقد نسجت أجهزة الدعاية عن عبد الناصر رغم هزيمته المدوية، وأنه لم يكن إلا قائداً لإحدى دول العالم الثالث مـا يجعله بطل القومية العربية.. وحامى فلسطين وا يعلم إن لم يكن لدى عبد الناصر إيمان موضوعى خالص بقومية عربية وأنه حقق لإسرائيل بهزيمة **٦٧** فوق ما كانت تحلم به، وقدم لها مجانا ! سينا والقدس والضفة الغربية والجولان ...

❁ ❁ ❁

نتيجة لنجاح لينين فى النهضة بروسيا من دولة متخلفـة إلى أقوى دولة فى العالم. وهى المهمة التـى بـدأها إيفـان الرهب، وبطرس الأكبر من قبل- أعتبر التنظـيم والتنظيـر اللينينى هو الدواء من كل داء وبلسـم التنظـيم الاجتمـاعى ونقلت عنه نازية هتلر وفاشية موسولينى الأسس التنظيميـة وأضفت عليها أسماء أخرى بينما نقلت كل الدول الاشتراكية من الصين حتى السودان. الأساليب اللينينية فكبتت الحريات، وحلت الأحزاب واستلحقت النقابات واستأثر الحزب الوحيـد

بالحكم وسالت الدماء أنهاراً ومن لـم يقتـل زج بـه فـى المعتقلات الرهيبة .

وقد تهاوى الاتحاد السـوفيتى كبيـت مـن ورق دون الدخول فى معركة أو إطلاق رصاصة واحـدة .. وظهـر الإفلاس كأفدح ما يكون ..

ومع هذا فلم يكن سهلاً أن يتحرر البعض مـن الفكـر المقيم بالمقعد الذى هيمن عليهم قلباً وقالباً لسـنوات طـوال وارتبطوا به وارتبط بهم وأخذوا يتعللون التعلات .

ولا عجب .. فقد قال المتنبى :

ولو زلتـم ثـم لـم أبـككم

بـكيت على حبـى الـزائل

ومن قبل هؤلاء كاد الإسـرائيليون أن ينكصـوا عـن مسيرة الحرية ويعودوا إلى مصر "أرض العبودية" وجـابهوا موسى "لن نصبر على طعام واحد !" بل حتى فى المسلمين، وفى عهد الرسول وجـد من يقول "أجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط" [1] .

---

(1) كانت هذه هى المناسبة التى جعلت الرسول يصارحهم بالحديث المشـهور "لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلـوا جحـر ضب لدخلتموه" .. الحديث .........

هذه هى الطبيعة البشرية، والضرورات الاجتماعية فلا تثريب ...

ولكن آن الأوان للتخلص من أثر الصدمة، وبقايا التركة لذلك فنحن نناشد أخوتنـا الـذين دفعـت بهـم الظـروف والملابسات للوجود فى أحد معسكرات أعداء الحرية الثلاث: العسكر، فقهاء التقليد، دعاة الحكـم الشـمولى. أن يجعلـوا ولاءهم للحرية وحدها، وللحقيقـة الموضـوعية، وليسـت للصلات العاطفية أو الملابسات الذاتية. فهذا هو الأكرم لهـم والأليق بهم، حتى لو أدى هذا لهجر أصدقاء وترك مواقـع.. فالحق أحق أن يتبع ...

# الباب الرابع

# واقع الحرية فى مصر

# والدول العربية

ليس هناك داع للحديث عن الحرية فى العصور القديمة فالشعوب فى العالم بأسره، وخاصة أوربا. لم تعرف الحرية وقد كان حظ العالم العربى اسعد من العـالم الأوربـى لأن الإسلام كان فى حقيقة ثورة تودى بالطواغيت حتى وإن لـم يستمر "الدفع الثورى" للإسلام طويلاً.. ومقارنة الحكم فـى ظل خلفاء الإسلام بالحكم فى ظل الإمبراطورية الرومانية أو الكنيسة الكاثوليكية طوال القرون الوسطى فى أوربا تبرز إن حكم هؤلاء الخلفاء كان أقـرب إلـى الحريـة مـن حكـم الإمبراطورية الرومانية والكهنوت الكنسى .

ولكن التاريخ فى أوربا كان يسير نحو الحرية بينما كان فى الشرق ينتكس إلى الاستبداد وبينما كانـت المجتمعـات الأوربية تتفتح كانت المجتمعات العربية تتقوقع حتى أيقظتها مدافع نابليون بونابرت ووضعتها وجها لوجه أمام العصـر الحديث ..

إن تاريخ مصر من الحملة الفرنسية حتى الآن معروف فنحن بالطبع لم نتوقع من نابليون حرية، فلم يكن إلا فاتحـاً غازياً عسكرياً بالمهنة، وقد جاء ليفتح ويغزو.. وإذا كانـت مدافعه أيقظت النيام.. فإن هذا على أهميته لا يحتسب لـه أو يثاب عليه، فالأعمال بالنيات .

وقد سنحت لمصر فرصة فريدة عنـدما التـف شـعب مصر حول شيوخ الأزهر الذين كانوا وقتئذ يمثلـون القـادة الطبيعين له وكان فيهم "بقية" مـن تحرريـة الإسـلام وإن اكتنفتها غشاوات كثيفة. وعندما أفلس الحكم التركى، وتهاوى حكم المماليك وظهر محمد على وظن الشيوخ إن من الممكن أن يبدأ صفحة جديدة فمنحوه التأييد الشعبى وحاصروا الباشا التركى حتى أستسلم، ومن يد الشيخ الشرقاوى وعمر مكـرم تقلد محمد على خلعه الولاية بعد أن تعهد للشيوخ بأن يحكـم بالعدل والشرع .

تلك كانت هى "الماجنا كارتا" المصـرية التـى تجعـل الشعب يحكم حكما شبه مباشر طريق قادته الطبيعيين .

ولكن محمد على لم يكن بالرجل الذى يحكـم "بالشـرع والعدل" لقد كان "رجل دولة" من الطـراز الأول. فيـه كـل

ملكات "بناة الإمبراطورية" لولا نقص واحد.. هو إنـه كـان يقيم إمبراطورية "علوية" وليست مصرية. فمع أنه تقلد الحكم من يد قاده الشعب فإنه لم يدخر محبه أو تقديراً للمصـريين. وقد أضطر رغم أنفه أن يدرج الفلاحين بين الجنود بعـد أن لم يعد كافيا الاعتماد على بقايا المماليك، أو الأرنـاؤوط، أو السودانيين الذين حاول تجنيدهم. وعندما كسب له الفلاحـون انتصارات المورة، والشام وبلغوا جبال طوروس فإن موقفـه لم يتغير ولم يكن فى خلفائه شخصيات موهوبـة. باسـتثناء إبراهيم باشا كقائد عسكرى. وقد توفى قبله أما عباس وسعيد وإسماعيل فإن أخطاءهم العديدة غلبت حسناتهم القليلة، وقـد أدى ضعف إسماعيل أمام الأوربيين، وافتنانه بفرنسـا إلـى الأخذ بظواهر الحضارة الأوربية دون الوصول إلى جذورها وأعماقها، وهى ظاهرة لعلها لا تزال موجودة، أما توفيق فإن جبنه واستخذاءه ومقاومته لإرادة شعبه كانـت السـبب فـى احتلال بريطانيا لمصر سنة **١٨٨٢**، وكانت الصفات البارزة فى عباس الثانى وفؤاد الأول وفاروق هى الحـرص علـى السلطة، ومعاداة الشعب، والعمل بكل الطرق للاستحواذ على الأموال. وقد يكون من المفارقات أن الفرد الأخير من أفراد

هذه الأسرة الذى خلعه الشعب ووضع نهاية لحكـم أسـرته. كان هو الوحيد الذى لم يـول بفرمـان تركـى، أو إعـلان بريطانى وكان هو الوحيد الذى يجهل التركية ويتكلم العربية كما يتكلمها القاهريون ويتقن "النكتة المصرية" ولـم تنجـب الأسرة من الأميرات والأمراء والبرنسات من يستحق الذكر. كانت أسره متحللة تمثل الأرستقراطيات اللاهية الفارغة دون أى قيم أو مثل وكانت الإطاحه بها هى إحدى الحسنات القليلة لضباط **٢٣** يوليو .

وطوال حكمهم **١٨٠٥-١٩٥٢** لم تعرف مصر الحرية إلا عندما أنتفض الشعب انتفاضته الكبـرى التـى حولتهـا التطورات إلى ثورة **١٩١٩** التى هيئت المجتمع المصـرى لدخول المرحلة الليبرالية وهى- من زاوية الحرية- الإشراقة الوحيدة فى الليل المظلم الطويل. وكان الفضل فيها للشـعب وحده دون قادته، بل ورغم قادتـه وظهـرت الثمـرة فـى دستور**٢٣** .

لم يكن دستور **٢٣** دستوراً كاملاً. وحسـبه أنـه قُـدم كمنحه من ملك كان أشد الحكـام حرصـا علـى السـلطة واستئثاراً دون الشعب وأشرك مجلس الشيوخ فـى السـلطة

وأعطى الملك سلطات كبيرة ولكنه رغم كل السوءات أخـذ بمبدأ مسئولية الوزارة أمام البرلمـان وحقـه فـى مناقشـة الميزانية وأقر حريات الفكر والمعارضة فغرس البذرة التـى أثمرت بسرعة معظم الأمجاد التى تعيش عليها مصر حتـى الآن .

ومن المؤسف إن لم يستمر دستور سنة **٢٣** طـويلاً إذ دهمته القوى العسكرية الغاشمة بانقلاب **٢٣** يوليـو وبدايـة الحكم العسكرى .

لقد تحدثنا عن العسكر بصفة عامة باعتبارهم أحد القوى المعادية بطبعها للحرية. وكان حكم عبد الناصر بوجه خاص أكبر دليل على صدق ذلك. ولكى نخلص مـن المماحكـات، نقول إننا نقصر الحديث هنا على "الحرية" فى عهد الناصر، وليس عن أى شىء آخر، ولا يجادل أحد فى أن عبد الناصر قضى على الحرية قضاء مبرماً. فحل الأحـزاب، وسـيطر على الصحافة واسـتلحق النقابـات والهيئـات الجماهيريـة واستأثر بالحكم وابتدع بدعه الـ **٩٩٩** المشهورة وحال دون تداول السلطة ثم لم يكتف بهذا بل فـتح المعـتقلات علـى مصراعيها للإخوان والشيوعيين والحزبيين والنقابيين الخ...

ومارس فيها زبانيته أخس صور التعذيب، وماذا بما يمكـن أن يفعل بعد هذا قضاء على الحرية واستئصالاً لها ..

إن السوءة الكبرى التى لا تغتفر لحكم عبد الناصر هى أنه أرسا عميقا "قهر الإنسان المصرى" وجعـل هـذا خطـا رئيسيا فى سياسته ووضع مختلف الوسائل لتعميقه وتأصـيله بحيث لا يزال يطبق حتى الآن .

لم يكن عبد الناصر حاكما ديمقراطيا لقد كان فرعونـاً كأسوأ الفراعنة، وثمة كلمة بدرت منه قد تكون فلته لسـان، وقد تكون لحظه صدق مع النفس، تعبر عن سياسته وقد قالها لصحفى بريطانى ولعله لم يتصور إن تنقل وتترجم هـى "**إن برلمانى هو جيشى**" فقد جاء عبد الناصر إلى الحكم بالجيش، وظل يحكم بالجيش وسقط نتيجة لتهاون الجيش ..

لقد فجعت عندما قرأت كلمة فى مجلة العربـى العـدد **٧٢٠** فى **٢٧** أغسطس سنة **٢٠٠٠** لروائى مصرى قـدير كان زميلاً لشهدى عطية يوم مصرعه الأليم ووضع زبانيـة السجن يده مع يد شهدى عطية فى قيد "كلابش" واحد. وشاهد بعينى رأسه تعذيب شهدى حتى مات من الضربات الوحشية

المتوالية وأنقذ بمعجزة من أن يفعل به كما فعـل بشـهدى.. الأمر الذى جعل المحررة تسأله :

بعد كل هذا تتحدثون عن عبد الناصر بكل حب وإجلال .. هل هى حالة مرضية :

فرد الروائى الكبير .

هذا ليس مرضـاً. أنـه شـرف والتفكيـر العقلانـى والموضوعى البسيط يقول إن هذا الرجل كان عنـده رؤيـة ومشروع عظيم لتطوير وتحديث مصر والعـالم العربـى [1] الخ...

فإذا كانت زيوف السياسة البراقـة، ورؤى الاشـتراكية وتنظيراتها الخادعة قد أزاغت بصره فلم ير الحقيقـة فهـل خانته أيضاً حاسة الفنان؟ إن الفن الأصيل يقوم على الإنسان، وعلى الحرية. وكل فن لا يقوم عليهما يصبح نوعاً من الدجل أو الدعابة السياسية الرخيصـة أو نرجسـية فرديـة، فـأى مشروع يمكن أن ينهض بمصر "والدول العربيـة" إذا كـان

---

(١) يبدو إن لدى بعض الشيوعيين استهدافا ماسوشيتيا يدفعهم دائمـا للوقـوف بجانب الذين يتولوا عمليات التعذيب. ففى سوريا عندما اغتيل عبـد الكـريم الخطيب مسئول المخابرات واسوأ وأقذر من مارس التعذيب. كـان الوحيـد الذى رثاه هو خالد بكداس الشيوعى السورى العريق ورئيس الشيوعية بها .

يقوم على قهر الإنسان وكبت الحرية وحكم السجون ؟ لقـد تنبه إلى هذه النقطة نزار قبانى فى إحدى اللحظـات القليلـة التى يلهم فيها الحق ويعزف فيها عن الهذر والهزل.. عندما قال فى "هوامش على دفتر النكسة" .

يا سيدى يا سيدى السلطان .

لقد خسرت الحرب مرتين .

لأنك انفصلت عن قضية الإنسان .

وقبل هذا، وأهم من هذا..ألم يقرأ قول ا تعالى ﴿مـن قتل نفساً بغير نفس، أو فساد فى الأرض، فكأنما قتل النـاس جميعاً..﴾ .

فهذه هـى المبدئية الحقة ...

وعندما هزم ملك فرنسى هزيمة مشرفة قال "لقد خسرنا كل شئ.. إلا الشرف" وفى **٦٧** خسر عبد الناصر وحلفـاءه من الشيوعيين المصريين النصر.. والشرف أيضـاً.. ولـم يؤبوا إلا بالهزيمة والعار .

❁ ❁ ❁

وكان من الأعمال الأولى لعبد الناصر إلغاء دستور سنة **٢٣** والبدء فى وضع سلسلة من الدساتير كـل واحـد منهـا يستحق لقب "عّرة الدساتير" لأنها تفرغ نصوصه من معانيها

بمختلف التعبيرات ولأنها "مفصله" على مقاس القائد وتعطيه سلطات مطلقة وإن تسترت وراء ألفاظ ضخمة، وشـعارات رنانة ..

وأنظر إلى آخر هذه الدسـاتير- دسـتور **٧١** "الـدائم" (العفو !) إنه فى واد.. والواقع المصرى فى واد آخر وكأنه وضع لدوله غير دولة مصر، فهو يتحدث عن القطاع العـام والمدعى الاشتراكى ونسبة العمال والفلاحـين وهـذه كلهـا "تقليعات ناصرية" للتستر على الحكم الشمولى وانتهت عمليا مع هزيمة **٦٧** ودفن عبد الناصر سنة **٧١** .

ولم يعد لهذه الدساتير حق فى الحياة والوجود، كمـا إن فكرة إصلاحها لا تجدى لأنها مهلهلة ومتهرئة. والحل الوحيد هو العودة إلى دستور **٢٣** .

إن الأمم الناهضة تنظر المستقبل، وتأمل فـى الجديـد ولكننا لنكد طالعنا، وسوء حظنا أصبح قصارى أملنا أن نعود إلى دستور **٢٣** فهل وصل بنا الهوان، ومجافاة الحريـة أن تكون العودة إلى دستور وضع منذ سبعين عاما وله قصور.. خطوة كبرى لا تسمح بها الأوضاع .

رحمتـ ـ ـك يـارب !

أما عن الحرية فى الدول العربية فإنها أسوأ ممـا هـى عليه فى مصر. فلم يظهر فى البلاد العربية مثل محمد على ولم يستقر فيها مفكر ثورى مثل جمال الأفغانى الذى أمضى فى مصر ثمان سنوات متصلة، وهو الذى لا يقر له قـرار. ولم تظهر فيها ثورة مثل ثورة **١٩** تدخلها دنيـا الليبراليـة طوال ثلاثين عاما. لقد كانت مسرحاً لتخاف الحكم التركـى وتآمر القوى الاستعمارية، وعندما ظهر فيها فكر سياسـى، فإن الذين ابتدعوه كانوا نخبه مـن المـارونيين الـذين أدى عزوفهم عن الإسلام لتلفيق نظرية "قومية" أضفوا عليها اسم "البعث" وأدعو فيها إن للعرب رسالة خالدة.. ولست أدرى إذا جردنا العرب من الإسلام فماذا يبقى لهم ؟ ولما كانت الفكرة نخبوية، ملفقة، متأثرة بالفكر الاشتراكى آونة وبفكرة القومية آونة أخرى- على ما فيهما من تنافر- فلـم يجـذب حـزب البعث فى سوريا أو العراق جمهوراً وعندئذ اتجه به أصحابه إلى العسكر الذين بدأوا سلسلة انقلابات يتزعمها جنـرال أو عقيد أو نقيب، ومزقت سوريا والعراق وفى النهاية وضعتها فى أيدى اعتى وأسوأ الديكتاتوريين حـافظ الأسـد وصـدام حسين اللذين كانت حياتهما حربا متصلة ما بينهما. وحربـا

متصلة ما بين نظامهمـا.. وحريـات شـعبيهما.. "سـوريا والعراق" .

ففى سوريا "الأسد إلى الأبد" فإن حالة الطوارئ معلنـة من عام **١٩٦٢**، ويبدو إنها ترغب فى أن تدخل فى موسوعة جينز للأرقام السياسية، إذ ليس هناك ما يدل على إنها تريـد التغيير .

وفى سوريا والعراق فإن الإعدام هو العقوبـة النـاجزه لأى نقد أو مساس بنظام الحكم أو من يمثله ولا يـزال فـى سوريا قانون يعاقب بالإعدام لعضوية فى الإخوان المسلمين، وقد قتل فى سوريا والعراق من الفلسطينيين أو الشيعة ما لم تكن إسرائيل لتقتلهم أو تفعل بهم هذه الأفاعيل .

أما فى عراق صدام.. بطل الانتصارات الأسطورية من نوع "أم المعارك" فإنه دخـل موسـوعة الأرقـام القياسـية التاريخية فى العالم عندما استطاع أن يتحدى العالم بارتهـان شعبه.. فقد جعل من عشرة ملايين عراقى ترساً لـه يحـول دون الوصول إليه .

وهذا بالنسبة لأكبر دولتين (سوريا والعراق) أما الـدول الأخرى فقد عادت إلى عهد الجاهلية وحكم شيوخ القبائـل..

وأما السودان فقد فرقته الخلافات وحكـم العسـكر. عبـود. نميرى. البشير كما جنت عليه الفكرة المغلوطة عن تطبيـق الشريعة وأما ليبيا التى تدعى الحكم بالقرآن فإنها أصـبحت أحق من مصر/ المتنبى فكم فيها من المضـحكات "ولكنـه ضحك كالبكاء .

أما بقية دول الشمال الأفريقى فهى ممزقـة مـا بـين محاربة البذرة الخبيثة التى غرستها فرنسا "الفرنسـة" التـى كادت أن تؤدى بشخصية هذه الدول ويتمسك بهـا "حـزب فرنسا" فى الجزائر وجنرالات جيشها، وما بـين مشـكلات الحكم والفساد والاستبداد وتجاهل العذل وكبت الحرية ..

فليس للحرية مكان فى العالم العربى ..

وكان لابد أن يتأخر العـرب فحيـث تقهـر الحريـة والإنسان.. يتقهقر الشعب.. ويتقوقع المجتمع..

**خلاصة القول :**

كان من الضرورى أن تبدأ دفاتر الإحياء بالحرية وذلك رداً على التساؤلات التى ذكرناها فـى الصـفحة الأولـى. والحديث عن الحرية يعنى تعريف القارئ علـى مفـردات الحرية واحداً بعد آخر. وأن نفرد فقرة لكل من حرية الفكـر

والاعتقاد وحرية التعبير وحرية الصحافة وحريـة التنظـيم النقابى وحرية المنظمات المدنية. وأخيراً حرية المـرأة وإن تقوم كل فقرة منها بشرح المضمون، وبإشارة إلـى بعـض المشكلات التى تكتنف هذه الحريات ..

وكان من الضرورى أن نعالج تفاعلات الحريـة مـع ضرورات وأوضاع المجتمع والضوابط التى تتدخل لحمايـة الحرية نفسها. وكيف تشق الحرية طريقهـا أمـام القـانون والعرف وما هى عناصر الائتلاف والاختلاف ما بين الحرية والعدالة، وما يثار عما تحدثه الحرية فى المجتمع من بلبلـة واختلاف .

وأخيراً جداً، كان علينا أن نعـرف القـارئ بالأعـداء المطبوعين للحرية، أى الذين تجعلهم أوضاعهم أعداء لهـا، كما تجعل مهمته السجان أن يغلق الأبـواب. فتحـدثنا عـن العسكريين الذين يحكمون بأسنة الرماح، وفقهاء التقليد الذين يشلون الفكر والإرادة، وبالطبع الحرية وأخيراً دعاة الحكـم الشمولى الذين يمدون سلطة الحكومة إلى كل مجالات الحياة، وهو ما لا يمكن أن يتم إلا باحتكار السلطة، وهذا معنـاه وأد الحرية ...

وكان لابد أن نضع يد القارئ علـى "الـدمل" الممـتلأ بالقيوح.. ليعرف حال الحرية فى الدول العربية .

وفى النهاية طالبنا كحل سريع بالعودة إلى دسـتور **٢٣** لأن أى ترقيع أو إصلاح فى "دساتير الثورة " لا يمكـن أن يجعلها توفر الحد الأدنى من الحرية المطلوبة ويتطلب وقتـاً وجهداً ومالاً ثم لا نضمن تحقيق المطلوب فى حين إن حذف مادتين أو ثلاثة من دستور **٢٣** المتعلقة بالملكيـة، وإضـافة مادتين أو ثلاثة عن محاكمة الـوزراء يجعـل دسـتور **٢٣** صالحاً .. ولو للبداية ...

# ملحق عن

# دعوة الإحياء الإسلامى

# ما هي..؟ وما أهميتها..؟

ليست دعوة الإحياء حزبا، أو هيئة، أو مؤسسة. ولـيس لها نظام إدارى أو كيان تنظيمى .

إنها نظرية عن الإسلام، وكان يمكن أن تكـون كبقيـة النظريات.. وما أكثرها ..

ولكن دعوة الإحياء الإسلامى رزقت عوامل وملابسات استثنائية تجـعل منها نقطة الانطلاق من مرحلـة الانتقـال وحيرتها وتخبطها إلى مستقبل صلد رصـين يتعـايش مـع العصر ويضع الإسلام فى صميم العالم، وليس على هامشه..

إن مائتى عام، منذ أن انطلقت مدافع بونـابرت لتـوقظ مصر- كانت تنتظر هذه الساعة التى تحسم الموقف بصراحة ووضوح، وتصفى التركة... وتبدأ المسيرة ...

لماذا وبأى حق تدعى دعوة الإحيـاء الإسـلامى هـذا الادعاء العريض ؟

**لهذه الأسـ ـ ـباب ..**

أولاً

توفر لدعوة الإحياء الإسلامى عمق زمنى جعلها تنضج على نار هادئة فقد كانت الشغل الشاغل لـداعيتها الأسـتاذ جمال البنا منذ الأربعينات.. وعندما دعا إلى فهم جديد للدين فى كتابه "ديمقراطية جديدة" الذى صدر سنة ١٩٤٦، لم يكن الذين هم الآن فى الخمسين من عمرهم- ويتقلـدون زمـام الأمور قد ولدوا بعد. وكان عليهم أن يمضوا السنوات العشر الأولى من عمرهم يلعبون فى الحارة أو يلبسـون البنطلـون القصير، وفى هذا الوقت كان الأستاذ جمـال البنـا يصـدر "موقف المفكر العربى تجاه المذاهب السياسية المعاصرة" سنة ١٩٥٧.

نعم ظهرت دعوات منذ أكثر من سبعين عاماً، ولكننا لا نتحدث عن "ظهور دعوات" ولكـن عـن مرحلـة الأعـداد للدعوات ولم يحدث لأى دعوة أخرى أن أمضت خمسين سنة فى الأعداد والتحضير قبل أن تعلن عن مولدها، وأتاحت هذه المدة الطويلة الفرصة للتعرف على كـل الأفكـار وأجـراء التعديل والتنقيح واستدراك الناقص وشطب الزائـد وانتقـت

تماماً أثار العجله التى تجعل الدعوة تحترق قبل أن تنضج أو تظهر ناقصة، أو تثبت التطورات قصوراً فيها.

**ثانيا**: كان أبرز صور قصور الدعوات على الساحة إنها انطلقت من "خنـادق" فاليساريون جميعاً ينطلقون من خندق اشتراكية ماركس وأنجلز ولينين وماوتسى تونج وهوشى منه وجيفارا، وهى على تعددها واحدة فى الأساس، والإسلاميون ينطلقون من خندق "السلفية" لا يريمـون، ولا يبعـدون ولا يريدون عن التقليد بديلاً وعن المذاهب الأربعة مـذهبا وقـد يوسعون فيها كالإخوان المسلمين والشيخ القرضاوى، ولكنهم فى النهاية يلتزمون بها.. وهناك "الحداثيون" وأدعياء التنوير وهم أحفاد إسماعيل باشا الذى أراد أن يجعل من مصر قطعة من أوربا ويرون أن من التنوير نشر مسرحية ساقطة مثـل "وليمة لأعشاب البحر" أما دعوات الناصـريين والعـروبيين الخ... فليست دعوات ولكنها عنصريات ودعايات ..

لم تنبثق دعوة الإحياء الإسلامى من خندق مـن هـذه الخنادق الأيدلوجية ولم تكن حبيسة أو تبيعة لأحد منها، ولـم تكن ناقلة أو مقلدة ولم تتحكم فيها ضرورات هذا المذهب أو ذاك.. لقد كانت من البداية حرة تماماً حتى بالنسبة للـدعوة

التى كانت أقرب الدعوات إليهـا، وهـى دعـوة الإخـوان المسلمين، وحدث هذا من سنة ٤٦ كما يوضح ذلـك فصـل "فهم جديد للدين" وتعاملت مع كل هذه الدعوات من منطلقهـا الخاص قبولا ورفضا مدحاً وقدحاً ..

وتجرد دعوة الإحياء الإسلامى من الالتزام بالمذهبيات السائدة يماثل تجرد داعيتهـا مـن الوظـائف والمناصـب والارتباطات فلم ينتظم فى حزب ولم يكن موظفـاً تحكمـه اللوائح، ولا أستاذاً فى جامعة أو صاحب مكتـب أو تجـارة يخشى بوارها وليس له ارتباط بـنظم حاكمـة أو مصـالح ضاغطة أيا كانت... وقد عاش حياته بعيداً عـن الأضـواء والأحداث وغمراتها عاكفاً على كتبه، متقشفاً حتى لا يمد يده وأعانه ا تعالى فلم يثقل عليه بمطالب الأبناء وأكرمه فـى أخريات العمر بأن يسر له من المال عن طريق الميراث مـا يكفيه، وما يزيد وما ينفق منه على مطبوعات ومصـروفات دعوة الإحياء الإسلامى .

وهذا التجرد والتحرر من الالتزامات التى تلجم الأفـواه وتثقل الأقدام هو سر القوة التى تتحدث بها دعـوة الإحيـاء

الإسلامى، وأنها فى معالجتها للحقيقة لم تدخر أحداً..، ولـم تخش لومه لائم ..

**ثالثا :** وأخيراً، فإن من أهم ما يميـز دعـوة الإحيـاء الإسلامى عن غيرها من الدعوات هو "الشـمول: فـإن أى دعوة إسلامية لا تجد من واجبها أن تدرس، الدعوات الدينية الأخرى مسيحية أو بوذية، ومن باب أولى الاشتراكية مثلاً، كما إن الاشتراكيين لا يعنون بالأديان ويمرون عليهـا مـراً سريعاً، والذين يعكفون على الدعوات القومية يغفلون جانـب "العالمية" وإذا عنوا به فإن عنايتهم تكون سـطحية، وبفكـرة اتخاذ موقف مضاد .

أما دعوة الإحياء الإسلامى فإنها تؤمن بالمبـدأ الـذى وضعه الرسول "الحكمة ضالة المؤمن" و "نحن أولى به منهم" وأن المعرفة إرث البشرية لأن ا علم آدم الأسماء كلها، فلا تجد حساسيات تثنيها عن الاستفادة من كل مذهب. وهى ترى إن على الدعوة الإسلامية فى العصر الحديث أن تلـم بكـل الثقافات والحضارات بدء من الحضارة المصـرية القديمـة حتى الحقبة الأمريكية الحديثة. وأن تدرس الاشتراكية كمـا تدرس المذاهب الإسلامية .

وقد ظن بعض الإسـلاميين إن الإسـلام هـو جمـاع الأديان، وأن فيه ما يغنى عن كل شىء آخـر والحقيقـة أن الأديان هى جماع الإسلام وإن الإسلام هو نهاية مسـيرتها. والإسلام هو إسلام النفس ، وهو جوهر الأديـان جميعـاً، ومن أجل هذا كان إبراهيم مسلماً. وهذا التصوير يتفق مـع تصوير الرسول للأديان كبيت، الإسلام جزء منه .

فإذا كانت هذه نظرة دعوة الإحياء للأديان، فإنهـا مـن باب أولى تتسع لكل الثقافات والمعارف، ففى كل منها جـزء من الحكمة التى يكون على المسلم أن ينشدها ..

وقد سمح لها بهذه التحررية والسعة أنها لم تنطلق مـن "خندق" واحد يلزمها الاقتصار عليه، كما اتسع لها الوقت لكى تدرس وتلحظ كل معارف العالم ..

وتصور ذلك المراجع الخاصـة بهـا إذ تبـدو مثـل "انسكلوبيديا" للمعرفة تتحدث عن أعمـق جوانـب العقيـدة "الإيمان با " كما تتحدث عن الحركة النقابية، وتتضمن كتاباً عن "ظهور وسقوط جمهورية فايمار" وآخر عن "المعارضة العمالية فى عهد لينين" كما تتحدث عـن حقـوق الإنسـان والمرأة وإصلاح السجون، ولعلها قـدمت عـن الـدعوات

الإسلامية المعاصرة والحكم فى الإسلام ما لم تقدمه أى دعوة أخرى .

❁ ❁ ❁

كان الاكتشاف الأعظم لدعوة الإحيـاء الإسـلامى إن الإسلام الذى يتعبد به المسلمون اليوم، ويهيمن على حيـاتهم ليس هو إسلام ا والرسول ولكنه الإسـلام الـذى وضـعه الفقهاء منذ ألف عام. ويحتمل ان يكون غيرها قد توصل إلى ذلك. ولكن ما انفردت به دعوة الإحياء إنها تعمقت فى هـذه القضية حتى أصبحت إيماناً محوريا، فمـا دام هـذا الفهـم للإسلام سائداً، فلا أمل فى تقدم المسلمين، لأنـه وإن كـان الأئمة الذين وضعوا أساس المعرفة الإسلامية مـن تفسـير، وحديث، وفقه، من فطاحل العلماء، بل ومن عباقرتهم، فـإن هذا لا ينفى إنهم غير معصومين، وغير كاملين، وأنهم كبقية البشر يطرأ عليهم الضعف والخطأ وإن أدوات بحثهم كانـت بدائية محدودة تحكم فيها الكتاب المنسوخ باليد وأن وسـائل الاتصال والمواصلات كانت صعبة- وأهم من هذا كله إنهم كانوا أسرى عصرهم- وكان عصراً يغلب عليه الاسـتبداد والجهالة والأمية ويضيق بالحرية والمعرفة وما كان يمكنهم التحرر من هذا العصر وروحه التى سرت فـى كتابـاتهم.

وظهر هذا كله مع ظهور العصر الحديث الذى كان يختلـف فى كل شئ عن العصر القديم. وأصبح المسلمون اليوم كأهل الكهف الذى بعثوا أحدهم بورقهم إلى المدينة دون أن يعلموا إن ورقهم لا يمكن أن يشـترى شـيئاً لأنهـا عملـة غيـر مستخدمة. والمسلمون اليوم يستخدمون عملة تعود إلى ألـف عام، ولا يمكن أن تنفق فى الأسواق ولا يتم بهـا بيـع ولا شراء. وأصبح التمسك بهذا التراث نوعاً من فرض الماضى على الحاضر والالتزام به معناه العيش فى متحف ولا حـل ولا علاج إلا باطراح هذا التراث والعودة إلى الأصل: إلـى القرآن الكريم، والصحيح الثابت المنضبط بالقرآن الكريم من السنة. فهذا هو الإسلام الذى نهض بالمسلمين وجعل مـنهم دعاة حضارة يحملون الكتاب والميزان إلى الأمم الأخرى ..

من هنا لم يدر بخاطر دعوة الإحياء فكرة تنقية التراث التى تدور بخلد البعض. لم يعد لدينا وقت. إننـا مسـبوقون بمئات السنوات وما ننفقه على تنقية التراث من جهد ووقـت ومال أولى به أن ننفقه على إرساء أسس جديدة فإذا كان أئمة السلف عباقرة، فلن نقل عنهم ولدينا مـن وسـائل البحـث وأدواته ما لم يحلموا بها ...

وهذا لا ينفى أن يكون لأئمة المذاهب والمبـرزين فـى الفقه السلفى مكانة ممتازة، وأنهـم أرادوا خدمـة الإسـلام والقربى إلى ا ، ولكن تقديرهم شئ وتوثينهم شئ آخر، بـل أننا ونحن نطرح التراث جمله وكمصدر التـزام لابـد وأن سنعود إليه كمصدر من مصادر بحثنا عن المعرفـة، ولكـن سيكون شأنه شأن بقية المصادر عربية أو أوربية لا نظلمـه حقه من الصواب ولا يظلمنا حقنا فى حرية البحث ..

❁ ❁ ❁

ومع إن ليس هناك ما هو أدعى للقبول من دعوة العودة إلى القرآن. وإن من المسلم أنه أن "كل واحد يؤخذ منه ويرد إلا صاحب هذا المقام". كما قال مالك و"هم رجـال ونحـن رجال" كما قال أبو حنيفة فإن هذا كله ليس له أقل أثر أمـام قلعة الفقه السلفى الممردة وأسماء مثـل البخـارى ومسـلم والشافعى وابن تيميه الخ... لأن القصة ليست قصة فكـر أو عقل ولو كان المسلمون يسمعون أو يعقلون لما كانوا فى هذا الدرك من التخاف، وعند تحليل الواقع نجـد إن أى دعـوة للتغيير ستجابه بعوامل تجعل نجاحها صعبا للغاية، ويتطلـب كفاحاً مستمراً وزمناً طويلاً .

**من هـذه العوامـ ـل ..**

**أولا :** وجود قلعة الفقه السلفى الذى أسهم فى بنائها من القرن الهجرى الأول حتى الآن علماء وأئمة أفذاذ من سيبريا المتجمدة إلى أفريقيا الحارة ومن الأندلس شرقاً حتى الصين غرباً حتى أشبهت جلمود صخر حطه الماضى فـى طريـ ق التقدم حتى سده .

**ثانيا :** بقدر قوة ومنعة هذه القلعة فإن جمهور المسلمين الذين ظلوا لألف عام يقلدون- أى يعملـون دون أن يسـألوا عن السبب أو الحكمة- أصبحوا عاجزين عـ ن التفكيـ ر لأن عقولهم صدأت طوال هذه المدة الطويلة وغلب عليهم التقليـ د الذى أدى بهم إلى نوع من توثين شيوخهم، ولم تعد القضـ ية بالنسبة لهم قضية عقل وفكر، ولكن قضية موقف والتـ زام. "بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا" ..

**ثالثـا :** بقدر قوه ومنعة قلعة الفقه السلفى بقدر ما تكون قوة رجال المؤسسة الدينية الذين تعلموا هذا الفقـ ه صـ غاراً ويعلمونه كباراً وهو مصدر رزقهـ م المـ ادى واعتـ زازهم الفكرى بل وإيمانهم العقيدى فهم يعضون عليـ ه بـ النواجز، ويعلنونها حرباً شعواء على كل من ينتقد هذا الفقه التراثـ ى

التقليدى ويطالب بالعودة إلى القرآن. لأن هذا يهدم عـالمهم الأدبى والمادى بأسره .

**رابعاً :** لا يوجد على الساحة من يجرؤ علـى مقاومـة "المؤسسة الدينية" فهم "أهـل الذكر" وجهـة الاختصـاص، وحتى الذين يحاولون التجديد، أو يثورون على هذه الناحيـة أو تلك، فإنهم فى النهاية داخل الإطار، وما يطالبون به مـن تنقيح أو تعديل لا يضير المؤسسة الدينية، بل إنه يكسبها قوة جديدة، إذ يظهر أنها قابله للتجديد والتعديل، وليست جامـدة مصمتة ..

**خامساً :** إن الحداثيين آثروا السلامة وهربوا من الميدان وبدلاً من أن يجابهوا القضية الإسـلامية باعتبارهـا فكـراً وعقيدة ومقوماً من أبرز مقومات الشعب وجزءاً لا يتجزأ من تاريخه، انصرفوا إلى عالم تقاليع الحداثة، وأفكارها الشـاذة وانحرافاتها، أو تمسكوا بسقط المتاع الفكرى من ماركسية أو ناصرية أو قومية. فابتعدوا عن الجماهير، وفقـدوا نبضـها وابتعدت عنهم وفقدت الثقة فيهم.

أما مجموعة المثقفين الذين لم يصابوا بشـذوذ الحداثـة فظلوا على الحياد وابتعدوا عن المساس بالمؤسسـة الدينيـة حتى لا يدخلوا معها فى معركة تملك هى كل أسلحتها .

**سادسا :** إن الدولة رضيت وشجعت هذا الموقف لأنهـا فى الحقيقة من الواضعين له، لأنـه يجعلهـا حكمـاً بـين المجموعتين ولأنها تستطيع بما لديها من سلطات ومناصـب كسب تأييد المجموعتين والتأثير عليهما للانسياق فى تيارهـا أو على أقل تقدير ضمان عدم معاداتها. ومن ثم فإنها عملت بكل قوة للإبقاء على هذا الوضع بازدواجيته التى تحول دون الوحدة. وتبقى كل واحد فى ضلاله !

فضلاً عن إن هذا الوضع على سوئه كان يرضى كـل الأطراف فالحكومة صاحبة الكلمة الأخيرة، والمؤسسة الدينية تركت بامتيازاتها دون مساس، والحداثيون وضعت فى أيديهم أزمة الإعلام والفنون والآداب، فهم فى كل واد يهيمون .

**سابعا :** فى أعماق الجميع كان هناك عامل لا يقل قـوة عن العوامل السابقة كلها هو الخوف من المجهول لعدم وجود البديل فكائنا ما كان عقم أو تخلف الفهم السلفى، فإنه يمثـل بناء متماسكاً متكاملاً يقوم على أصـول درسـت ونوقشـت

وعولجت طوال ألف عام فإذا أردنا فهماً آخـر.. فمـا هـو مضمون هذا الفهم، ما هى أصوله وقواعده ومن يقوم بهـذه المهمة التاريخية التى تتطلب فهما عميقاً للإسلام، وفهمـا لا يقل فى عمقه للعصر.. ولمصر بالذات ..

**فأيـن .. ومتى .. وكيـف ..**

إننا لا نجد التجديد ولكن اجترار.. اجترار الخلف لمـا قاله السلف.. وحتى فى النواحى الجزئية فإننا نرى الإفلاس..

فكل الذين أرادوا إصلاح السنة مـثلاً قـالوا إن مـن الضرورى أن تضبط السنة بالقرآن ولكن ما من واحد جرؤ على أن يضع عملياً ضوابط القرآن ويطبقها بالفعل.. لأنه لو فعل فسيثير على نفسه المتاعب ..

وكل العلماء يعلمون إن التقليد أمـر قمـىء لا يجـدر بالمسلم، وإن أئمة المـذاهب أنفسـهم دعـوا النـاس أن لا يقلدونهم، ومع هذا فلم يحـاول هـؤلاء العلمـاء، ولـديهم الصلاحيات كافه. إن يضعوا مذهبا جديد. وكان قصارى ما يطمحون إليه التقريب بين المذاهب ...

وكل المفسرين يقولون إن التفسير الأمثل للقـرآن هـو القرآن نفسه، ولكن أحداً منهم لم يرتب على ذلـك إطـراح التفاسير الموجودة .

**ومن ثم لم يحدث التجديد المنشود ...**

ربما كان أقدر المفكرين على القيام بذلك هـو الإمـام محمد عبده. ولكن العمل السياسـى، والإصـلاح القضـائى والأزهرى شغلاً وقته ..

وكان من المحتمل أن يقوم بهذا الإمام حسن البنا لأنـه وإن كان قد بدأ بداية سلفية، فإن مقارنـة ظهـور الإخـوان المسلمين فى الإسماعيلية سنة ١٩٢٨ بما أصبحت عليه بعد عشرين عاماً فى القاهرة سنة ٤٨ يبرز التطوير الكبير الذى حدث لها خلال عشرين عاماً ونقلها من طريقة صوفية إلـى هيئة دولية تقدم الإسلام كمنهج حياة، وكان يمكن لـو تـرك الإمام البنا عشرين عاما أخرى أن يطور فى دعوة الإخوان بحيث تختلف فى ٦٩ مثلاً عما كانت عليه فى عـام ٤٩، ولكن الرجل لم يترك ليقوم بهذا الدور التـاريخى، كمـا إن القائد الجماهيرى قد لا يستطيع أن يحقق ما قد ينتهـى إليـه فكره من تجديد لارتباطه بقاعدته العريضة وجمهوره، ووعى

الجماهير عاده محافظ ومتخاف عن وعى القادة. ولهذا كـان الرسول يقول لعائشة "لولا إن قومك حديثو عهـد بشـرك". وعزل عمر بن الخطاب أحد ولاته لأنه كره "أن يحمل الناس على فضل عقله"

**فى النهاية لم يتصد أحد لعملية الإحلال ...**

✵ ✵ ✵

هذا هو الموقف الذى جابهته دعوة الإحياء الإسـلامى. وكانت تعلم حق العلم، وربما أكثر من أى واحد آخـر.. أن هذا يمكن أن يبقى على ما هو عليه سنوات طوال فى ضوء العوامل التى تتحكم فيه، والتى أشرنا إليها آنفا، وأنه ما مـن دعوة يمكن أن تنهض برسالة التغيير سوى هـذه الـدعوة- فهى وحدها التى لا تقيدها الارتباطات أو المصـالح، وهـى التى تملك الشجاعة والصراحة للمجابهة والمطالبة بتنحية كل التراث القديم والعودة إلـى المنبعـين الأصـيلين القـرآن والرسول، وهى وحدها القديرة على وضع البديل لما تـوفر لها من استيعاب الفقه والفكر الإسلامى بحكم نشأة داعيتهـا وتفكيره طوال خمسين عاما. ولأنها وحدها التى لـديها مـن شمول الفكر ما يمكن معه أن تترجم معانى ومقاصد القـرآن

ترجمة أمينة، وفى الوقت نفسه تتجاوب مع مطالب العصـر وترد على تحدياته، وقد أصدرت قرابة ثلاثـين كتابـاً فـى مختلف المجالات تعبر فيها عن وجهة نظرها ولـم تعلـن قيامها إلا فى ختام الجزء الثالث من "نحو فقه جديـد" الـذى وضع- مع بقية الكتب- بذور إحياء الإسلام واستنقاذه مـن قبضة الفقهاء .

إن الأسس والأفكار المحورية التـى وضـعتها دعـوة الإحياء الإسلامى تختلف تماماً عن الأسس والأفكار التى قام عليها الفهم التقليدى والسلفى. بقدر ما تقترب مـن القـرآن الكريم والصحيح الثابت عن الرسول يستوى فى ذلك الإيمان با . وأن يقوم على أساس "الخلق" الذى وضعه القرآن وليس على أساس علم الكلام وأن يتم فى جو من الحريـة الكاملـة حرية "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" وليس الجب الـذى أوجده الفقهاء بصيغه "من جحد معلوماً من الدين بالضرورة". وهى تكفل ما يليق بمن استخلفه ا تعالى علـى أرضـه- الإنسان من كرامة سواء فى هذا الرجل أو المرأة وهى تقـيم الاقتصاد على أساس العدالة. والحكم على أسـاس الشـورى وهى تنظر إلى الفنون كنوع من حرث الدنيا وثمرة الـنفس

الإنسانية التى لها فجورها وتقواها. وإن الأمر فـى تقييمهـا وحسابها هو إلى ا . وهى تعمل بكل قوة لإشـاعة الثقافـة والمعرفة حيثما كانت ولجميع الناس، وتدعو لإعمال العقـل فى كل شىء، باستثناء مجال واحد هو ذات ا تعالى وعالم الغيب وهى تدعو إلى تثوير القرآن. لكى يكون دعوة لإخراج الناس من الظلمات إلى النور وهو الدور الذى قام بـه أيـام الرسول ..

وأهم شئ.. أنها تدعو إلى هذا كله علـى أسـس مـن القرآن الكريم دون تطويع أو قسر، كما وضعت نظرية عـن السنة تحول بها دون أن تكون قيداً على فهمها وفكرها وهذه النظرية أيضا قائمة على أسس من القـرآن الكـريم وكـلام الرسول.

❁ ❁ ❁

لقد أثقلت سفينة الإسلام بالحطام والركام حتى عجـزت عن الحركة، ولابد لكى يمكن أن تسير أن تخلص منه حتـى لو لم يبق بها إلا "**لا إله إلا ا محمد رسول ا** " لأن لا إله إلا ا . تعنى الإيمان والضمير، ومحمد رسـول ا . تعنـى العمل والسلوك. وهذان يدخلانا الجنة: جنـة الـدنيا وجنـة الآخرة ..

إن المهم هو أن تسير السفينة لا أن تقف حتى يهبط بها الركام إلى القاع ...

# فهـرس